مصر.. وثوراتها!

توثيق وتعليق

دكتور علي السلمي

2024

بسم الله الرحمن الرحيم

وستبقى مصر

مصر
فوق الجميع

المحتويات

الفصل	الموضوع	الصفحة
الأول	رؤية صريحة للمشهد المصري بعد يوليو 1952	3
الثاني	ثورة أحمد عرابي	12
الثالث	ثورة 1919	25
الرابع	ثورة 23 يوليو 1952	82
الخامس	ثورة 25 يناير 2011	126
السادس	ثورة 30 يونيو 2013	220
خاتمة	نحو ثورة ثقافية علمية سياسية لإعادة بناء مصر	228

الفصل الأول

رؤية صحفية للمشهد المصري بعد يوليو 1952

للتاريخ

23 يوليو
1952

https://youtu.be/hm_XzteCbjM?si=HFjyrjTM-I_TTZTa

25 يناير

https://youtu.be/2WinLN2FYS8

30 يونيو

https://youtu.be/e6wIDFwI5Xw

https://youtu.be/MQuT3tSAmPc

https://youtu.be/bGGVdTrCg3Q?si=BKK75Tn_vCMi5RXN

ملحوظة مهمة:

كل المعلومات في هذا الكتاب هي من مصادر إعلامية ومواقع إخبارية ومواقع للتواصل الاجتماعي مصرية وإقليمية ودولية، دون تدخل من جانبي في المادة المنقولة من مصادر موثقة، لذا يرجى حين الاطلاع على تلك المعلومات ألا يتم التعامل معها بدون تأمل وتحليل لمدى مصداقيتها ! ولا يعني إدراج أي مقال، أو رأي، أو معلومات، الموافقة أو القبول بها من جانبي ، بل إن أمانة التوثيق تقتضي عرض كل الآراء والمعلومات المتاحة بغض النظر عن رأي الشخصي . (وذلك مع حريتي في التعليق على تلك المعلومات متحملاً مسئوليتي عما أعلق به) .

والأمر متروك في النهاية للقارئ لتقرير ما يوافق عليه أو ما يرفضه وعلى الله قصد السبيل.

يوم 25 يناير 2011

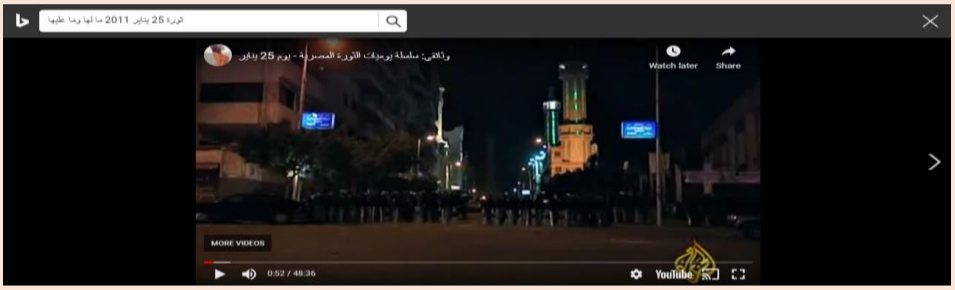

https://youtu.be/mlBGlYf4hvE

يوم 30 يونيو 2013

https://youtu.be/Qv7BB-jR9VE

السيسي مرسي مبارك

https://youtu.be/RZc0df0g-Bc?si=8sdxTgtrySzt25Zy

https://youtu.be/YvZ_ngOvsgk?si=HlrhkE9zW72yqrvD

https://youtu.be/WUljU4foPsM?si=hbbM1aflPdL3CcpU

https://youtu.be/t3XXF9TikDs?si=abmWSyvSBVfI8xsD

https://youtu.be/GvnlKPj2MT4?si=BKtnXG3otMwgZ7bO

https://youtu.be/oOQEGZkkwTI?si=5Gd3xDJp1dfespLV

https://youtu.be/lq5wTPN9VWg?si=qxzH3GegfJYpHLeq

https://youtu.be/zlRvG4Q3ZcY?si=k31S4VTWUXxXh_GJ

تعليـــــــــــــــق

لقد ألغى يوم 23 يوليو 1952 الملكية في مصر وبدء النظام الجمهوري الذي تميز بسلطات واسعة لرؤساء الجمهورية منذ تولى جمال عبد الناصر ذلك المنصب، مع استثناء فترة رئيس الجمهورية الأول محمد نجيب الذي كان من المؤمنين بالديمقراطية وعازفا عن الممارسات الديكتاتورية والتي سادت في عصور ما بعده من الرؤساء الذين شغلوا مناصبهم عن غير طريق الانتخاب الحر من بين مرشحين متعددين. وكانت فترة الرئاسة الأخيرة للرئيس محمد حسني مبارك استثناء إذ تم انتخابه عام 2005 لفترة رئاسة

جديدة، في أول انتخابات تعددية تشهدها مصر، وذلك عقب إجراء تعديل دستوري في العام ذاته ، للمادة 76 من دستور عام 1971 والتي جعلت اختيار رئيس الجمهورية بالانتخاب الحر المباشر،) .كذلك كان انتخاب الرئيس محمد مرسي والرئيس عبد الفتاح السيسي انتخابا من بين مرشحين متعددين .

وكان الأمل في بداية العصر الجمهوري أن يكون بداية جهد منظم ومستمر لإعادة بناء الوطن والتنمية الوطنية الشاملة وإنهاء آثار الاحتلال البريطاني لمصر الذي بدء من عام 1882، عندما احتلتها القوات البريطانية خلال حتى عام 1956 بعد أزمة السويس، عندما انسحبت آخر القوات البريطانية وفقًا للاتفاقية الإنجليزية المصرية لعام 1954 . وكانت الفترة الأولى من الحكم البريطاني (1882 – 1914) ظلت الخديوية المصرية مقاطعة مستقلة تابعة للإمبراطورية العثمانية.

ولكن ، ومع الأسف، ساد العصر الجمهوري في أغلب فتراته، نظم الحكم الديكتاتوري والإجراءات والقوانين الاستثنائية وغياب الحريات وامتلاء السجون والمعتقلات بآلاف المصريين الذين كانوا يطالبون بالحرية والتعددية السياسية والعدالة الاجتماعية. ورغم بداية العصر الجمهوري بإصدار قانون الإصلاح الزراعي ، إلا أن آثاره في تدمير الثروة الزراعية فاقت مزاياه الاجتماعية التي حصل عليها فريق من غير ملاك الأرض الزراعية.

وكانت "نكسة 1967" قمة فشل "الضباط الأحرار" أصحاب ثورة يوليو 1952 ، وكذا مغامراتهم في اليمن وغيرها من المغامرات غير المدروسة، التي أدت إلى احتلال الكيان الصهيوني سيناء وغزة والجولان و76 % من أرض فلسطين. ! ! ! وقد طالت فترة رئاسة الرئيس محمد حسني مبارك إلي 30 سنة تميزت بالجمود الفكري والشمولي بدعوى الاستقرار، وكان من آثارها المدمرة للاقتصاد الوطني " برنامج الخصخصة" ومشروع تمليك كل من يزيد عمره من المصريين حصة من القطاع العام !

https://youtu.be/xkjl7ofbG0U?si=l6kC_02QkyR4y0Sk

https://youtu.be/z8llvvDaaf4?si=SHltgRAeT0kBF7tz

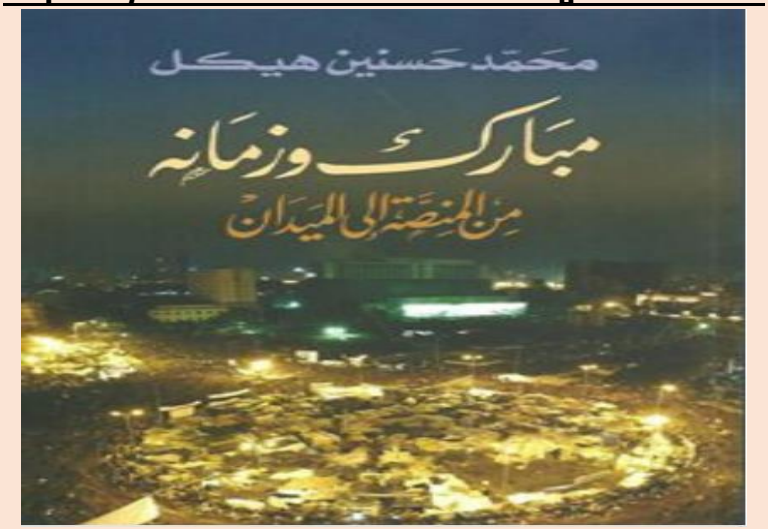

لقراءة الكتاب وتحميله اضغط الرابط التالي:

كتاب "مبارك وزمانه من المنصة إلى الميدان - "موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

الفصل الثاني

ثورة أحمد عرابي

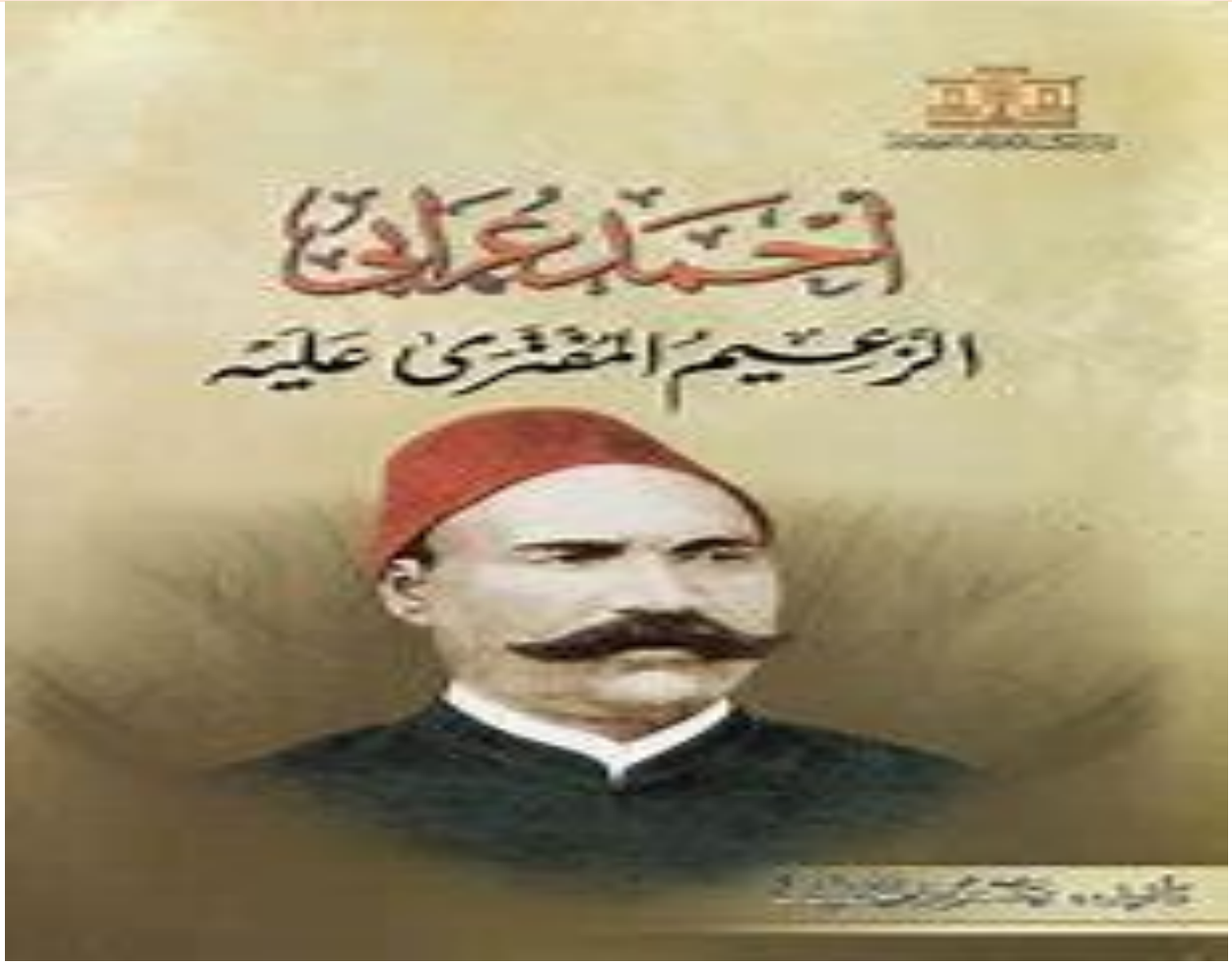

الثورة العرابية

جدارية تصور أحمد عرابي وهو يقابل الخديوي توفيق ويعرض عليه مطالب الشعب.

الثورة العرابية هي الثورة التي قادها أحمد عرابي في فترة 1879-1882 ضد الخديوي توفيق والتدخل الأجنبي في مصر وسميت آنذاك هوجة عرابي.

في البداية طالب عرابي بضرورة مساواة الضباط والجنود المصريين مع زملائهم من الأتراك والشراكسة ولكن تم القبض على عرابي وزملاءه وأنقذهم أحد الضباط المصريين وفُرج عنهم وحظي عرابي بدعم كبير من الجيش المصري، ثم بعدها حصل على تأييد واسع من الشعب المصري مما دفعه للتقدم إلى الخديوي توفيق وتقديم مطالب الشعب المصري وكانت تتمثل في تغيير الحكومة و إنشاء برلمان وتعزيز الجيش المصري.

وافق الخديوي على المطالب بعد مشاورات مع القنصل الإنجليزي والفرنسي، وشُكلت وزارة جديدة برئاسة محمود سامي البارودي والذي عين فيها عرابي وزيراً للحربية.

وقعت بعدها العديد من الأحداث السياسية مثل واقعة الإسكندرية والذي جعل بريطانيا تستغلها ذريعة للتدخل عسكرياً في مصر، وأرسلت بالفعل قواتها وقصفت الإسكندرية ثم توجهت إلى كفر الدوار ولكنها حظيت بهزيمة وتراجعت، وبعدها أرسلت قواتها إلى قناة السويس ووصلت الإسماعيلية ووقعت معركة القصاصين ثم معركة التل الكبير وبسبب الخيانات سقط عرابي والجيش المصري وتعرض لخسائر ضخمة. وقُبض على عرابي وزملائه وكافة قادة الثورة، وصدر قرار بإعدامهم وتحول إلى النفي وانتهت بعدها الثورة العرابية.

الأسباب

حادثة عرابي باشا التي وقعت عام 1881-1882م كانت حسب الرأي الشائع رد فعل الضباط المصريين ضد قادتهم الأتراك الذين لا يريدون ترقيتهم إلى الرتب العالية، وصداماً بين القومية العربية المصرية والقومية التركية. في حين أن عثمان رفقي باشا ناظر الجهادية أحد المنسبين الأوائل لتلك الحادثة هو من الجراكسة. والواقع أن تلك الحادثة التي عرفت باسم "مؤامرة الجراكسة." [1] قد وقعت نتيجة لقيام الضباط الشراكسة من ذوي الرتب العالية بتحريض المؤيدين لهم من ذوي الرتب الصغيرة على عدم إطاعة ضباطهم المصريين من ذوي الرتب العالية. ولا شك أن عدم مشاركة الضباط "الأتراك" في تلك الحركة التي كانت تضم 150 شخصاً، وقيام العديد من القادة الكبار مثل شاهين باشا ودرامالي أحمد باشا ومرعشلي باشا بتأييد الحركة العرابية فقط، وإنما مناصرتها [2]

قيام الثورة

وبعد أن علم الأمير الاي أحمد عرابي بهذه القرارات اجتمع في منزله مع مجموعة من الرفاق من قادة الجيش في ليلة 16 يناير 1881 وأخذوا يتناقشون فيما بينهم بشأن التصدي لما يقوم به ناظر الجهادية من اضطهاد للضباط المصريين واتفقوا على اختيار احمد عرابي نائباً عنهم وقام عرابي بكتابة عريضة يطالب فيها

بعزل ناظر الجهادية عثمان رفقي ووقع عليها هو وكل من الأمير الاي علي فهمي وعبد العال حلمي، وفي صباح 17 يناير توجهوا الي مقر نظارة الداخلية وسلموا العريضة وطلبوا تقديمها إلى رياض باشا، وفي 31 يناير اجتمع مجلس الوزراء برئاسة الخديوي وقرر تكليف وزير الحربية بإلقاء القبض على الضباط الثلاثة وتقديمهم للمحاكمة العسكرية.

واقعة قصر النيل 1 فبراير 1881م

وفي 1 فبراير 1881 دعي وزير الحربية الضباط الثلاثة إلى قصر النيل وهناك تم القبض عليهم وتجريدهم من أسلحتهم وإيداعهم في قاعة السجن تمهيداً لمحاكمتهم، فلما علم الالاي الأول بقشلاق عابدين بالقبض على الضباط الثلاثة أمر البكباشي محمد عبيد بسرعة التوجه إلى قصر النيل لتحرير زملائهم، وهجم جنود الالاي على القصر، وهرب عثمان رفقي من أحد النوافذ، وقام البكباشي محمد عبيد بتحرير الضباط الثلاثة، وخرجوا جميعاً بقيادة أحمد عرابي وتوجهوا إلى ميدان عابدين فيما عرف بمظاهرة عابدين الأولى، وهنا وجد الخديوي نفسه مجبراً على قبول طلبات عرابي ورفاقه، ونتج عنها:

- موافقة الخديوي وهو مرغم على عزل عثمان رفقي وتعيين محمود سامي البارودي بدلا منه.
- ارتفاع شأن عرابي كزعيم وطني مناهض للنفوذ الأجنبي.

مظاهرة عابدين 1881م

مظاهرة عابدين 1881

احمد عرابي امام قصر عابدين في 9 سبتمبر 1881 وحوله جماهير الشعب ينتظرون لقاء الخديوي توفيق لعرض مطالبهم.

في 9 سبتمبر 1881 وصلت الثورة العرابية إلى ذروتها حيث تحركت جميع الوحدات العسكرية المتمركزة في القاهرة إلى ميدان عابدين مع أحمد عرابي، و شملت أيضا مشاركة الشعب المصري بكل طوائفه نتيجة نمو الوعي القومي وسخط الشعب من سوء الأحوال الاقتصادية، ومعاملة رياض باشا القاسية للمصريين، ووصل أحمد عرابي أمام قصر عابدين وخرج الخديوي توفيق ومعه القنصل البريطاني والمراقب المالي البريطاني وسط حرسه الخاص، وأعلن احمد عرابي مطالب الجيش والشعب المصري للخديوي توفيق، وهي:

1. عزل وزارة رياض باشا .
2. إنشاء مجلس نواب على النسق الأوروبي .
3. زيادة عدد الجيش إلى 18 ألف جندي "طبقاً للفرمان السلطاني" .

فرد الخديوي "كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها ، وأنا ورثت مُلك هذه البلاد عن آبائي وأجدادي، وما أنتم إلا عبيد إحساناتنا" . فرد عليه عرابي قائلًا "لقد خلقنا الله أحرارا ولم نخلقنا تراثا أو عقار فوالله الذي لا إله إلا هو لن نُورث ولن نُستعبد بعد اليوم" .

استجاب الخديوي لمطالب الأمة، وعزل رياض باشا من رئاسة الوزارة، وعهد إلى شريف باشا بتشكيل الوزارة، وكان رجلاً كريمًا مشهودًا له بالوطنية والاستقامة، فألف وزارته في (19 شوال 1298 هـ الموافق 14 سبتمبر 1881م)، وكان محمود سامى البارودي وزيرا للحربية بها، وسعى لوضع دستور للبلاد، ونجح في الانتهاء منه وعرضه على مجلس النواب الذي أقر معظم مواده، ثم عصف بهذا الجهد تدخل إنجلترا وفرنسا في شؤون البلاد بإرسال المذكرة المشتركة الأولى في 7 يناير 1882 والتي أعلنا فيها مساندتهما للخديوي، وتأزمت الأمور، وتقدم شريف باشا باستقالته في (2 من ربيع الآخر 1299 هـ – 2 فبراير 1882 م) بسبب قبول الخديوي لتلك المذكرة .

وتشكلت حكومة جديدة برئاسة محمود سامي البارودي، وشغل عرابي فيها منصب وزير الحربية، وقوبلت وزارة البارودي بالارتياح والقبول من مختلف الدوائر العسكرية والمدنية؛ لأنها كانت تحقيقاً لرغبة الأمة، ومعقد الآمال، وكانت عند حسن الظن، فأعلنت الدستور، وصدر المرسوم الخديوي به في (18 ربيع الأول 1299 هـ / 7 فبراير 1882 م) . وسميت هذه الوزارة باسم "وزارة الثورة" لأنها حققت رضا الشعب والجيش كليهما .

بقاء عرابي في منصبه

غير أن عرابي بقي في منصبه بعد أن أعلنت حامية الإسكندرية أنها لا تقبل بغير عرابي ناظرًا للجهادية، فاضطر الخديوي إلى إبقائه في منصبه، وتكليفه بحفظ الأمن في البلاد، غير أن الأمور في البلاد ازدادت سوءًا بعد حدوث مذبحة الإسكندرية في (24 رجب 1299 هـ/يونيو 1882)، وكان سببها قيام مكاري (مرافق لحمار نقل) من مالطة من رعايا بريطانيا بقتل أحد المصريين فاستغلت إنجلترا الفرصة، فنشب نزاع تطور إلى قتال سقط خلاله العشرات من الطرفين قتلى وجرحى.

وعقب الحادث تشكلت وزارة جديدة ترأسها إسماعيل راغب، وشغل "عرابي" فيها نظارة الجهادية (الحربية)، وقامت الوزارة بتهدئة النفوس، وعملت على استتباب الأمن في الإسكندرية، وتشكيل لجنة للبحث في أسباب المذبحة، ومعاقبة المسئولين عنها .

ولقد قدم محمود سامي البارودي استقالته بسبب أنه عندما بدأت وزارة الثورة (وزارة محمود سامي البارودي وأحمد عرابي) قام أحمد عرابي بالإصلاحات في الجيش المصري حيث أنه اقتُص على ترقية المصريين مما أدى إلى مؤامرة اغتيال عرابي من الأتراك والشراكسة (بسبب: أن في وزارة عثمان رفقي اقتصرت الترقيات على الشراكسة والأتراك وعندما عُين أحمد عرابي أزال الفوارق حيث أن الكل سواسية فغضب الشراكسة والأتراك واتفقوا على مؤامرة اغتيال عرابي) تم كشف مؤامرة قام بها بعض

الضباط الجراكسة. لاغتيال البارودي وعرابي، وتم تشكيل محكمة عسكرية لمحاكمة المتهمين، فقضت بتجريدهم من رتبهم ونفيهم إلى أقاصي السودان، ولما رفع "البارودي" الحكم إلى الخديوي توفيق للتصديق عليه، رفض بتحريض من قنصلي إنجلترا وفرنسا، فغضب البارودي، وعرض الأمر على مجلس النظار، فقرر أنه ليس من حق الخديوي أن يرفض قرار المحكمة العسكرية العليا وفقًا للدستور، ثم عرضت الوزارة الأمر على مجلس النواب، فاجتمع أعضاؤه في منزل البارودي، وأعلنوا تضامنهم مع الوزارة، وضرورة خلع الخديوي ومحاكمته إذا استمر على دسائسه. انهزت إنجلترا وفرنسا هذا الخلاف، وحشدتا أسطوليهما في الإسكندرية، منذرتين بحماية الأجانب، وقدم قنصلاهما مذكرة في 25 مايو 1882م إلى الإسكندرية ومطالبهم بالآتي:

1. إسقاط وزارة البارودي
2. نفي عرابي إلى الخـــارج
3. إبعاد علي فهمي وعبد العال حلمي إلى الأرياف.

وقد قابلت وزارة البارودي هذه المطالب بالرفض في الوقت الذي قبلها الخديوي توفيق، ولم يكن أمام البارودي سوى الاستقالة وكان من نتائجها:

1. تقديم البارودي لاستقالته،
2. التفاف الشعب حول عرابي وتنصيبه في منصبة كوزير للحربية،

الخديوي توفيق

حوادث الإسكندرية

قصف الإسكندرية

دعت الدول الأوروبية وعلى رأسها إنجلترا وفرنسا إلى عقد مؤتمر الآستانة في عاصمة الدولة العثمانية للنظر في المسألة المصرية وتطورها . رفض السلطان العثماني في بادئ الأمر الاشتراك في هذا المؤتمر بحجة أن الحالة في مصر لا تستدعي التدخل في شؤونها ولكن المؤتمر استمر في عقد جلساته. تم عقد هذا المؤتمر في يوم 23 يونيه 1882 وأصدرت الدول المشاركة قرارا تعهدت فيه بعدم تدخلها في شؤون مصر ولكن اقترح مندوب إنجلترا أن تضاف إلى التعهد عبارة "إلا للضرورة القصوى"، ويعد هذا الاقتراح إعلانا عن نوايا إنجلترا الاحتلال مصر.

أعلنت إنجلترا تشككها في قدرة الحكومة الجديدة على حفظ الأمن، وبدأت في اختلاق الأسباب للتحرش بالحكومة المصرية وإيجاد الذريعة لغزو مصر، فانتهزت فرصة تجديد قلاع الإسكندرية وتقوية استحكاماتها، وإمدادها بالرجال والسلاح، وأرسلت إلى قائد حامية الإسكندرية إنذارًا في (24 شعبان 1299 هـ = 10 يوليو 1882 م) بوقف عمليات التحصين والتجديد، وإزالة المدافع الموجودة بها خلال 24 ساعة وإلا فسيتم ضرب الإسكندرية بالمدافع.

ولما رفضت الحكومة المصرية هذه التهديدات، قام الأسطول الإنجليزي في اليوم التالي بضرب الإسكندرية وتدمير قلاعها وتدمير أجزاء من أحياء الإسكندرية واضطر الكثير من الأهالي للهروب من المدينة، وواصل الأسطول القصف في اليوم التالي، فاضطرت المدينة إلى التسليم ورفع الأعلام البيضاء بعد تدمير أغلب المدينة، واضطُر أحمد عرابي إلى التحرك بقواته إلى كفر الدوار، وإعادة تنظيم جيشه.

وبدلاً من أن يقاوم الخديوي المحتلين، استقبل في قصر الرمل بالإسكندرية الأميرال بوشامب سيمور قائد الأسطول البريطاني، وانحاز إلى الإنجليز، وجعل نفسه وسلطته الحكومية رهن تصرفهم حتى قبل أن يحتلوا الإسكندرية. فأثناء القتال أرسل الإنجليز ثلة من جنودهم ذوي الجاكتات الزرقاء لحماية الخديوي أثناء انتقاله من قصر الرمل إلى قصر رأس التين عبر شوارع الإسكندرية المشتعلة. ثم أرسل الخديوي إلى أحمد عرابي في كفر الدوار يأمره بالكف عن الاستعدادات الحربية، وتحمله تبعة ضرب الإسكندرية، ويأمره بالمثول لديه في قصر رأس التين؛ ليتلقى منه تعليماته.

مواجهة الخديوي ورفض قراراته

أحمد عرابي

اجتماع الجمعية الوطنية يوليو 1882

رفض عرابي الانصياع للخديوي بعد موقفه من ضرب الإسكندرية، وبعث إلى جميع أنحاء البلاد ببرقيات يتهم فيها الخديوي بالانحياز إلى الإنجليز، وتحذر من اتباع أوامره، وأرسل إلى يعقوب سامي باشا وكيل نظارة الجهادية يطلب منه عقد جمعية وطنية ممثلة من أعيان البلاد وأمرائها وعلمائها للنظر في الموقف المتردي وما تجب عمله، فاجتمعت الجمعية في (غرة رمضان 1299هـ= 17 يوليو 1882م)، وكان

عدد المجتمعين نحو أربعمائة، وأجمعوا على استمرار الاستعدادات الحربية ما دامت بوارج الإنجليز في السواحل، وجنودها تحتلون الإسكندرية.

وفي 6 رمضان 1299هـ الموافق 22 يوليو 1882م عُقِد اجتماع في وزارة الداخلية، حضره نحو خمسمائة من الأعضاء، يتقدمهم شيخ الأزهر وقاضي قضاة مصر ومفتيها، ونقيب الأشراف، وبطريرك الأقباط، وحاخام اليهود والنواب والقضاة والمفتشون، ومديرو المديريات، وكبار الأعيان وكثير من العمد، فضلا عن ثلاثة من أمراء الأسرة الحاكمة.

في الاجتماع أفتى ثلاثة من كبار شيوخ الأزهر، وهم محمد عليش وحسن العدوي، و"الخلفاوي بمروق الخديوي عن الدين؛ لانحيازه إلى الجيش المحارب لبلاده، وبعد مداولة الرأي أصدرت الجمعية قرارها بعدم عزل عرابي عن منصبه، ووقف أوامر الخديوي ونظارة وعدم تنفيذها؛ لخروجه عن الشرع الحنيف والقانون المنيف ولم يكتفوا بهذا بل جمعوا الرجال والأسلحة والخيول من قرى وعزب وكفور البلاد.

تكوين جيش المقاومة الشعبية لدعم الجيش المصري

وقد قام العمدة محمد إمام الحوت عمدة الصالحية شرقية والعمدة عبد الله نهادر عمدة جهينة جرجاوية بث الحماسة في الناس وجمع ما يستطيعون من الرجال والسلاح لدعم الدفاع عن البلاد فقد قدم العمدة عبد الله نهادر نحوا من 600 مقاتل من رجال جهينة المعروفين بالبأس والشجاعة و 140 فرس و 74 بندقية والعديد من الأسلحة الأخرى وكميات كبيرة من الغلال، وقدم العمدة محمد إمام الحوت نحو من 40 مقاتل بعددهم وعتادهم وقدم سليمان زكي حكيم من أعيان مركز طوخ 41 فرس وأحمد حسني مأمور مركز ميت غمر قدم 33 بندقية.

رد فعل الخديوي

وكان رد فعل الخديوي على هذا القرار هو عزل عرابي من منصبه، وتعيين عمر لطفي محافظ الإسكندرية بدلاً منه، ولكن عرابي لم يمتثل للقرار، واستمر في عمل الاستعدادات في كفر الدوار لمقاومة الإنجليز.

معركة كفر الدوار

بعد انتصار عرابي في معركة كفر الدوار والتي كان قائدها طلبة عصمت، أرسل عرابي إلى يعقوب سامي يدعوه إلى عقد اجتماع للجمعية العمومية للنظر في قرار العزل.

إغلاق قناة السويس

رفض دليسبس ردم قناة السويس.

معركة القصاصين

في 28 أغسطس 1882 أثناء تقدم الجيش البريطاني غربا في محافظة الإسماعيلية بقيادة الجنرال جراهام حوص من قبل الأهالي العزل فطلب الإمداد بمزيد من الذخيرة في الساعة 4:30 عصرا فوصلته الساعة 8:45 مساء مما مكنه من القيام بمذبحة كبيرة بين الأهالي.

معركة التل الكبير

معركة التل الكبير

كان موقع المعركة في التل الكبير بمحافظة الشرقية بالجمهورية العربية المصرية

حدثت معركة التل الكبير في 13 سبتمبر 1882م الموافق 29 شوال 1299 هـ الساعة 1:30 صباحا واستغرقت أقل من 30 دقيقة. الإنجليز فاجأوا القوات المصرية المتمركزة في مواقعها منذ أيام والتي كانت نائمة وقت الهجوم. وألقي القبض على أحمد عرابي قبل أن يكمل ارتداء حذائه العسكري (حسب

اعترافه أثناء رحلة نفيه إلى سيلان) .عقب المعركة قال الجنرال جارنت ولسلي قائد القوات البريطانية أن معركة التل الكبير كانت مثال نموذجي لمناورة تم التخطيط الجيد لها مسبقا في لندن، وكان التنفيذ مطابقا تماما كما لو كان الأمر كله لعبة حرب. إلا أنه أردف أن المصريون "أبلوا بلاء حسناً" كما تشير خسائر الجيش البريطاني. اختار ولسلي الهجوم الليلي لتجنب القيظ ولمعرفته بتفشي العشى الليلي (بالإنجليزية: night blindness) بشكل وبائي بين الجنود المصريين إلا أنه لاحظ أن الجنود النوبيين والسودانيين لم يعانوا من هذا المرض.

استسلام حامية القاهرة

واصلت القوات البريطانية تقدمها السريع إلى الزقازيق حيث أعادت تجمعها ظهر ذلك اليوم، ثم استقلت القطار سكك حديد مصر إلى القاهرة التي استسلمت حاميتها بقيادة خنفس باشا قائد قلعة عصر نفس اليوم. وكان ذلك بداية الاحتلال البريطاني لمصر الذي ظل حتى استقلال مصر عام 1922م ولكن ظلت القوات البريطانية في قناة السويس حتى توقيع اتفاقية في 19 أكتوبر 1954م مع جمال عبد الناصر والتي تنص على جلاء القوات من قناة السويس خلال عشرين شهرا .

محاكمة الثوار

بعد دخول الإنجليز مدينة القاهرة في 14 سبتمبر 1882 ووصول الخديوي لقصر عابدين في 25 سبتمبر 1882 عُقدت محاكمة لأحمد عرابي وبعض قادة الجيش في المعركة وبعض العلماء والأعيان، ولقد أُحتجز أحمد عرابي في ثكنات العباسية مع نائبِ طلبة باشا حتى انعقدت محاكمته في 3 ديسمبر 1882 والتي قضت بإعدامه، وخفف الحكم بعد ذلك مباشرة (بناء على اتفاق مسبق بين سلطة الاحتلال البريطاني والقضاة المصريين) إلى النفي مدى الحياة إلى جزيرة سرنديب (جزيرة سيلان)، وانتقل السفير البريطاني لدى الباب العالي، لورد دوفرن، إلى القاهرة كأول مندوب سامي – حيث أشرف على محاكمة أحمد

عرابي، ونفي الأسطول البريطاني أحمد عرابي وزملائه عبد الله النديم ومحمود سامي البارودي إلى جزيرة سريلانكا (سيلان سابقاً) حيث استقروا بمدينة كولومبو لمدة 7 سنوات، بعد ذلك نُقل أحمد عرابي والبارودي إلى مدينة كاندي بذريعة خلافات دبت بين رفاق الثورة، أما من ساندوا عرابي أو قاتلوا معه أو حرضوا الجماهير على القتال من العلماء (مثل الشيخ محمد عبده) والعمد والأعيان فقد كان الحكم أولا بقتل من أسموهم برؤوس الفتنة من هؤلاء وعزل الباقين ثم خفف الحكم لعزل الجميع فعُزلوا من مناصبهم وجُردوا من نياشينهم وأوسمتهم ومنهم القائد العسكري إبراهيم فوزي.

أسباب فشل الحركة العرابية

1. موقف الخديوي توفيق: فقد ساند التدخل الأجنبي في شئون مصر منذ بداية توليه.
2. موقف دليسبس: اقنع عرابي بعدم ردم القناة وسمح للإنجليز بالمرور رغم أن القناة حيادية.
3. خيانة بعض بدو الصحراء: والذين اطلعوا الإنجليز على مواقع الجيش المصري.
4. خيانة ضباط: منهم علي يوسف وخنفس باشا، وقد ساعدوا الإنجليز ضد الجيش المصري.
5. موقف السلطان العثماني: أعلن عصيان عرابي في 9 سبتمبر 1882 بتحريض من إنجلترا مما جعل الكثير من الأشخاص ينقلبوا ضده.
6. قوة أسلحة الإنجليز وعنصر المفاجأة والذي استخدمه الإنجليز.

العودة من النفي

عاد أحمد عرابي بعد 20 عامًا من نفيه ومحمود سامي البارودي بعد 18 عامًا وعاد عرابي بسبب شدة مرضه أما البارودي فعاد لاقتراب وفاته وإصابته بالعمى من شدة التعذيب.

الفصل الثالث

ثـــــــــــورة 1919

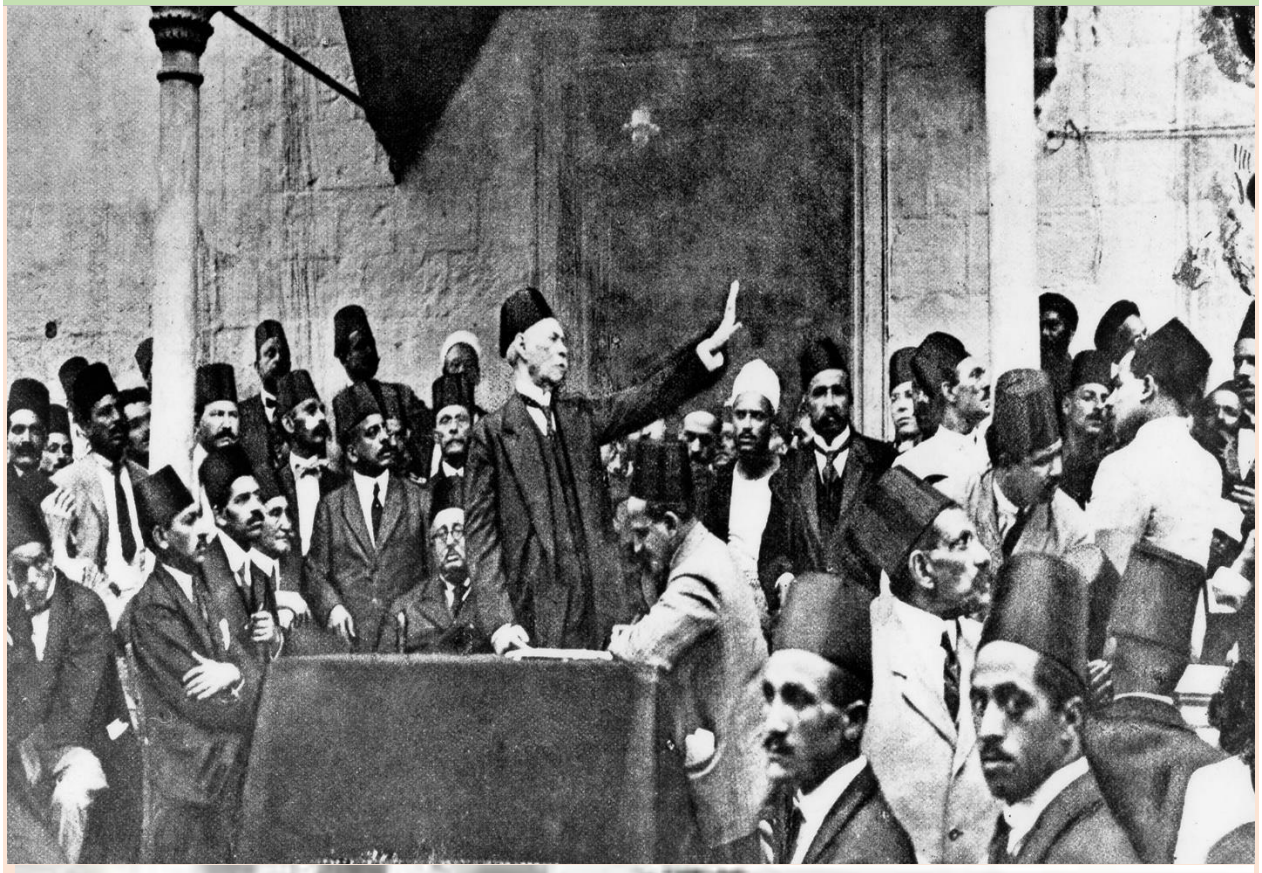

1919

ثورة وشعب وزعيم

ثورة 1919 هي ثورة حدثت في مصر بقيادة سعد زغلول زعيم الحركة الوطنية المصرية، جاءت هذه الثورة في ظل المعاملة القاسية التي كانت تحق المصريين من قبل البريطانيين، والأحكام العرفية التي أصدرت تحق المصريين بالإضافة إلى رغبة المصريين بالحصول على الاستقلال.

أتت هذه الثورة نتيجة مطالبة سعد زغلول بالسماح للوفد المصري بالمشاركة في مؤتمر الصلح في باريس، وعندما رفضت بريطانيا هذه المشاركة واصرار سعد زغلول عليها اضطرت إلى نفيه هو ومحمد محمود وحمد الباسل وإسماعيل صدقي إلى مالطة، فانفجرت الثورة في كل مكان في مصر واشتركت فيها عديد المصريين.

وتعتبر ثورة سنة 1919 أول ثورة تشترك فيها النساء في مصر، بقيادة صفية زغلول مطالبين بالإفراج عن سعد زغلول، فاضطرت السلطات البريطانية إلى الرضوخ للمطلب الشعبي وأفرجت عن سعد زغلول.

هذه الثورة أعطت للبريطانيين الضوء الأحمر والتي جعلت البريطانيين يقومون بإلغاء الأحكام العرفية، ووعد المصريين بالحصول على الاستقلال بعد ثلاث سنوات مقابل إبقاء قوات بريطانية في مصر.

مقدمات الثورة

في ظل المعاملة القاسية التي عاناها المصريون من قبل البريطانيين والاحكام العرفية التي أصدرت لخق المصريين، ورغبة المصريين بالحصول على الاستقلال، قامت ثورة 1919م والتي تعتبر أول ثورة شعبية في أفريقيا وفي الشرق الأوسط، وتبعتها الهند وثورة العراق وليبيا .

الأسباب التي أدت إلى قيام ثورة 1919

ففي الريف، كان مألوفا أن تصادَر ممتلكات الفلاحين من ماشية ومحصول لأجل المساهمة في تكاليف الحرب، كما حرصت السلطات العسكرية على إجبار الفلاحين على زراعة المحاصيل التي تتناسب مع متطلبات الحرب، وعلى القيام ببيع المحاصيل بأسعار تقل كثيرا عن الأسعار السائدة، وتم تجنيد مئات الآلاف من الفلاحين بشكل قسري للمشاركة في الحرب فيما سمي بـ (فرقة العمل المصرية) التي استخدمت في الأعمال المعاونة وراء خطوط القتال في سيناء وفلسطين والعراق وفرنسا وبلجيكا وغيرها .

في الوقت نفسه شهدت هذه الفترة ارتفاعا للأسعار بشكل ملحوظ، بما فيها أسعار السلع الأساسية، حيث سجلت الأرقام القياسية للأسعار ارتفاعا بلغ 216 عام 1918 مقارنة بسنة 1914، وارتفع سعر القمح بمعدل 131% والسكر 149% والفول 114% والبترول 103% كما بلغ سعر الفحم في نهاية الحرب تسعة أمثال ما كان عليه قبل اندلاعها .

وارتبط ذلك أيضا بنقص حاد في السلع الاساسية ، وكان لهذه الأوضاع أن أدت إلى تدهور الأوضاع المعيشية لكل من سكان الريف والمدن ، حيث شهدت مدينتي القاهرة والإسكندرية مظاهرات للعاطلين ومواكب للجائعين تطورت أحيانا إلى ممارسات عنيفة تمثلت في النهب والتخريب ، ولم تفلح إجراءات الحكومة لمواجهة الغلاء ، مثل توزيع كميات من الخبز على سكان المدن أو محاولة ترحيل

العمال العاطلين إلى قراهم، في التخفيف من حدة الأزمة، وعلى الجانب الآخر كان هناك استياء من قبل كبار الملاك بسبب تدخل السلطات في نوع المحصول على حساب زراعة القطن ولصالح السلع الغذائية وأهمها القمح، رغم أن هذه الطبقة قد استفادت من ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية بما فيها القطن والسلع الغذائية.

من ناحية أخرى، أدت سنوات الحرب إلى ازدهار بعض أقسام الرأسمالية المصرية بسبب إغلاق الطرق البحرية، ومن ثم صعوبة ورود المنتجات الأجنبية، وهو ما أتاح فرصة للتوسع الصناعي والتجاري، وبشكل عام ارتفعت معدلات العمالة خلال سنوات الحرب.

غير ان هذا التوسع تزامن مع زيادة الأسعار ونقص الغذاء، كما سبق القول، إضافة إلى تعرض العمال ونقاباتهم لهجوم بسبب إعلان الأحكام العرفية وإصدار القوانين التي تحرم التجمهر والإضراب، وفي حقيقة الأمر فقد شهدت الفترة منذ العقد الأخير من القرن التاسع عشر وحتى اندلاع الحرب، قدرا من النمو في حجم الطبقة العاملة بسبب تدفق الاستثمارات الأجنبية والتوسع في شبكات النقل. ومنذ بداية القرن العشرين وحتى نشوب الحرب، خاض عمال الصناعة والنقل عددا من الإضرابات للمطالبة برفع الأجور وتقليل ساعات العمل، كما تشكل عدد من النقابات للدفاع عن حقوق العمال مثل الرابطة الدولية لعمال السجائر والورق في القاهرة، ونقابة عمال الصناعة اليدوية، ولكن مع نشوب الحرب تم إجهاض النشاط النقابي وأصبح العمال عاجزين عن الدفاع عن حقوقهم.

نشأة الوفد

عقب اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1918، تم وضع مصر تحت الحماية البريطانية، وظلت كذلك طوال سنوات الحرب التي انتهت في نوفمبر عام 1918، أُرغم فقراء مصر خلالها على تقديم العديد من التضحيات المادية والبشرية، وقد مثل اضطراب وتفكك النظام الأوروبي نتيجة الحرب، إضافة إلى ما ارتبط هذا

من تفاقم القهر والاستغلال لشعوب المستعمرات ، وقيام الثورة الروسية وما طرحته من إمكانية قلب الأنظمة السائدة ، دوافعا لتطور الحركات الوطنية في كثير من المستعمرات، ومن ثم فقد اندلعت ثورة 1919 في ظل موجة من الحركات الوطنية شملت الهند والصين وأيرلندا وبعض مناطق أمريكا اللاتينية .

تشكيل الوفد المصري

خطرت للزعيم سعد زغلول فكرة تأليف الوفد المصري للدفاع عن قضية مصر سنة 1918م حيث دعا أصحابه إلى مسجد وصيف (في قصر سعد زغلول بجوار جسر النيل) عابرين كوبري خشبي يعتبر سري في تلك الفترة وقد دمر هذا الكوبري فيما بعد لمنع الوصول إلى قصر سعد باشا زغلول ، وهذا الكوبري قد اعيد الآن باسم كوبري صفية نسبة إلى ام المصريين صفيه هانم زغلول ، وذلك للتحدث فيما كان ينبغي عمله للبحث في المسألة المصرية بعد الهدنة (بعد الحرب العالمية الأولى) عام 1918 ، وتم تشكل الوفد المصري الذي ضم سعد زغلول ومصطفي النحاس ومكرم عبيد وعبد العزيز فهمي وعلي شعراوي وأحمد لطفي السيد وآخرين . . وأطلقوا على أنفسهم (الوفد المصري) .

وقام الوفد بجمع توقيعات من أصحاب الشأن وذلك بقصد إثبات صفتهم التمثيلية وجاء في الصيغة:

(نحن الموقعين على هذا قد أنبنا عنا حضرات: سعد زغلول و. في أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعي سبيلا في استقلال مصر تطبيقاً لمبادئ الحرية والعدل التي تنشر رايتها دولة بريطانيا العظمى) .

اعتقال سعد

وطالب الوفد بالسفر للمشاركة في مؤتمر الصلح لرفع المطالب المصرية بالاستقلال، وإزاء تمسك الوفد بهذا المطلب، وإزاء تعاطف قطاعات شعبية واسعة مع هذا التحرك، قامت السلطات البريطانية بالقبض على سعد زغلول وثلاثة من أعضاء الوفد هم محمد محمود وحمد الباسل وإسماعيل صدقي، ورحلتهم إلى مالطة في الثامن من مارس عام 1919، وكان ذلك إيذانا بقيام الثورة التي اجتاحت جميع أنحاء البلاد، وتصدت لها القوات البريطانية وقوات الأمن المصرية بأقصى درجات العنف.

أحداث الثورة

في اليوم التالي لاعتقال الزعيم الوطني المصري سعد زغلول وأعضاء الوفد ، أشعل طلبة الجامعة في القاهرة شرارة التظاهرات ، وفي غضون يومين ، امتد نطاق الاحتجاجات ليشمل جميع الطلبة بما فيهم طلبة الازهر ، وبعد أيام قليلة كانت الثورة قد اندلعت في جميع الأنحاء من قرى ومدن ، ففي القاهرة قام عمال الترام بإضراب مطالبين بزيادة الأجور وتخفيض ساعات العمل وغيرها ، وتم شل حركة الترام شللا كاملا ، تلا ذلك إضراب عمال السكك الحديدية ، والذي جاء عقب قيام السلطات البريطانية بإلحاق بعض الجنود للتدريب بورش العنابر في بولاق للحلول محل العمال المصريين في حالة إضرابهم ، مما عجل بقرار العمال بالمشاركة في الأحداث .

ولم يكتف هؤلاء بإعلان الإضراب، بل قاموا بإتلاف محولات حركة القطارات وابتكروا عملية قطع خطوط السكك الحديدية – التي أخذها عنهم الفلاحون وأصبحت أهم أسلحة الثورة .

وأضرب سائقو التاكسي وعمال البريد والكهرباء والجمارك، تلا ذلك إضراب عمال المطابع وعمال الفنارات والورش الحكومية ومصلحة الجمارك بالإسكندرية.

ولم تتوقف احتجاجات المدن على التظاهرات وإضرابات العمال، بل قام السكان في الأحياء الفقيرة بخلق الخنادق لمواجهة القوات البريطانية وقوات الشرطة، وقامت الجماهير بالاعتداء على بعض المحلات التجارية وممتلكات الأجانب وتدمير مركبات الترام.

في حين قامت جماعات الفلاحين بقطع خطوط السكك الحديدية في قرى ومدن الوجهين القبلي والبحري، ومهاجمة أقسام البوليس في المدن.

ففي منيا القمح أغار الفلاحون من القرى المجاورة على مركز الشرطة وأطلقوا سراح المعتقلين، وفي دمنهور قام الأهالي بالتظاهر وضرب رئيس المدينة بالأحذية وكادوا يقتلونه عندما وجه لهم الإهانات.

وفي الفيوم هاجم البدو القوات البريطانية وقوات الشرطة عندما اعتدت هذه القوات على المتظاهرين، وفي اسيوط قام الأهالي بالهجوم على قسم البوليس والاستيلاء على السلاح، ولم يفلح قصف المدينة بطائرتين في إجبارهم على التراجع، أما في قرية دير مواس محافظة المنيا، هاجم الفلاحون قطارا للجنود الإنجليز ودارت معارك طاحنة بين الجانبين.

وعندما أرسل الإنجليز سفينة مسلحة إلى أسيوط، هبط مئات الفلاحين إلى النيل مسلحين بالبنادق القديمة للاستيلاء على السفينة، وعلى الجانب الأخر كان رد فعل القوات البريطانية من أفظع أعمال العنف الذي

لاقاه المصريون في التاريخ الحديث، فمنذ الايام الأولى كانت القوات البريطانية هي أول من أوقع الشهداء بين صفوف الطلبة أثناء المظاهرات السلمية في بداية الثورة .

وعقب انتشار قطع خطوط السكك الحديد ، اصدرت السلطات بيانات تهدد بإعدام كل من يساهم في ذلك ، وتحرق القرى المجاورة للخطوط التي يتم قطعها ، وتم تشكيل العديد من المحاكم العسكرية لمحاكمة المشاركين في الثورة ، ولم تتردد قوات الأمن في حصد الأرواح بشكل لم تختلف أحيانا عن المذابح ، كما حدث في الفيوم عندما تم قتل أربعمائة من البدو في يوم واحد على أيدي القوات البريطانية وقوات الشرطة المصرية ، ولم تتردد القوات البريطانية في تنفيذ تهديداتها ضد القرى ، كما حدث في قرى العزيزية والبدرشين والشباك وغيرها ، حيث أُحرقت هذه القرى ونُهبت ممتلكات الفلاحين ، وتم قتل وجلد الفلاحين واغتصاب عدد من النساء .

انقسام قوى الثورة

كان طبيعيا أن يعكس اختلاف الانتماءات الطبقية نفسه على سلوك ومواقف القوى المشاركة في ثورة 1919 . وفي حقيقة الأمر، لم يكن تخطر ببال أعضاء الوفد المصري أن حركتهم ستؤدي إلى ثورة شعبية . فقد كان أقصى ما يبتغيه الوفد هو تعبئة الطبقات العليا وقطاعات من الطبقة المتوسطة للحصول على الاستقلال عن طريق التفاوض ، وقد ظهر ذلك جليا من خلال النهج الذي اتبعه قادة الوفد خلال نحو أربعة اشهر منذ أن قابلوا المندوب السامي في نوفمبر 1918 وحتى اندلاع الثورة في مارس من العام التالي ، فخلال تلك الفترة ، تركز نشاط الوفد في أرسال البرقيات الي الأطراف التي كان يعتقد أنها ستساند المطلب المصري بالاستقلال ، مثل قناصل الدول ورؤساء وزراء الدول الأوروبية والرئيس الأمريكي ولسون وغيرهم ، وكان هدف حركة التوكيلات التي قام الوفد بجمعها الحصول على تفويض من أعضاء البرلمان

والأعيان والمتعلمين ، ولم يكن مخططا أن تتخذ الحركة طابعا شعبيا يشمل مختلف الطبقات – وهو ما حدث بعد ذلك .

وفي اليوم التالي لترحيل سعد زغلول ورفاقه، توجه وفد من الطلبة إلى عبد العزيز فهمي يسألونه عن رد الفعل الذي يجب أن يقوموا به، فطلب منهم العودة إلى جامعتهم وعدم (اللعب بالنار)، وألا يزيدوا غضب الانجليز، لكنهم لم يمتثلوا لذلك وبدأوا في التظاهر كما سبقت الإشارة .

ولم يتوقف الأمر عند ذلك ، بل أن اعضاء الوفد الذين ظلوا في مصر أرسلوا برقيات إلى السلطان فؤاد الأول يؤكدون أن لا صلة لهم بأعمال الجماهير ، وفي الرابع والعشرين من مارس وجه الوزراء والأعيان وأعضاء الوفد – وأغلبهم من الأعيان – نداء إلى المصريين تحذرهم من الآثار المترتبة على قطع خطوط السكك الحديدية ومهاجمة الممتلكات ، ويستحلفونهم باسم مصلحة الوطن تجنب كل الاعتداءات حتى يستطيع الذين يخدمون الوطن بالطرق المشروعة المضي قدما في مساعيهم ، ومن الغريب أن العنف الذي مارسته القوات البريطانية ضد الجماهير لم يكن محل اهتمام مماثل من (زعماء الأمة) ، ولعله كان من البديهي أن تتبنى النخبة والزعامات الوطنية – سواء من أعضاء الوفد أو من خارجه – هذا النهج ، فمن جهة كان تعطل خطوط السكك الحديدية والاعتداء على الممتلكات يضر بالمصالح المباشرة لهؤلاء ، ومن جهة أخرى ، فإنه لم يكن مطروحا بالنسبة لهذه الزعامات أي برنامج للإصلاح الاجتماعي ، فهدف الاستقلال ، وما يرتبط به من انتهاء الهيمنة الاقتصادية للاحتلال ، كان سيترتب عليه إتاحة مزيد من الفرص للطبقات العليا من كبار الملاك والأقسام المختلفة والمتداخلة من الرأسمالية ، لذلك فلم يكن منصورا ولا مقبولا أن تكون الدعوة للاستقلال مرتبطة بحركة شعبية يكون من آثارها إيقاع أي أضرار بنمط الملكية السائد .

نهاية الثورة

اضطرت إنجلترا الي عزل الحاكم البريطاني وأفرج الإنجليز عن سعد زغلول وزملائه وعادوا من المنفي إلي مصر، وسمحت إنجلترا للوفد المصري برئاسة سعد زغلول بالسفر إلى مؤتمر الصلح في باريس، ليعرض عليه قضية استقلال مصر.

لم يستجب أعضاء مؤتمر الصلح بباريس لمطالب الوفد المصري فعاد المصريون إلى الثورة وازداد حماسهم، وقاطع الشعب البضائع الإنجليزية، فألقي الإنجليز القبض علي سعد زغلول مرة أخرى، ونفوه مرة أخرى إلى جزيرة سيشل في المحيط الهندي (سيلان حاليا)، فازدادت الثورة اشتعال، وحاولت إنجلترا القضاء على الثورة بالقوة، ولكنها فشلت.

عودة سعد زغلول من المنفي

نتائج الثورة

اضطرت انجلترا بسبب اشتعال الثورة إعطاء مصر بعض حقوقها فكان إصدار تصريح 28 فبراير 1922 الذي نص على:

1. الغاء الحماية البريطانية عن مصر،
2. إعلان مصر دولة مستقلـــــــة،

3. صدور أول دستور مصري سنة 1923،

4. تشكيل أول وزارة برئاسة سعد زغلول 1924 (الذي أفرج عن المسجونين السياسيين) .

ولكن لم تترك انجلترا مصر بعد هذا التصريح ولكن تمركزت عند قناة السويس ورحل آخر جندي إنجليزي عن ارض مصر في عام 1956 .

مجموعة من الصور تظهر تفاعل الشعب المصري مع ثورة 1919

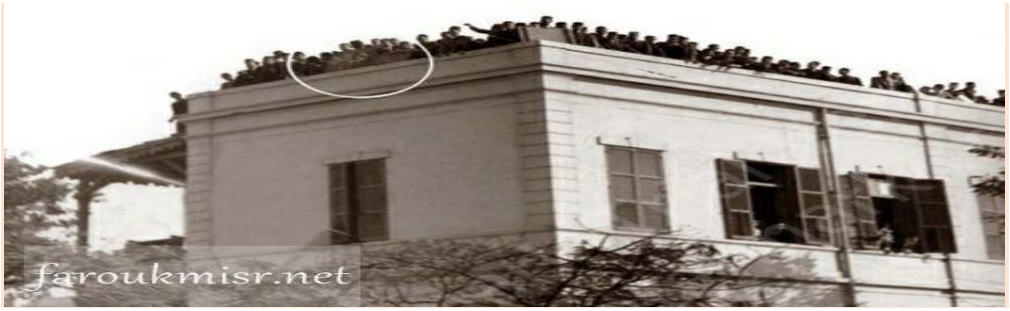

الزعيم سعد زغلول في وسط الدائرة الواضحة في الصورة

NESTLE's MILK
faroukmisr.net

faroukmisr.net

faroukmisr.net

faroukmisr.net

faroukmisr.net

faroukmisr.net

faroukmisr.net

faroukmisr.net

جموع الشعب المصري اثناء تشييع جثامين ضحايا ثورة سنة 1919

faroukmisr.net

faroukmisr.net

faroukmisr.net

تصريح 28 فبراير 1922

تصريح 28 فبراير 1922 هو تصريح أعلنته بريطانيا من طرف واحد في لندن والقاهرة في هذا التاريخ، وقد أعلنت فيه بريطانيا إلغاء الحماية البريطانية على مصر، وان مصر " دوله مستقله ذات سياده "، ولكن احتفظت فيه بريطانيا بحق تأمين مواصلات إمبراطوريتها في مصر، وحقها في الدفاع عنها ضد أي اعتداء أو تدخل أجنبي، وحماية المصالح الأجنبية والأقليات فيها، وإبقاء الوضع في السودان على ما هو عليه.

وتشكل حزب الأحرار الدستوريين في 4 أكتوبر عام 1922م، ووصف "عدلي يكن باشا " والأحرار الدستوريين تصريح 28 فبراير بأنه أساس طيب للاستقلال وأنه لأول مرة في تاريخ المصري الحديث يتم الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة وقال إسماعيل صدقي: (إن وزارة عبد الخالق ثروت التي كنت أحد أعضائها أعلنت استقلال مصر وشكلت لجنة الدستور) وفي الجانب الشعبي وصف "سعد زغلول" تصريح 28 فبراير بأنه (أكبر نكبة على البلاد)، ووصف لجنة الدستور بـ (لجنة الأشقياء)، وكان (الحزب الوطني) يؤيد سعد والوفد في هذه المواقف.

وكانت الحركة الوطنية تسعى في ذلك الوقت إلى تحرير مصر من الاحتلال البريطاني وليس الانفصال عن الدولة العثمانية والاستقلال التام عنها ، لان ذلك في نظر الشعب المصري كان من شأنه أن يفتت وحدة العالم الإسلامي ، ولكن هذا الوضع اخذ يتغير عندما قامت الحرب العالمية الأولى (1914 – 1918م) ودخلت الدولة العثمانية في حرب ضد إنجلترا ، وقد انتهزت إنجلترا الفرصة لإلغاء السيادة العثمانية وفرض الحماية البريطانية في نوفمبر 1914م ، وفي الوقت نفسه كانت الظروف العالمية تتهيأ على نحو يخدم الشعب المصري ، فلكي تجذب الولايات المتحدة شعوب العالم للتحالف ضد ألمانيا وتركيا والنمسا ، فقد أعلن رئيسها ولسون مبدأ حق تقرير المصير ومبدأ تأليف عصبة الأمم لحل المشكلات سلميا ودون حرب ،

وبعد انتهاء الحرب وهزيمة الدولة العثمانية وسقوط فكرة الجامعة الإسلامية معها أدرك الشعب المصري أنه غير ملزم بقبول السيادة العثمانية ،وبرزت فكرة الجامعة المصرية (القومية المصرية) .

وهكذا تبلورت الحركة الوطنية حول فكرتين أساسيتين:

1. إلغاء الاحتلال البريطاني.
2. إعلان مصر دولة مستقلة ذات سيادة.

وقد تعلق أمل المصريين في تحقيق هذين الهدفين على مؤتمر الصلح المقرر عقدة في باريس 28 يونيه 1919م ، وقد اندهش المندوب السياسي البريطاني عندما تحدث سعد زغلول وأصحابه عن السماح لهم بالذهاب لمؤتمر الصلح لأنهم تحدثوا عن الشعب لذلك ألف سعد زغلول وأعوانه (الوفد المصري) وعندما علمت إنجلترا بالتحالف قررت نفي سعد زغلول وبعض أعضاء الوفد إلى جزيرة مالطة واندلعت الثورات ردا على هذا الفعل ، وقد شملت كل طوائف وطبقات الشعب ، وهنا علمت إنجلترا أنها أمام ثورة شعبية شاملة لذا سارعت بتعديل ما فعلته ، وقد تمثلت التعديلات في :

1. التساهل في الإفراج عن سعد وزملائه والسماح لهم بالسفر إلى باريـــس.
2. سد الطريق أمام الوفد من خلال اعتراف دول المؤتمر بالحماية على مصر.
3. الحصول على اعتراف الشعب ذاته بإرسال (لجنة ملنر) لإقناعهم.

وبذلك فوجئ الوفد المصري باعتراف المؤتمر بالحماية ولكنه لم ييأس وظل سعد زغلول في باريس يقود الحركة في مصر من خلال لجنة الوفد المركزية والتي كان لها الفضل في فشل خطة بريطانيا في إقناع الشعب حيث أمرت جميع طبقات الشعب بمقاطعة اللجنة، وهنا شعر ملنر أنه لا سبيل له مع المصريين سوى بالتفاوض.

وبدأت المرحلة الأولى بين (سعد وملنر) وكان هدفها إلغاء الحماية البريطانية على مصر والاعتراف باستقلال مصر التام الداخلي والخارجي ولكنها فشلت بسب إصرار بريطانيا على تحويل استقلال مصر لاستقلال شكلي عن طريق:

1. حماية المصالح الأجنبية.
2. حرمان مصر من إقامة أي علاقات مستقلة مع دول أخرى.

ومن ثم رفض سعد زغلول إبرام أي اتفاقيات واعُتقل ونُفي للمرة الثانية ولكن إلى جزيرة سيشل تمهيدا لإعلان ما عرف باسم (تصريح 28 فبراير) الذي نص على الآتي:

1. إلغاء الحماية البريطانية على مصر وتكون مصر ذات سيادة.
2. الغاء الأحكام العرفية التي أعلنت في 24 نوفمبر 1914.
3. إلى حين إبرام الاتفاقيات بين الطرفين يكون لإنجلترا بعض التحفظات:

1. تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر.
2. الحق في الدفاع عن مصر ضد أي اعتداءات أو تدخلات خارجية.
3. الحق في حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات.
4. الحق في التصرف في السودان.

وبتحليل هذه التحفظات نجد أنها لا تعطى مصر استقلال فعلى فهي تتمثل في فرض الأحكام العرفية حيث أنها برّرت وجود جيش بريطاني في مصر، وحرمت مصر من تكوين جيش مصري، وكذلك برّرت التدخلات البريطانية في شئون مصر، بالإضافة إلى أنها تعنى فصل مصر عن السودان.

ولذلك رفضه الشعب المصري، ولكن رغم ذلك فإن أهم الإيجابيات هو دخول مصر في المرحلة الليبرالية وتعنى أن الأمة المصرية أصبحت هي مصدر السلطات، فلقد تألفت لجنة لوضع الدستور الجديد

(دستور1923) ،إلا أن الملك تدخل لإعطاء نفسه بعض الصلاحيات في الدستور للتدخل في الشئون حيث أصبح من حقه حل البرلمان دون قيد أو شرط أو إقالة الوزارة مهما كانت رغبة الشعب ، ومن هنا بدأ تمرد الشعب واضح من خلال الثورات والجمعيات الوطنية واغتيال الجنود الأجانب الذي أثار ذعر الجاليات الأجنبية حيث كان يتم ذلك في وضح النهار .

الدستور المصري لسنة 1923

19 إبريل سنة 1923

أمر ملكي (42) بوضع نظام دستوري للدولة المصرية 19 إبريل 1923

نحن ملك مصر

بما أننا مازلنا منذ تبوأنا عرش أجدادنا وأخذنا على أنفسنا أن نحتفظ بالأمانة التي عهد الله تعالى بها الينا نتطلب الخير دائماً لأمتنا بكل ما في وسعنا ونتوخى أن نسلك بها السبيل التي نعلم أنها تفضي إلى سعادتها وارتقائها ومنعها بما تتمتع به الأمم الحرة المتمدينة.

ولما كان ذلك لا يتم على الوجه الصحيح إلا إذا كان لها نظام دستوري كأحدث الأنظمة الدستورية في العالم وأرقاها تعيش في ظله عيشاً سعيداً مرضياً وتتمكن به من السير في طريق الحياة الحرة المطلقة ويكفل لها الاشتراك العملي في إدارة شئون البلاد والإشراف على وضع قوانينها ومراقبة تنفيذها ويترك في نفسها شعور الراحة والطمأنينة على حاضرها ومستقبلها مع الاحتفاظ بروحها القومية والإبقاء على صفاتها ومميزاتها التي هي تراثها التاريخي العظيم. وبما أن تحقيق ذلك كان دائماً من أجل رغباتنا ومن أعظم ما تتجه إليه عزائمنا حرصاً على النهوض بشعبنا إلى المنزلة العليا التي يؤهله ذكاؤه واستعداده وتتفق مع عظمته التاريخية القديمة وتسمح له بتبوء المكان اللائق به بين شعوب العالم المتمدين وأممه.

أمرنا بما هو آت:

الباب اول – الدولة المصرية ونظام الحكم فيها

مادة 1: مصر دولة سيادة وهى حرة مستقلة ملكها لا يتجزأ ولا ينزل عن شيء منه وحكومتها ملكية وراثية وشكلها نيابي.

الباب الثاني في حقوق المصريين وواجباتهم:

مادة 2: الجنسية المصرية تحددها القانون.

مادة 3: المصريون لدى القانون سواء وهم متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الأصل أو اللغة أو الدين، وإليهم وحدهم يعهد بالوظائف العامة مدنية كانت أو عسكرية ولا يولى الأجانب هذه الوظائف إلا في أحوال استثنائية يعينها القانون.

مادة 4: الحرية الشخصية مكفولة.

مادة 5: لا يجوز القبض على أي إنسان ولا حبسه إلا وفق أحكام القانون.

مادة 6: لا جريمة ولا عقوبة إلا بناءً على القانون، ولا عقاب على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليها .

مادة 7: لا يجوز أبعاد مصري من الديار المصرية.

ولا يجوز أن يحظر على مصري الإقامة في جهة ما ولا أن يُلزم الإقامة في مكان معين إلا في الأحوال المبينة في القانون.

مادة 8: للمنازل حرمة، فلا يجوز دخولها إلا في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه.

مادة 9: للملكية حرمة، فلا ينزع عن أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه وبشرط تعويضه عنه تعويضاً عادلاً.

مادة 10: عقوبة المصادرة العامة للأموال محظورة.

مادة 11: لا يجوز إفشاء أسرار الخطابات والتلغرافات والمواصلات التليفونية إلا في الأحوال المبينة في القانون.

مادة 12: حرية الاعتقاد مطلقة.

مادة 13: تحمي الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقاً للعادات المرعية في الديار المصرية على ألا تخل ذلك بالنظام العام ولا ينافي الآداب.

مادة 14: حرية الرأي مكفولة، ولكل إنسان الإعراب عن فكره بالقول أو الكتابة أو بالتصوير أو بغير ذلك في حدود القانون.

مادة 15: الصحافة حرة في حدود القانون، والرقابة على الصحف محظورة. وإنذار الصحف أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإداري محظور كذلك إلا إذا كان ذلك ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعي.

مادة 16: لا يسوغ تقييد حرية أحد في استعمال أية لغة أراد في المعاملات الخاصة أو التجارية أو في الأمور الدينية أو في الصحف والمطبوعات أياً كان نوعها أو في الاجتماعات العامة.

مادة 17: التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام أو ينافي الآداب.

مادة 18: تنظيم أمور التعليم العام يكون بالقانون.

مادة 19: التعليم الأولي الزامي للمصريين من بنين وبنات، وهو مجاني في المكاتب العامة.

مادة 20: للمصريين حق الاجتماع في هدوء وسكينة غير حاملين سلاحاً، وليس لأحد من رجال البوليس أن يحضر اجتماعهم ولا حاجة تدعو إلى إشعاره لكن هذا الحكم لا يجري على الاجتماعات العامة فأنها خاضعة لأحكام القانون، كما أنه لا يقيد أو يمنع أي تدبير يتخذ لوقاية النظام الاجتماعي.

مادة 21: للمصريين حق تكوين الجمعيات، وكيفية استعمال هذا الحق يبينها القانون.

مادة 22: لأفراد المصريين أن يخاطبوا السلطات العامة فيما يعرض لهم من الشئون وذلك بكتابات موقع عليها بأسمائهم، أما مخاطبة السلطات باسم المجامع فلا تكون إلا للهيئات النظامية والأشخاص المعنوية.

الباب الثالث – السلطات

الفصل الأول

أحكام عامة

مادة 23: جميع السلطات مصدرها الأمة واستعمالها يكون على الوجه المبين بهذا الدستور.

مادة 24: السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلسي الشيوخ والنواب.

مادة 25: لا يصدر قانون إلا إذا قررته البرلمان وصدق عليه الملك.

مادة 26: تكون القوانين نافذة في جميع القطر المصري بإصدارها من جانب الملك ويستفاد هذا الإصدار من نشرها في الجريدة الرسمية، وتنفذ في كل جهة من جهات القطر المصري من وقت العلم بإصدارها، ويعتبر إصدار تلك القوانين معلوماً في جميع القطر المصري بعد نشرها بثلاثين يوماً، ويجوز قصر هذا الميعاد أو مدة بنص صريح في تلك القوانين.

مادة 27: لا تجري أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبله ما لم ينص على خلاف ذلك بنص خاص.

مادة 28: للملك ولمجلسي الشيوخ والنواب حق اقتراح القوانين عدا ما كان منها خاصاً بإنشاء الضرائب أو زيادتها فاقتراحه للملك ولمجلس النواب.

مادة 29: السلطة التنفيذية يتولاها الملك في حدود هذا الدستور.

مادة 30: السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها.

مادة 31: تصدر أحكام المحاكم المختلفة وتنفذ وفق القانون باسم الملك.

مادة 37: الملك يضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها .

مادة 38: للملك حق حل مجلس النواب.

مادة 39: للملك تأجيل انعقاد البرلمان، على أنه لا يجوز أن يزيد التأجيل على ميعاد شهر ولا أن يتكرر في دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين.

مادة 40: للملك عند الضرورة أن يدعو البرلمان إلى اجتماعات غير عادية وهو يدعوه أيضاً متى طلب ذلك بعريضة تمضيها الأغلبية المطلقة في أعضاء أى المجلسين، ويعلن الملك فض الاجتماع غير العادي.

مادة 41: إذ حدث فيما بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير، فللملك أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط أن لا تكون مخالفة للدستور وتجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي وعرض هذه المراسيم عليه في أول اجتماع له فإذا لم تعرض أو لم يقرها المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون.

مادة 42: الملك يفتتح دور الانعقاد العادي للبرلمان بخطبة العرش في المجلسين مجتمعين يستعرض فيها يستعرض فيها أحوال البلاد، يقدم كل من المجلسين كتابا يضمنه جوابه عليها .

مادة 43: الملك ينشئ ويمنح الرتب المدنية والعسكرية والنياشين وألقاب الشرف الأخرى، وله حق سك العملة تنفيذاً للقانون كما أن له حق العفو وتخفيض العقوبة.

مادة 44: الملك يرتب المصالح العامة ويولي ويعزل الموظفين على الوجه المبين بالقوانين.

مادة 45: الملك يعلن الأحكام العرفية وتجب أن يعرض إعلان الأحكام العرفية فوراً على البرلمان ليقرر استمرارها أو إلغاؤها، فإذا وقع ذلك الإعلان في غير دور الانعقاد وجبت دعوة البرلمان للاجتماع على وجه السرعة.

مادة 46 : الملك هو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية وهو الذى يولي ويعزل الضباط ويعلن الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات ويبلغها البرلمان متى سمحت مصلحة الدولة وأمنها مشفوعة بما يناسب من البيان ، على أن اعلان الحرب الهجومية لا تجوز بدون موافقة البرلمان ، كما أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة أو نقص في حقوق سيادتها أو تحميل خزانتها شيئاً من النفقات أو مساس بحقوق المصريين العامة أو الخاصة لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها البرلمان . ولا تجوز في أى حال أن تكون الشروط السرية في معاهدة ما مناقضة للشروط العلنية.

مادة 47: لا تجوز للملك أن يتولى مع مُلك مصر أمور دولة أخرى بغير رضاء البرلمان، ولا تصلح مداولة أى المجلسين في ذلك إلا بحضور ثلثي أعضائه على الأقل ولا تحق قراره إلا بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين.

مادة 48: الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه.

مادة 49: الملك يعين وزراءه ويقيلهم ويعين الممثلين السياسيين ويقيلهم بناء على ما يعرضه عليه وزير الخارجية.

مادة 50: قبل أن يباشر الملك سلطته الدستورية يحلف اليمين الآتية أمام هيئة المجلسين مجتمعين: (أحلف بالله العظيم أنى أحترم الدستور وقوانين الأمة المصرية وأحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه) .

مادة 51: لا يتولى أوصياء العرش عملهم إلا بعد أن يؤدوا لدى المجلسين مجتمعين اليمين المنصوص عليها في المادة السابقة مضافا إليها: (وأن نكون مخلصين للملك) .

مادة 52: أثر وفاة الملك تجتمع المجلسان بحكم القانون في مدى عشرة أيام من تاريخ اعلان الوفاة، فإذا كان مجلس النواب منحلاً وكان الميعاد المعين في أمر الحل للاجتماع يتجاوز اليوم العاشر فإن المجلس القديم يعود للعمل حتى تجتمع المجلس الذى يخلفه.

مادة 53: إذا لم يكن من تخلف الملك على العرش، فللملك أن يعين خلفا له مع موافقة البرلمان مجتمعا في هيئة مؤتمر ويشترط لصحة قراره في ذلك حضور ثلاثة أرباع كل من المجلسين وأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين.

مادة 54: في حالة خلو العرش لعدم وجود من تخلف الملك أو لعدم تعيين خلف له وفقاً لأحكام المادة السابقة تجتمع المجلسان بحكم القانون فوراً في هيئة مؤتمر لاختيار الملك، ويقع هذا الاختيار في مدى ثمانية أيام من وقت اجتماعها، ويشترط لصحته حضور ثلاثة أرباع كل من المجلسين وأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين. فإذا لم يتسن الاختيار في الميعاد المتقدم ففي اليوم التاسع يشرع المجلسان مجتمعين في الاختيار أيا كان عدد الأعضاء الحاضرين، وفي هذه الحالة يكون الاختيار صحيحاً بالأغلبية النسبية، وإذا كان مجلس النواب منحلاً وقت خلو العرش فإنه يعود للعمل حتى تجتمع المجلس الذى يخلفه.

مادة 55: من وقت وفاة الملك إلى أن يؤدى خلفه أو أوصياء العرش اليمين تكون سلطات الملك الدستورية لمجلس الوزراء يتولاها باسم الأمة المصرية وتحت مسؤوليته.

مادة 56: عند تولية الملك تعين مخصصاته ومخصصات البيت المالك بقانون وذلك لمدة حكمه، ويعين القانون مرتبات أوصياء العرش على أن تؤخذ من مخصصات الملك.

الفرع الثالث

الوزراء

مادة 57: مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة.

مادة 58: لا يتولى الوزارة إلا مصري.

مادة 59: لا يتولى الوزارة أحد من الأسرة المالكة.

مادة 60: توقيعات الملك في شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون.

مادة 61: الوزراء مسؤولون متضامنين لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة وكل منهم مسؤول عن أعمال وزارته.

مادة 62: أوامر الملك شفهية أو كتابية لا تخلي الوزراء من المسؤولية بحال.

مادة 63: للوزراء أن يحضروا أي المجلسين ويجب أن يُسمعوا كلما طلبوا الكلام، ولا يكون لهم رأي معدود في المداولات إلا إذا كانوا أعضاء، ولهم أن يستعينوا بمن يرون من كبار موظفي دواوينهم أو أن ينيبوهم عنهم، ولكل مجلس أن يحتم على الوزراء حضور جلساته.

مادة 64: لا يجوز للوزير أن يشتري أو يستأجر شيئا من أملاك الحكومة ولو كان ذلك بالمزاد العام كما لا يجوز له أن يقبل أثناء وزارته العضوية بمجلس إدارة الشركة ولا أن يشترك اشتراكاً فعلياً في عمل تجاري أو مالي.

مادة 66: لمجلس النواب وحده حق اتهام الوزراء فيما يقع من الجرائم في تأدية وظائفهم ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثي الآراء.

ولمجلس الأحكام المخصوص وحده حق محاكمة الوزراء عما يقع منهم من تلك الجرائم ويعين مجلس النواب من أعضائه من يتولى تأييد الاتهام أمام ذلك المجلس.

مادة 67: يؤلف المجلس المخصوص من رئيس المحكمة الأهلية العليا رئيسا ومن ستة عشر عضوا ثمانية منهم من أعضاء مجلس الشيوخ يعينون بالقرعة وثمانية من قضاة تلك المحكمة المصريين بترتيب الأقدمية وعند الضرورة يكمل العدد من رؤساء المحاكم التي تليها ثم من قضاتها بترتيب الأقدمية كذلك.

مادة 68: يطبق مجلس الأحكام المخصوص قانون العقوبات في الجرائم المنصوص عليه فيه، وتبين في قانون خاص أحوال مسؤولية الوزراء التي لم يتناولها قانون العقوبات.

مادة 69: تصدر الأحكام بالعقوبة من مجلس الأحكام المخصوص بأغلبية اثنى عشر صوتاً.

مادة 70: إلى حين صدور قانون خاص ينظم مجلس الأحكام المخصوص بنفسه طريقة السير في محاكمة الوزراء.

مادة 71: الوزير الذى يتهمه مجلس النواب يوقف عن العمل إلى أن يقضي مجلس الأحكام المخصوص في أمره، ولا يمنع استعفاءه من إقامة الدعوى عليه أو الاستمرار في محاكمته.

مادة 72: لا تجوز العفو عن الوزير المحكوم عليه من مجلس الأحكام المخصوص الا بموافقة مجلس النواب.

الفصل الثالث

البرلمان

مادة 73: يتكون البرلمان من مجلسين:

مجلس الشيوخ ومجلس النواب

الفرع الأول

مجلس الشيوخ

مادة 74: يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يعين الملك خمسيهم وينتخب الثلاثة الأخماس الباقون بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب.

مادة 75: كل مديرية أو محافظة يبلغ عدد أهاليها مائة وثمانين ألفا أو أكثر تنتخب عضوا عن كل مائة وثمانين ألفا أو كسر من هذا العدد لا يقل عن تسعين ألفا، وكل مديرية أو محافظة لا يبلغ عدد أهاليها مائة وثمانين ألفا ولكن لا يقل عن تسعين ألفا تنتخب عضوا، وكل محافظة يقل عدد أهاليها عن تسعين ألفا تنتخب عضوا مالم يلحقها قانون الانتخاب بمحافظة أخرى أو بمديرية.

مادة 76: تعتبر دائرة انتخابية كل مديرية أو محافظة لها حق انتخاب عضو بمجلس الشيوخ وكذلك كل قسم من مديرية أو محافظة له حق انتخاب عضو تحدد الدوائر الانتخابية بقانون يكفل بقدر الإمكان مساواة الدوائر في المديريات والمحافظات التي لها حق انتخاب أكثر من عضو بمجلس الشيوخ. على أنه تجوز أن يعتبر القانون عواصم المديريات التي لا يبلغ عدد اهاليها مائة وثمانين ألفا ولكن لا يقل عن تسعين ألفا دائرة انتخابية مستقلة وفي هذه الحالة تعتبر جهات المديرية الأخرى كأنها مديرية مستقلة فيما يتعلق بتحديد عدد الأعضاء التي لها حق انتخابهم وبتحديد الدوائر الانتخابية.

مادة 77: يشترط في عضو مجلس الشيوخ زيادة على الشروط المقررة في قانون الانتخاب أن يكون بالغا من السن أربعين سنة على الأقل بحساب التقويم الميلادي.

مادة 78: يشترط في عضو مجلس الشيوخ منتخبا أو معيناً أن يكون من إحدى الطبقات الآتية:

1- الوزراء، الممثلين السياسيين، رؤساء مجلس النواب، وكلاء الوزارات، رؤساء ومستشاري محكمة الاستئناف أو أية محكمة أخرى من درجتها أو أعلى منها، النواب العموميين، نقباء المحامين، موظفي الحكومة من درجة مدير عام فصاعد سواء في ذلك الحاليون والسابقون.

2- كبار العلماء والرؤساء الروحيين، كبار الضباط المتقاعدين من رتبة لواء فصاعدا، النواب الذين قضوا مدتين في النيابة، الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسون جنيها مصريا في العام، من لا يقل دخلهم السنوي عن الف وخمسمائة جنيه من المشتغلين بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية أو بالمهن الحرة، وذلك كله مع مراعاة عدم الجمع بين الوظائف التي نص الدستور أو قانون الانتخاب على عدم جواز الجمع بينها .

وتحدد الضريبة والدخل السنوي فيما تختص بمديرية أسوان بقانون الانتخاب.

مادة 79: مدة العضوية في مجلس الشيوخ عشر سنين.

ويتجدد اختيار نصف الشيوخ المعينين ونصف المنتخبين كل خمس سنوات، ومن انتهت مدته من الأعضاء تجوز اعادة انتخابه أو تعيينه.

مادة 80: رئيس مجلس الشيوخ يعينه الملك وينتخب المجلس الوكيلين، ويقومون بتعيين الرئيس والوكيلين لمدة سنتين، وتجوز اعادة انتخابهم.

مادة 81: اذا حل مجلس النواب توقف جلسات مجلس الشيوخ.

الفرع الثاني

مجلس النواب

مادة 82: يؤلف مجلس النواب من أعضاء منتخبين بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب.

مادة 83: كل مديرية أو محافظة يبلغ عدد أهاليها سنين ألفاً فأكثر تنتخب نائباً واحداً لكل سنين ألفاً أو كسر من هذا الرقم لا يقل عن ثلاثين ألفاً، وكل مديرية أو محافظة لا يبلغ عدد أهاليها سنين ألفاً ولا يقل عن ثلاثين ألفاً تنتخب نائباً، وكل محافظة لا يبلغ عدد أهاليها ثلاثين ألفاً يكون لها نائب مالم يلحقها قانون الانتخاب بمحافظة أخرى أو بمديرية.

مادة 84: تعتبر دائرة انتخابية كل مديرية أو محافظة لها حق انتخاب نائب، وكذلك كل قسم من مديرية أو محافظة لها حق انتخاب نائب وكذلك كل قسم من مديرية أو محافظة له هذا الحق.

وتحدد الدوائر الانتخابية بقانون يكفل بقدر الإمكان مساواة الدوائر في المديريات والمحافظات التي لها حق الانتخاب أكثر من نائب، وللقانون مع ذلك أن يعتبر عواصم المديريات التي لا يبلغ عدد أهاليها سنين ألفاً ولا يقل عن ثلثين ألفاً دائرة انتخابية مستقلة.

وفي هذه الحالة تعتبر جهات المديرية الأخرى كأنها مديرية مستقلة فيما تختص بتحديد عدد الأعضاء الحائز انتخابهم لتحديد الدوائر الانتخابية.

مادة 85: يشترط في النائب زيادة على الشروط المقررة في قانون الانتخاب أن يكون بالغاً من السن ثلاثين سنة على الأقل بحساب التقويم الميلادي.

مادة 86: مدة عضوية النائب خمس سنوات.

مادة 87: ينتخب مجلس النواب رئيساً ووكيلين سنوياً في أول كل دور انعقاد عادي، ورئيس المجلس ووكيلاه يجوز إعادة انتخابهم.

مادة 88: إذ حُلَّ مجلس النواب في أمر فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر.

مادة 89: الأمر الصادر بحل مجلس النواب يجب أن يشتمل على دعوة المندوبين لإجراء انتخابات جديدة في ميعاد لا يتجاوز شهرين وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد في العشرة الأيام التالية لتمام الانتخاب.

الفرع الثالث

أحكام عامة للمجلسين

مادة 90: مركز البرلمان مدينة القاهرة على أنه يجوز عند الضرورة جعل مركزه في جهة أخرى بقانون، واجتماعه في غير المكان المعين له غير مشروع وباطل بحكم القانون.

مادة 91: عضو البرلمان ينوب عن الأمة كلها ولا يجوز لناخبيه ولا للسلطة التي تعينه توكيله بأمر على سبيل الإلزام.

مادة 92: لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب، وفيما عدا ذلك يحدد قانون الانتخاب أحوال عدم الجمع الأخرى.

مادة 93: يجوز تعيين أمراء الأسرة المالكة وبنلاءها أعضاء بمجلس الشيوخ ولا يجوز انتخابهم بأحد المجلسين.

مادة 94: قبل أن يتولى أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب عملهم يقسمون أن يكونوا مخلصين للوطن وللملك مطيعين للدستور ولقوانين البلاد وأن يؤدوا أعمالهم بالذمة والصدق.

وتكون تأدية اليمين في كل مجلس علنا بقاعة جلساته.

مادة 95: يختص كل مجلس بالفصل في صحة نيابة أعضائه، ولا تعتبر النيابة باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي الأصوات.

ويجوز أن يعهد القانون بهذا الاختصاص إلى سلطة أخرى.

مادة 96: يدعو الملك البرلمان سنوياً إلى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر، فإذا لم يدع إلى ذلك يجتمع بحكم القانون في اليوم المذكور.

ويدوم دور انعقاده العادي مدة ستة شهور على الأقل، ويعلن الملك فض انعقاده.

مادة 97: أدوار الانعقاد واحدة للمجلسين فإذا اجتمع أحدهما أو كلاهما في غير الزمن القانوني فالاجتماع غير شرعي والقرارات التي تصدر فيه باطلة بحكم القانون.

مادة 98: جلسات المجلسين علنية على أن كلا منهما ينعقد هيئة سرية بناء على طلب الحكومة أو عشرة من الأعضاء ثم يقرر ما إذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تجرى في جلسة علنية أو لا.

مادة 99: لا يجوز لأى المجلسين أن يقرر قراراً إلا إذا حضر الجلسة أغلبية أعضائه.

مادة 100: في غير الأحوال المشترط فيها أغلبية خاصة تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة وعند تساوي الآراء يكون الأمر الذى حصلت المداولة بشأنه مرفوضاً.

مادة 101: تعطى الآراء بالتصويت شفهياً أو بطريقة القيام والجلوس.

وأما فيما يختص بالقوانين عموماً وبالاقتراع في مجلس النواب على مسألة الثقة فإن الآراء تعطى دائماً بالمناداة على الأعضاء بأسمائهم وبصوت عال، ويحق للوزراء دائماً أن يطلبوا من مجلس النواب تأجيل المناقشة لمدة ثمانية أيام في الاقتراع على عدم الثقة بهم.

مادة 102: كل مشروع قانون يجب قبل المناقشة فيه أن يحال إلى إحدى لجان المجلس لفحصه وتقديم تقرير عنه.

مادة 103: كل مشروع قانون يقترحه عضو واحد أو أكثر يجب إحالته إلى لجنة لفحصه وإبداء الرأي في جواز نظر المجلس فيه، فإذا رأى المجلس نظره اتبع فيه حكم المادة السابقة.

مادة 104: لا يجوز لأى المجلسين تقرير مشروع قانون إلا بعد أخذ الرأي فيه مادة مادة . وللمجلسين حق التعديل والتجزئة في المواد وفيما يعرض من التعديلات.

مادة 105: كل مشروع قانون يقرره أحد المجلسين يبعث به رئيسه إلى رئيس المجلس الآخر.

مادة 106: كل مشروع قانون اقترحه عدد الأعضاء ورفضه البرلمان لا يجوز تقديمه ثانية في دور الانعقاد نفسه.

مادة 107: لكل عضو من أعضاء البرلمان أن يوجه إلى الوزراء أسئلة أو استجوابات وذلك على الوجه الذى يبين باللائحة الداخلية لكل مجلس ولا تجري المناقشة في استجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير.

مادة 108: لكل مجلس حق إجراء التحقيق ليستثير في مسائل معينة داخلة في حدود اختصاصه.

مادة 109: لا تجوز مؤاخذة أعضاء البرلمان بما يبدون من الأفكار والآراء في المجلسين.

مادة 110: لا تجوز أثناء دور الانعقاد اتخاذ إجراءات جنائية قبل أى عضو من أعضاء البرلمان ولا القبض عليه إلا بإذن المجلس النابع له، وذلك فيما عدا حالة التلبس بالجناية.

مادة 111: لا يمنح أعضاء البرلمان رتبا ولا نياشين أثناء مدة عضويتهم، ويستثنى من ذلك الأعضاء الذين يتقلدون مناصب حكومية لا تتنافي مع عضوية البرلمان كما تستثنى الرتب والنياشين العسكرية.

مادة 112: لا تجوز فصل أحد من عضوية البرلمان إلا بقرار صادر من المجلس النابع هو له، ويشترط في غير أحوال عدم الجمع وأحوال السقوط المبينة بهذا الدستور وبقانون الانتخاب أن يصدر القرار بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس.

مادة 113: إذا خلا محل أحد أعضاء البرلمان بالوفاة أو الاستقالة أو غير ذلك من الأسباب تختار بدله بطريق التعيين أو الانتخاب على حسب الأحوال وذلك في مدى شهرين من يوم اشعار البرلمان الحكومة بخلو المحل.

ولا تدوم نيابة العضو الجديد إلا إلى نهاية مدة سلفه.

مادة 114: تجرى الانتخابات العامة لتجديد مجلس النواب في خلال الستين يوماً السابقة لانتهاء مدة نيابته وفي حالة عدم إمكان إجراء الانتخابات في الميعاد المذكور فإن مدة نيابة المجلس القديم تمتد إلى حين الانتخابات المذكورة.

مادة 115: تجب تجديد نصف مجلس الشيوخ سواء أكان التجديد بطريق الانتخاب أو بطريق التعيين في خلال السنين يوماً السابقة على تاريخ انتهاء مدة نيابة الأعضاء الذين انتهت مدتهم، فإن لم يتيسر التجديد في الميعاد المذكور امتدت نيابة الأعضاء الذين انتهت مدتهم إلى حين انتخاب أو تعيين الأعضاء الجدد.

مادة 116: لا يسوغ لأحد مخاطبة البرلمان بشخصه، ولكل مجلس أن يحيل إلى الوزراء ما يقدم إليه من العرائض وعليهم أن يقدموا الايضاحات الخاصة بما تتضمنه تلك العرائض كلما طلب المجلس ذلك إليهم.

مادة 117: كل مجلس له وحده المحافظة على النظام في داخله ويقوم بها الرئيس.

ولا يجوز لأية قوة مسلحة الدخول في المجلس ولا الاستقرار على مقربة من أبوابه إلا بطلب رئيسه.

مادة 118: يتناول كل عضو من أعضاء البرلمان مكافأة سنوية تحدد بقانون.

مادة 119: يضع كل مجلس لائحته الداخلية مبيناً فيها طريقة السير في تأدية أعماله.

الفرع الرابع – أحكام خاصة بانعقاد البرلمان بهيئة مؤتمر

مادة 120: فيما عدا الأحوال التي يجتمع فيها المجلسان بحكم القانون فإنهما يجتمعان بهيئة مؤتمر بناء على دعوة الملك.

مادة 121: كلما اجتمع المجلسان بهيئة مؤتمر تكون الرياسة لرئيس مجلس الشيوخ.

مادة 122: لا تعد قرارات المؤتمر صحيحة إلا إذا توفرت الأغلبية المطلقة من أعضاء كل من المجلسين اللذين يتألف منهما المؤتمر، ويراعي المؤتمر في الاقتراع على هذه القرارات أحكام المادتين المائة أو الأولى بعد المائة.

مادة 123: اجتماع المجلسين بهيئة مؤتمر في خلال أدوار انعقاد البرلمان العادية أو غير العادية لا تحول دون استمرار كل من المجلسين في تأدية وظائفه الدستورية.

الفصل الرابع

السلطة القضائية

مادة 124: القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون وليس لأية سلطة في الحكومة التداخل في القضايا .

مادة 125: ترتيب جهات القضاء وتحديد اختصاصها يكون بقانون.

مادة 126: تعيين القضاة يكون بالكيفية والشروط التي يقررها القانون.

مادة 127: عدم جواز عزل القضاة أو نقلهم تعين حدوده وكيفيته بالقانون.

مادة 128: يكون تعيين رجال النيابة العمومية في المحاكم وعزلهم وفقاً للشروط التي يقررها القانون.

مادة 129: جلسات المحاكم علنية إلا إذا أمرت المحكمة بجعلها سرية مراعاة للنظام العام أو للمحافظات على الآداب.

مادة 130: كل متهم بجناية يجب أن يكون له من يدافع عنه.

مادة 131: يوضع قانون خاص شامل لترتيب المحاكم العسكرية وبيان اختصاصها والشروط الواجب توافرها فيمن يتولون القضاء فيها .

الفصل الخامس

مجالس المديريات والمجالس البلدية

مادة 132: تعتبر المديريات والمدن والقرى فيما تختص بمباشرة حقوقها أشخاصاً معنوية وفقاً للقانون العام بالشروط التي يقررها القانون، وتمثلها مجالس المديريات والمجالس البلدية المختلفة، ويعين القانون حدود اختصاصها .

مادة 133: ترتيب مجالس المديريات والمجالس البلدية على اختلاف أنواعها واختصاصاتها وعلاقتها بجهات الحكومة تبينها القوانين، ويراعى في هذه القوانين المبادئ الآتية:

أولاً: اختيار أعضاء هذه المجالس بطريق الانتخاب إلا في الحالات الاستثنائية التي يبيح فيها القانون تعيين بعض أعضاء غير منتخبين.

ثانياً: اختصاص هذه المجالس بكل ما يهم أهل المديرية أو المدينة أو الجهة وهذا مع عدم الإخلال بما تجب من اعتماد أعمالها في الأحوال المبينة في القوانين على الوجه المقرر لها .

ثالثا: نشر ميزانياتها وحساباتها .

رابعاً: علنية الجلسات في الحدود المقررة بالقانون.

خامساً: تداخل السلطة التشريعية أو التنفيذية لمنع تجاوز هذه المجالس حدود اختصاصها أو إضرارها بالمصلحة العامة وإبطال ما يقع من ذلك.

الباب الرابع

في المالية

مادة 134: لا تجوز إنشاء ضريبة ولا تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون ولا تجوز تكليف الأهالي بتأدية شيء من الأموال أو الرسوم إلا في حدود القانون.

مادة 135: لا تجوز إعفاء أحد من أداء الضرائب في غير الأحوال المبينة في القانون.

مادة 136: لا تجوز تقرير معاش على خزينة الحكومة أو تعويض أو إعانة أو مكافئة إلا في حدود القانون.

مادة 137: لا تجوز عقد قرض عمومي ولا تعهد قد يترتب عليه انفاق مبالغ من الخزانة في سنة أو سنوات مقبلة إلا بموافقة البرلمان.

وكل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية في البلاد أو مصلحة من مصالح الجمهور العامة وكل احتكار لا تجوز منحه إلا بقانون والى زمن محدود .

يشترط اعتماد البرلمان مقدماً في إنشاء أو ابطال الخطوط الحديدية والطرق العامة والترع والمصارف وسائر أعمال الري التي تهم أكثر من مديرية، وكذلك في كل تصرف مجاني في أملاك الدولة.

مادة 138: الميزانية الشاملة لإيرادات الدولة ومصروفاتها تجب تقديمها إلى البرلمان قبل ابتداء السنة المالية بثلاث شهور على الأقل ابتداء السنة المالية بثلاثة شهور على الأقل لفحصها واعتمادها، والسنة المالية يعينها القانون، وتقر الميزانية باباً باباً .

مادة 139: تكون مناقشة الميزانية وتقريرها في مجلس النواب أولاً.

مادة 140: لا تجوز فض دور انعقاد البرلمان قبل الفراغ من تقرير الميزانية.

مادة 141: اعتمادات الميزانية المخصصة لسداد أقساط الدين العمومي لا تجوز تعديلها بما يمس تعهدات مصر في هذا الشأن، وكذلك الحال في كل مصروف وارد بالميزانية تنفيذاً لتعهد دولي.

مادة 142: إذا لم يصدر القانون بالميزانية قبل ابتداء السنة المالية يعمل بالميزانية القديمة حتى يصدر القانون بالميزانية الجديدة.

ومع ذلك إذ أقر المجلسان بعض أبواب الميزانية أمكن العمل بها مؤقتاً.

مادة 143: كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها تجب أن يأذن به البرلمان، وتجب استئذانه كذلك كلما أريد نقل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية.

مادة 144: الحساب الختامي للإدارة المالية عن العام المنقضي يقدم إلى البرلمان في مبدأ كل دور انعقاد عادي لطلب اعتماده.

مادة 145: ميزانية إيرادات وزارة الأوقاف ومصروفاتها وكذلك حسابها الختامي السنوي تجرى عليهما الأحكام المتقدمة الخاصة بميزانية الحكومة وحسابها الختامي.

الباب الخامس

القوة المسلحة

مادة 146: قوات الجيش تقرر بقانون.

مادة 147: يبين القانون طريقة التجنيد ونظام الجيش وما لرجاله من الحقوق وما عليهم من واجبات.

مادة 148: يبين القانون نظام هيئات البوليس وما لها من الاختصاصات.

الباب السادس

أحكام عامة

مادة 149: الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية.

مادة 150: مدينة القاهرة قاعدة المملكة المصرية.

مادة 151: تسليم اللاجئين السياسيين محظور وهذا مع عدم الاخلال بالاتفاقات الدولية التي يقصد بها المحافظة على النظام الاجتماعي.

مادة 152: العفو الشامل لا يكون الا بقانون.

مادة 153: ينظم القانون الطريقة التي يباشر بها الملك سلطته طبقا للمبادئ المقررة بهذا الدستور فيما تختص بالمعاهد الدينية وبتعيين الرؤساء الدينيين وبالأوقاف التي تديرها وزارة الأوقاف وعلى العموم بالمسائل الخاصة بالأديان المسموح بها في البلاد، وإذا لم توضع أحكام تشريعية تسنن مباشرة هذه السلطة طبقاً للقواعد والعادات المعمول بها الآن. تبقى الحقوق التي يباشرها الملك بنفسه بصفته رئيس الأسرة المالكة كما قررها القانون نمرة 25 لسنة 1922 الخاص بوضع نظام الأسرة المالكة.

مادة 154: لا تخل تطبيق هذا الدستور بتعهدات مصر للدول الأجنبية ولا يمكن أن يمس ما يكون للأجانب من الحقوق في مصر بمقتضى القوانين والمعاهدات الدولية والعادات المرعية.

مادة 155: لا تجوز لأية حال تعطيل حكم من أحكام هذا الدستور إلا أن يكون ذلك وقتيا في زمن الحرب أو أثناء قيام الاحكام العرفية وعلى الوجه المبين في القانون.

وعلى أى حال لا تجوز تعطيل انعقاد البرلمان متى توافرت في انعقاده الشروط المقررة لهذا الدستور.

مادة 156: للملك ولكل من المجلسين اقتراح تنقيح هذا الدستور بتعديل أو حذف حكم أو أكثر من أحكامه أو أضافة أحكام أخرى ومع ذلك فإن الأحكام الخاصة بشكل الحكومة النيابي البرلماني وبنظام وراثة العرش وبمبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها هذا الدستور لا يمكن اقتراح تنقيحها.

مادة 157: لأجل تنقيح الدستور يصدر كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعاً قرارا بضرورته وبتحديد موضوعه.

فإذا صدق الملك على هذا القرار يصدر المجلسان بالاتفاق مع الملك قرارهما بشأن المسائل التي هي محل للتنقيح، ولا تصح المناقشة في كل من المجلسين إلا إذا حضر ثلثا أعضائه ويشترط لصحة القرارات أن تصدر بأغلبية ثلثي الآراء.

مادة 158: لا تجوز احداث أى تنقيح في الدستور خاص بحقوق مسند الملكية مدة قيام وصاية العرش.

مادة 159: تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية بدون أن تخل ذلك مطلقا بما لمصر من الحقوق في السودان.

الباب السابع

أحكام ختامية وأحكام وقتية

مادة 160: يعين اللقب الذى يكون لملك مصر بعد أن يقرر المندوبون المفوضون نظام الحكم النهائي للسودان.

مادة 161: مخصصات جلالة الملك الحالي هي 150.000 جنيه مصري، ومخصصات البيت المالك هي 111.512 جنيها مصرياً وتبقى كما هي لمدة حكمه وتجوز زيادة هذه المخصصات بقرار من البرلمان.

مادة 162: يكون تعيين من تخرج من أعضاء مجلس الشيوخ في نهاية الخمس السنوات الأولى بطريق القرعة ومدة نيابة هؤلاء الشيوخ والنواب المنتخبين الأولى تنتهي في 31 أكتوبر سنة 1928.

مادة 163: يعمل بهذا الدستور من تاريخ انعقاد البرلمان.

مادة 164: تنتهي في إدارة شؤون الدولة وفي التشريع الخاص بها من تاريخ نشر هذا الدستور إلى حين انعقاد البرلمان القواعد والاجراءات المتبعة الآن.

ومع ذلك تجب مراعاة عدم مخالفة ما يوضع من الأحكام للمبادئ الاساسية المقررة بهذا الدستور.

مادة 165: تعرض على البرلمان عند انعقاده ميزانية سنة 1923 – 1924 المالية ولا يسري القانون الذي يصدر بميزانية السنة المذكورة إلا عن المدة الباقية منها من يوم نشره.

أما الحساب الختامي للإدارة المالية عن سنة 1922 – 1923 فيعتبر كأنه مصدق عليه من البرلمان بالحالة التي صدق عليه بها مجلس الوزراء.

مادة 166: إذا استحكم الخلاف بين المجلسين على تقرير باب من أبواب الميزانية تحل بقرار يصدر من المجلسين مجتمعين هيئة مؤلفة بالأغلبية المطلقة.

ويعمل بذلك إلى أن يصدر قانون بما تخالفه.

مادة 167: كل ما قررته القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات من الأحكام وكل ما سن أو اتخذ من قبل من الأعمال والإجراءات طبقا للأصول والأوضاع المتبعة يبقى نافذا بشرط أن يكون نفاذها متفقا مع مبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها هذا الدستور وكل ذلك بدون إخلال بما للسلطة

النشريعية من حق الغائها وتعديلها في حدود سلطتها على ألا يمس ذلك بالمبدأ المقرر بالمادة السابعة والعشرين بشأن عدم سريان القوانين على الماضي.

مادة 168: تعتبر أحكام القانون رقم 28 لسنة 1922 الخاص بتصفية أملاك الخديوي السابق عباس حلمي باشا وتضييق ما له من الحقوق كأن لها صبغة دستورية ولا يصح اقتراح تنقيحها .

مادة 169: القوانين التي تجب عرضها على الجمعية النشريعية بمقتضى المادة الثانية من الأمر العالي الصادر بتاريخ 28 ذي القعدة سنة 1332 (18 أكتوبر سنة 1914) تعرض على مجلسي البرلمان في دور الانعقاد الأول فإن لم تعرض عليهما في هذا الدور بطل العمل بها في المستقبل.

مادة 170: على وزرائنا تنفيذ هذا الدستور كل منهم فيما يخصه.

رفع العلم المصري الجديد على السفارة المصرية في واشنطون بعد اعتماده في دستور 1923

أعضاء لجنة دستور 1923

https://www.faroukmisr.net/revolution_1919.htm

https://youtu.be/6_R6uilmAyQ

https://youtu.be/wFolsmigtiM

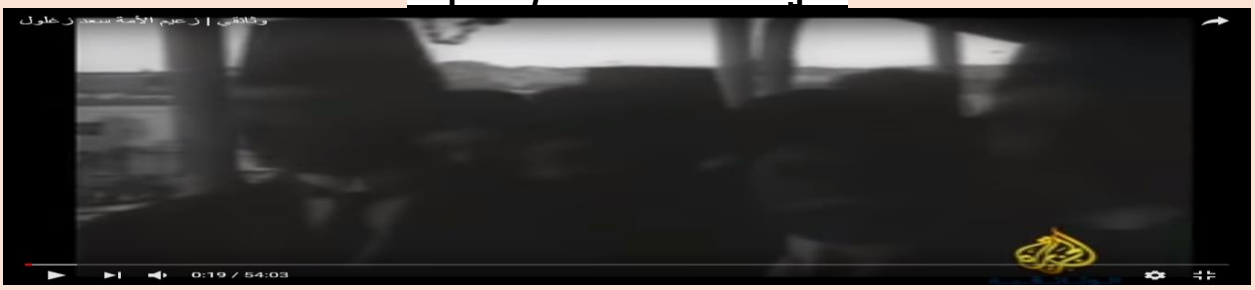

https://youtu.be/WwpLnvtNbqs

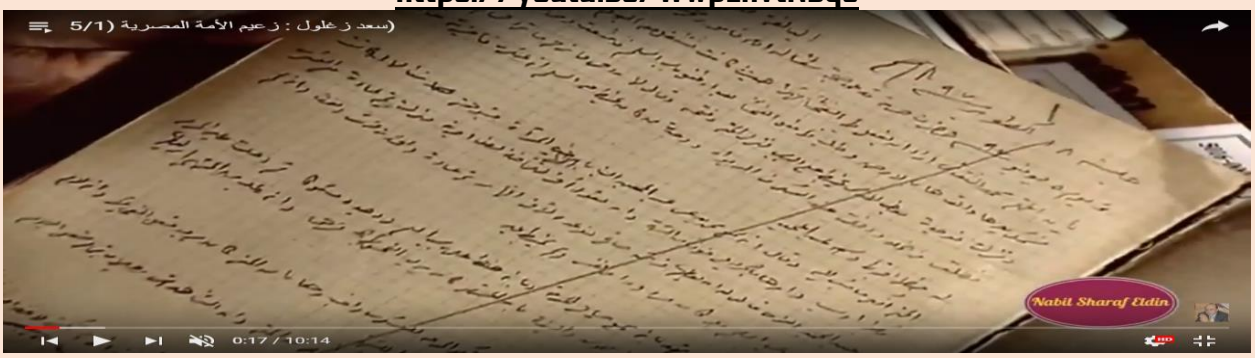

https://youtu.be/Y2jlyjZ6CZo

https://youtu.be/ZFGtNDn04ps

https://youtu.be/u1KFR1Z7kg4

https://youtu.be/RUD9jWleyPI

https://youtu.be/Rc0i9eweG0c

https://youtu.be/JKtSidcWUDk

https://youtu.be/RNZ2TWyRnxw

https://youtu.be/IbGbiEcBwMM

https://youtu.be/cJC-snjUfQ8

https://youtu.be/nHNKHG-eQEU

https://youtu.be/1JtZeHbGiNo

https://youtu.be/z9IgIxUq6DQ

https://youtu.be/KVBCVVg9UqQ

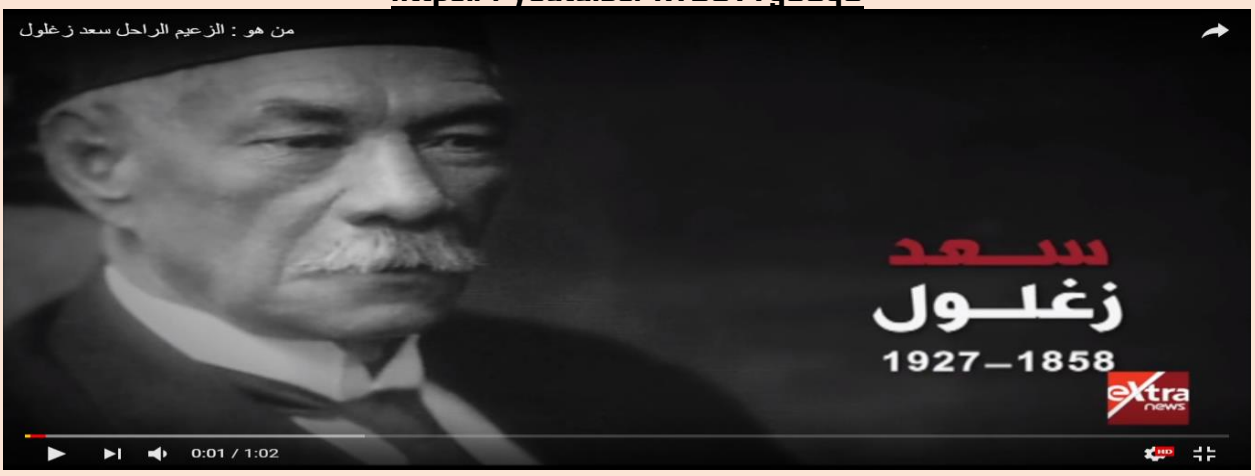

https://youtu.be/jmc6yor_g0w

https://youtu.be/n1d9o4XW5Kg

https://youtu.be/-GTGQQvVj-o

https://youtu.be/H743J4IN6Go

https://youtu.be/_SKMtdxfIV8

https://youtu.be/nfzKcXUsbJ4

https://youtu.be/YaAr4dQ1l0w

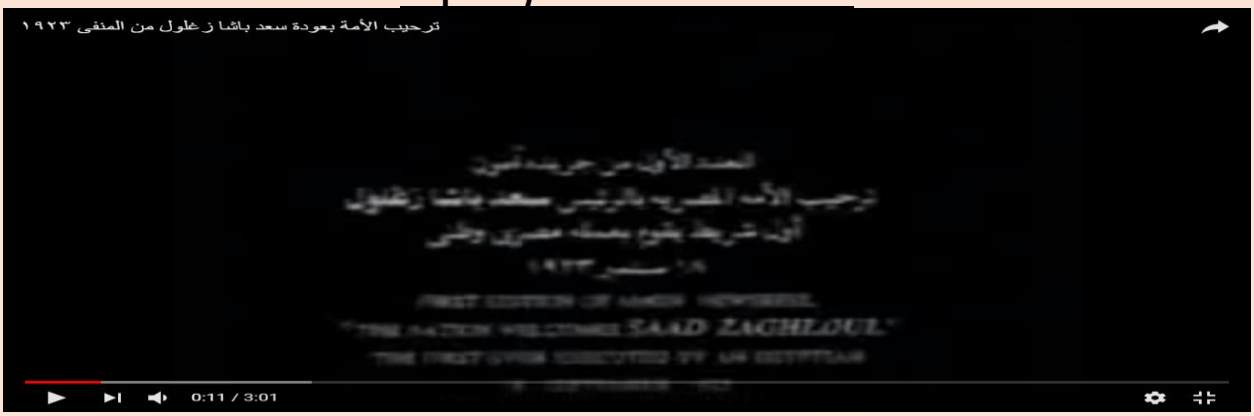

https://youtu.be/ybtjlnOXbaI

https://youtu.be/CNGlBGv_dOk

https://youtu.be/9FBxOoclb4c

كلمات: بديع خيري ألحان: سيد درويش

يا بلح زغلول يا حليوة يا بلح يا بلح زغلول يا زرع بلدي عليك يا وعدي يبخت سعدي زغلول يا بلح يا بلح زغلول يا حليوة يا بلح يا بلح زغلول عليك أنادى في كل وادى قصدي ومرادي زغلول يا بلح يا بلح زغلول يا حليوة يا بلح يا بلح زغلول الله أكبر عليك يا سكر يا جابر اجبر زغلول يا بلح يا بلح زغلول يا حليوة يا بلح يا بلح زغلول ماعيشي أبكي وفيه مدبر مين بس يتكر زغلول يا بلح يا روح بلادك ليه طال بعادك تعا صون بلادك زغلول يا بلح يا بلح زغلول يا حليوة يا بلح يا بلح زغلول سعد وقال لي ربي نصرني وراجع لوطني زغلول يا بلح يا بلح زغلول يا حليوة يا بلح يا بلح زغلول

https://youtu.be/YaAr4dQ1l0w

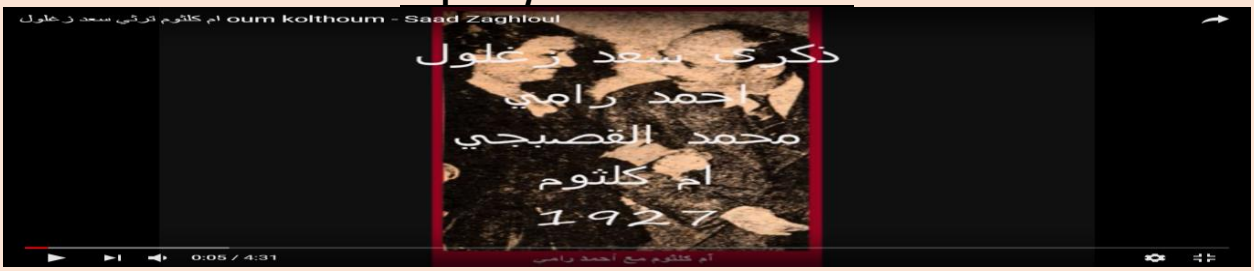

https://youtu.be/GuNe--vj8N8

ان يغب عن مص سعد

إن يغب عن مص سعد فهو بالذكرى مقيم

ينضب الماء ويبقى بعده النبت الكريم

خلدوه في الأماني واذكروه في الولاء

واندبوه في الأغاني

أعذب الشكوى البكاء انشدوا الشعر ثناء

في سجاياه العذاب أرسلوا الدمع وفاء

للذي لاقى العذاب في سبيل الوطن

من صفوف المحن

بين سجن واغتراب في مشيب وشباب

مجدوه في الأغاني خلدوه في الأماني

ولنعش ذكرى الزعيم

https://youtu.be/jmc6yor_g0w

https://youtu.be/zJnVsUEwWbs

https://youtu.be/U0xBLJ2i45M

https://youtu.be/vMsZTd2wCec

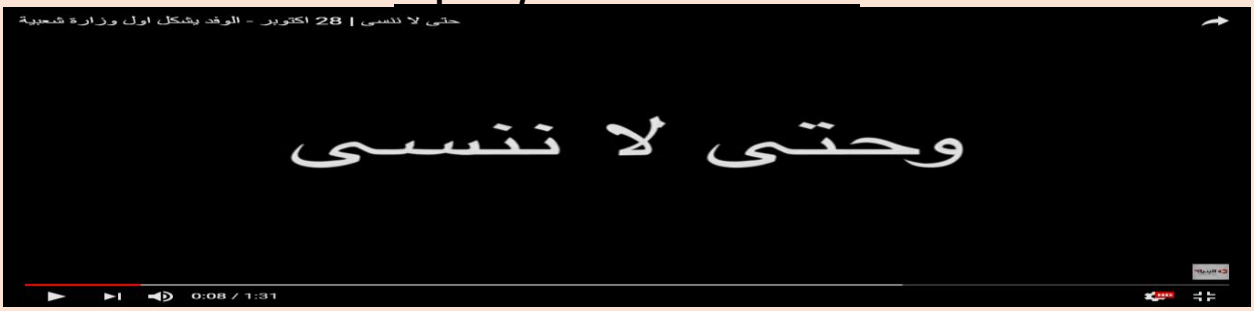

https://youtu.be/LI1YNYAvPYs

https://youtu.be/eAf_jo6QoJc

https://youtu.be/8wRMu0b0trk

https://youtu.be/wJzm2rLu_XU

https://youtu.be/S3JpZsd1SCo

https://youtu.be/C5vdiSsRTGQ

https://youtu.be/slxiQ6QUXBI

https://youtu.be/94dfWv4-8E0

https://youtu.be/yKTuSWEYb3w

صور تاريخية من أيام ثورة 1919

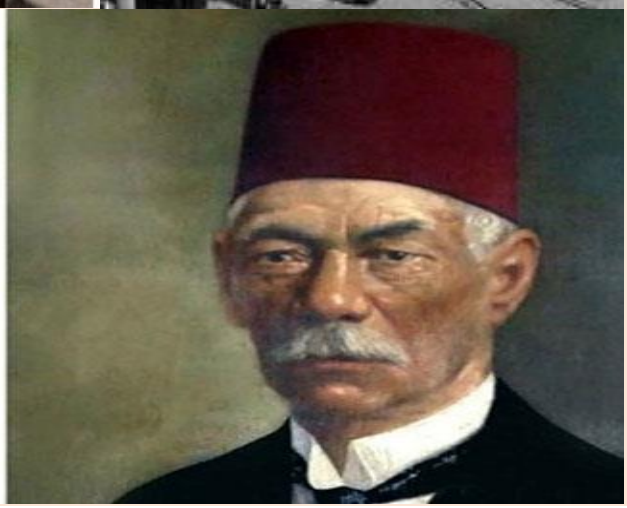

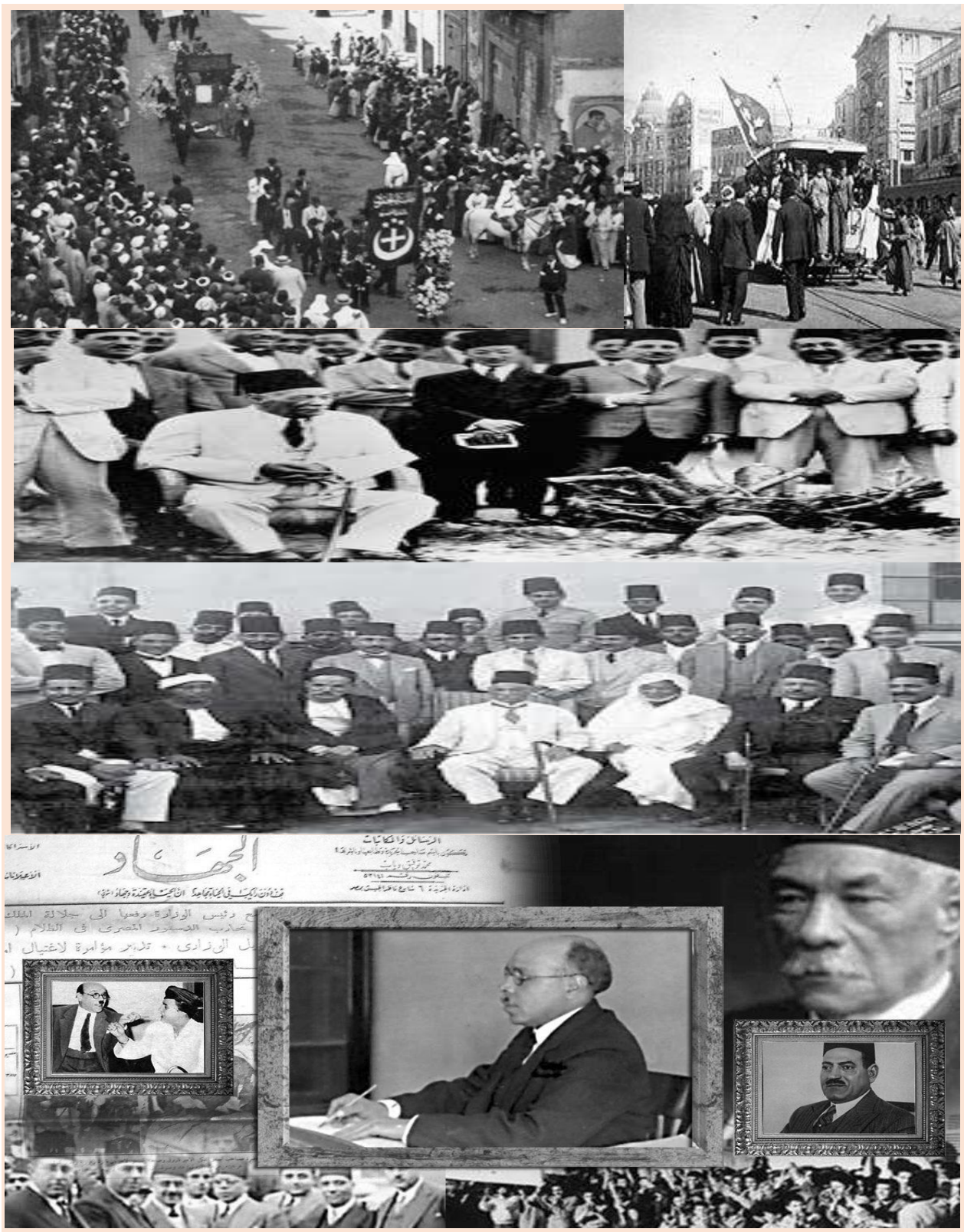

https://www.faroukmisr.net/revolution_1919.htm

1919 حكاية ثورة.pdf

لقراءة وتحميل الكتاب اضغط الرابط

(alisalmi.com) دكتور عماد أبو غازي - حكاية ثورة 1919 - موقع الدكتور علي السلمي

الفصل الرابع

ثورة 23 يوليو 1952[1]

الرئيس محمد نجيب

الرئيس نجيب مع الزعيم مصطفي النحاس باشا

الرئيس جمال عبد الناصر

[1] //: www.marefa.org/ثورة_23_يوليو

قادة ثورة 23 يوليو

ثورة 23 يوليو 1952 هي انقلاب عسكري بدأ في 23 يوليو، 1952 في مصر بواسطة مجموعة من الضباط أطلقوا على أنفسهم تنظيم الضباط الأحرار، وأطلق على الثورة في البداية "حركة الجيش"، ثم اشتهرت فيما بعد باسم ثورة 23 يوليو. وأسفرت تلك الحركة عن طرد الملك فاروق وإلغاء الحكم الملكي وإعلان الجمهورية. وبعد أن استقرت أوضاع الثورة أعيد تشكيل لجنة قيادة الضباط الأحرار وأصبحت تعرف باسم مجلس قيادة الثورة وكان يتكون من 11 عضواً برئاسة اللواء أركان حرب محمد نجيب.

كتاب أنور السادات و جمال عبد الناصر . . أسرار الثورة المصرية

تنظيم الضباط الأحرار

جمال عبد الناصر على اليسار، واللواء محمد نجيب في الوسط

مقالة مفصلة: تنظيم الضباط الأحرار

بعد حرب 1948 و ضياع فلسطين وفضيحة الاسلحة الفاسدة ظهر تنظيم الضباط الاحرار في الجيش المصري بزعامة جمال عبد الناصر و في الثالث و العشرين من يوليو 1952 قام التنظيم بانقلاب مسلح نجح في السيطرة على الامور في البلاد و السيطرة على المرافق الحيوية في البلاد و اذاع البيان الاول للثورة بصوت انور السادات وفرض الجيش على الملك التنازل عن العرش لولي عهده الامير احمد فؤاد و مغادرة البلاد في 26 يوليو 1952 وشكل مجلس وصاية على العرش ولكن ادارة الامور كانت في يد مجلس قيادة الثورة المشكل من 13 ضابط كانوا هم قيادة تنظيم الضباط الاحرار ثم الغيت الملكية واعلنت الجمهورية في 1953

أسباب قيام الثورة

تتلخص أسباب قيام ثورة 23 يوليو في التالي:

1. استمرار الملك فاروق في تجاهله للأغلبية واعتماده على أحزاب الأقلية.
2. قيام اضطرابات داخلية وصراع دموي بين الإخوان المسلمين وحكومتي النقراشي وعبد الهادي.
3. قيام حرب فلسطين وتوريط الملك للبلاد فيها دون استعداد مناسب ثم الهزيمة.
4. عرضت قضية جلاء القوات البريطانية على هيئة الأمم المتحدة ولم يصدر مجلس الأمن قرارا لصالح مصر.
5. تقليص حجم وحدات الجيش الوطني بعد فرض الحماية البريطانية على مصر وارسال معظم قواته الى السودان بحجة المساهمة في اخماد ثورة المهدي.
6. اغلاق المدارس البحرية والحربية.
7. سوء الحالة الاقتصادية في مصر.

8. الظلم وفقدان العدالة الاجتماعية بين طبقات الشعب وسوء توزيع الملكية وثروات الوطن.

9. سفاهة حكم الملك فاروق وحاشيته في الانفاق والبذخ على القصر وترك الشعب يعاني.

الإنجليز في مصر قبل الثورة

منذ أن أحتل الإنجليز مصر في عام 1882 إلى منذ قيام الثورة في عام 1952 كان الإنجليز هم القوى الرئيسية في البلاد التي أثرت على مجرى الأحداث والتي ظلت بقية القوى السياسية الأخرى تشكل وتخضع لها حقيقة أن معظم الباحثين والدارسين لتاريخ مصر في تلك الفترة قد درجوا على وصف الحياة السياسية في مصر في تلك الفترة بأنها كانت صراعا بين قوى ثلاث، الإنجليز والقصر، الشعب إلا أن الإنجليز دون القوى الأخرى كان لهم الفوز الأكبر والسيطرة الفعلية شبه الكاملة على البلاد فالإنجليز قد احتلوا البلاد بقوات عسكرية هزمت القوات العسكرية المصرية على أثر ثورة عرابي عام 1881 تحت دعوى إنقاذ العرش الذي استنجد بالإنجليز حماية له من جيشه الوطني وهنا يهمنا التركيز على نقطة أن دخول الإنجليز إلى مصر كان بناء على الاستجابة إلى رغبة القصر وبعد الدخول في معركة حربية ضد الجيش المصري تلك الاستجابة التي لم تكن بعد ذلك في عام 1952 فأدت إلى جلاء القوات البريطانية جلاء تاما بعد ذلك بأربع سنوات.

فنتيجة استجابة الإنجليز لرغبة القصر (الخديوي توفيق) في الوقوف ضد جيشه الثائر ودون الدخول ي تفاصيل أسباب موافقة الإنجليز على الاستجابة لطلب الخديوي توفيق أن أحتل الإنجليز مصر بعد هزيمة الجيش المصري والقبض على زعيم الثورة ونفيه خارج البلاد ومن الممكن القول بأن بجانب احتلال الإنجليز لمصر في عام 1882 فقد ظهرت ثلاث نتائج أخرى نتيجة لأحداث عام 1882.

أولا: تحطيم الجيش المصري والعمل بعد ذلك على عدم قيام جيش مصري من الممكن أن يشكل تهديدات للقصر وطبعا للإنجليز وبذلك لم يعد الجيش يشكل قوة سياسية في البلاد حتى جاء التوقيع

على معاهدة 1936 وكان من أهم نتائج المعاهدة التوسع في حجم الجيش مرة أخرى مما أدى إلى دخول عناصر جديدة من الطبقة الوسطى إلى الجيش ولأول مرة بعد أن كان مقصورا على الطبقات العليا فكان ما مكان قبل ذلك حين دخل أبناء الفلاحين لأول مرة إلى الجيش بعد أن كان مقصورا على الأتراك والشراكسة وغيرهم من أبناء غير الفلاحين وإذا كان الإنجليز بعد احتلالهم مباشرة لمصر في عام 1882 قد وضعوا نصب أعينهم عدم السماح بتقوية الجيش خشية تكرار أحداث 1881 إلا أنهم ولظروف جو مختلفة وتحت ضغوط دولية ومحلية اضطروا إلى السماح ولو بقدر يسير للغاية للجيش أن يتوسع في عام 1936 فكانت النتيجة ثورة 1952 وتحرك الجيش ضد القصر مرة أخرى.

ثانيا: رغم أن الإنجليز قد دخلوا البلاد بناء على رغبة وحماية للعرش ونفذوا مخططهم في احتلال البلاد تحت هذه الحجة إلا أنهم كانوا يعلمون علم اليقين أن القصر باستبداده وفساده كان المسئول الأول عن ثورة 1881 لذلك وضع الإنجليز نصب أعينهم سياسة مزدوجة تقوم أساسا على تحجيم دور القصر من ناحية الاعتماد على قوى أخرى غير القصر من ناحية أخرى حتى لو اضطر الأمر إلى إنشاء مثل هذه القوى في حالة عدم وجودها فالإنجليز كانوا يعلمون أن القصر كان مصدر عدم استقرار وإن ارتباطهم بالقصر لن يتيح لهم حكم البلاد حكما سليما فبجانب ارتباط الإنجليز بقوى مكروهة شعبيا مما يعني توجيه عوامل السخط والغضب الشعبي ضد الإنجليز وهذا ما كان يعمل الإنجليز على تجنبه حرصا على علاقتهم بالشعب المصري ضمانا لاستمرارهم في احتلال البلاد فإنهم أيضا كانوا يعلمون أن القصر كمؤسسة غير قابلة للإصلاح ولذلك لا يمكن الاعتماد عليها في حكم البلاد أو حتى محاولة إصلاحها في المستقبل على أمل أن تساعدهم في حكم البلاد لذلك سارع الإنجليز فور احتلالهم لمصر إلى عدم إعطاء القصر الدور الذي كان يتطلع إليه عند مساندة الإنجليز له وإن كان توفيق قد أصبح مطية في يد الإنجليز عرفنا لهم بالجميل والشكر على إنقاذهم إياه لعرشه إلا أن خلفوه بدءا من عباس فالسلطان

حسين فالملك فؤاد ثم فاروق عن هؤلاء لم يشعروا بنفس درجة العرفان التي شعر بها جدهم توفيق نحو الإنجليز وكانوا يشعرون أنهم أصحاب سلطة حقيقية وحق شرعي في حكم البلاد وليس الإنجليز وما دور الإنجليز إلا حماية للعرش فقط وهذا طبعا ما لم يرضه الإنجليز ، فالإنجليز أتوا لاحتلال البلاد إنقاذا لعرش ملك أهوج فاسد فقط بل لسياسة بعيدة المدى هي جزء من السياسة الخارجية الإنجليزية ككل وعلى هذا الأساس ما كانت العلاقة بين القصر والإنجليز علاقة وئام دائما بل أنه كثيرا ما شابها الاصطدام والتنافس والصراع وليس أدل على ذلك من حادثة الحدود في عهد الخديوي عباس وانتهاز فرصة الحرب العالمية الأولى في اسطنبول لعزله ثم فرض دستور 1923 على الملك فاروق بل إن رأي السير مايلز لاجسون المندوب السامي سابقا) السفير البريطاني في الملك فاروق لم يكن يخفي على أحد، حيث كان يحتقره أشد الاحتقار ويسبه بالولد نكاية عن سوء تربيته والإسراف في تدليله لذلك فإن الحفاظ على شخص الملك أيا كان لم يكن هدفا أصلا في السياسة البريطانية مما ظهر أثره في عام 1952 كما سنرى بعد قليل وإن حماية القصر ما كانت سوى حجة لتنفيذ سياسة أوسع وأبعد مدى من مجرد التدخل العسكري.[1]

ثالثا: بناء على ما سبق سعى الإنجليز إلى كسب وفئة اجتماعية جديدة تكون خير سند لهم في حكم البلاد وحليفا أقوى من مؤسسة القصر التي كانت السبب في قيام ثورة شعبية 1881 والأغلب أنها كانت سبب ثورات شعبية أخرى وكان مجموع الفلاحين من المعدمين البؤساء لا حول لهم ولا قوة.

ورغم دعوى الإنجليز المستمرة بأنهم أصدقاء هؤلاء الفلاحين وما أتوا أصلا إلا لرفع الظلم الواقع على كاهلهم من الباشوات الأتراك إلا أن الفلاحين بأعدادهم الغفيرة وقلة تنظيمهم كانت تحول بينهم وبين أن يكونوا سندا قويا فعالا للإنجليز ومن هنا كانت الحاجة إلى خلق تقوية مجموعة جديدة يمكن أن تلعب هذا الدور وكان هؤلاء هم ملاك الأراضي الزراعية الجدد الذين بدأوا في الظهور بشكل قوي في

حوالي منتصف القرن الماضي حتى أشتد عددهم في نهاية القرن بفضل تأييد الإنجليز ودعمهم وأصبحوا يشكلون العامة الأساسية لحكم البلاد بجانب القصر بل منافسا له أحيانا (دستور 1923) وأكبر سند ونصير للاحتلال البريطاني ودون الدخول في تفاصيل ظهور هذه الطبقة وتطورها وعلاقاتها مع الإنجليز والقصر فإن هذه الطبقة لعبت الدور المطلوب منها تماما طيلة النصف الأول من هذا القرن في قيام الثورة في عام 1952 .

عمل الإنجليز على القضاء على الجيش وتحجيم دور القصر وتقوية دور كبار ملاك الأراضي الزراعية إلا أن هذه السياسة ذات الأبعاد الثلاثة بدأت تظهر عليها أعراض التغير حين سمح لمصر بعد توقيع معاهدة 1936 بإعادة بناء جيشها ولو بقدر محدود، وثانيا حين وصل الملك إلى درجة من الاستهتار والفساد بحيث أصبح الخلاص منه ضرورة تحتمها مصلحة الإنجليز أنفسهم، وأخيرا حين أصبح أيضا كبار الملاك الزراعيين من أهم أسباب السخط والتذمر في البلاد . فنتيجة لتطور علاقات الملكية في مصر منذ ظهور الملكية الخاصة في الأرض الزراعية (أي في منتصف القرن الماضي) وحتى منتصف القرن الحالي، أن أصبح حوالي نصف في المائة فقط من السكان يملكون حوالي نصف الأراضي الزراعية مما شكل خللا اجتماعيا كبيرا ظهرت آثاره في انتشار العديد من الأفكار التي تدعو إلى الإصلاح الاجتماعي بعضها معتدل مثل الدعوة التي أطلقت في مجلس الشيوخ من أجل تحديد الملكية الزراعية وبعضها متطرف مثل الدعوة الشيوعية وكان الإنجليز وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية وظهور الاتحاد السوفيتي كقوة رئيسية على المسرح الدولي. أشد ما يكونون خوفا من انتشار نفوذ الاتحاد السوفيتي على المسرح الدولي من خلال عقيدتهم السياسية، أي الشيوعية ذات البريق الجذاب في البلاد التي تعاني من خلل خطير في هيكلها الاجتماعي وفقرا مدقعا حين تكون الشيوعية أكثر قبولا وانتشارا عنها في المناطق الأخرى وهكذا وصل الإنجليز إلى نتيجة مؤداها أن مصر بنظامها السياسي القائم على مؤسسة القصر التي يرأسها ملك

فاسد ونظامها الاجتماعي وعمادها طبقة من كبار ملاك الأراضي الزراعية الجشعين الذين يرفضون حتى محاولات الإصلاح الاجتماعي وعمادها طبقة من كبار ملاك الأراضي الزراعية الجشعين الذين يرفضون حتى محاولات الإصلاح الاجتماعي المعتدلة قد أصبحت مهيأة تماما لاستقبال الشيوعية وإذا كانت الشيوعية تمثل الخطر الأول على الإمبراطورية البريطانية على صعيد العالم فإن مصر من الممكن أن تكون إحدى نقاط الضعف التي ينفذ منها النفوذ الشيوعي.

لذلك كان الإنجليز مع أي دعوة جدية للإصلاح تهدف منع المد الشيوعي. ولا شك أن الإنجليز يعلمون أن البلاد تمر بحالة غليان واختبار ثوري فأعوام 45- 50 كانت مليئة بأحداث العنف والاضطرابات الاجتماعية ثم كانت عودة الوفد إلى الحكم حريق القاهرة في يناير 1952 التي كانت دلائله الاجتماعية والسياسية لا تخفي على أحد وما كان الجيش بعيدا عن ذلك بل أنه من الملاحظ أن التقارير البريطانية التي سبقت الثورة كانت تتحدث دائما عن وجود حالة سخط وتذمر داخل صفوف الجيش ولكن لم يؤخذ الأمر مأخذ الجد فإن الكلام أو التحاليل الإنجليزية ذهبت كلها إلى احتمالات عودة الوفد مرة ثانية إلى الحكم بدون الإشارة ولو من بعيد إلى احتمال تكرار أحداث عراي في عام 1882 ولكن من 20 يوليو أرسلت السفارة البريطانية في القاهرة بتقرير سري للغاية إلى وزارة الخارجية البريطانية في لندن تتحدث فيها عن بعض الشائعات غي المؤكدة حول تحرك عدد من وحدات الجيش في اتجاه الإسكندرية وما يقال حول رفض عدد من ضباط الجيش المصريين إطاعة الأوامر ثم يتحدث التقرير عن احتمال قيام تمرد عسكري وتكون هذه أول مرة يشار فيها إلى مثل الاحتمال وما سيؤدي إليه من فوضى لا محالة ثم تتوالي التقارير بعد ذلك صيحة أو فجر 23 يوليو.

مبادئ الثورة

قامت الثورة على مبادئ ستة كانت هي عماد سياسة الثورة و هي:

1. القضاء على الاقطـــاع
2. القضاء على الاستعمار
3. القضاء على سيطرة راس المال
4. بناء حياة ديمقراطية سليمـــــة
5. بناء جيش وطـــــــــــــني

مميزات ثورة يوليو

1. ثورة بيضاء لم ترق فيها الدماء.
2. قيام الثورة بجيل جديد من الضباط والشبان بقيادة جمال عبد الناصر وكان امرا جديدا في عالم الانقلابات العسكرية التي كان يقوم بها عادة قادة الجيوش واصحاب الرتب الكبيرة.
3. كان تشكيل الضباط الاحرار ذا طبيعة خاصة لا تنفرد باتجاه معين ولا تنتمي لحزب سياسي واحد فلقد كانوا من مختلف الاتجاهات السياسية.
4. اكتساب الثورة تأييد شعبي جارف من ملايين الفلاحين وطبقات الشعب العاملة الذين كانوا يعيشون حياة تتسم بالمرارة والمعاناة.
5. اتخاذ قرار حل الاحزاب والغاء دستور 1923 بعد سنة اشهر من قيام الحركة والالتزام بفترة انتقال محددة هي ثلاث سنوات يقوم بعدها نظام جمهوري جديد.
6. تميزت الثورة بالمرونة وعدم الجمود في سياستها الداخلية لصالح الدولة حيث لم تجمد سياسة الثورة الخارجية في مواجهة الاستعمار بعد رفض امريكا امدادها بالسلاح وسحب عرضها في بناء السد العالي واتجهت الثورة الى اطراف اخرى من اجل تنفيذ المشروعات القومية.

7. وفي المجال السياسي تبنت الثورة فكرة القومية العربية ، وسعت إلى مساندة الشعوب العربية المحتلة للتخلص من الاستعمار ، وحققت الوحدة مع سوريا واليمن ، كما سعت إلى محاربة الاستعمار بكافة صوره وأشكاله في أفريقيا وآسيا ، وكان لمصر دور رائد في تأسيس جماعة دول عدم الانحياز. [2]

أعضاء محكمة الثورة حسن ابراهيم وأنور السادات وعبد اللطيف البغدادي رئيسا

خطة ثورة يوليو

كانت الأخبار قد وصلت الى جمال عبد الناصر بنية القصر بالقبض على 13 من الضباط المنتمين للتنظيم والاتجاه لتعيين حسين سري وزيرا للحربية فاجتمع مجلس قيادة حركة الجيش او ثورة الثالث والعشرين من يوليو كما سميت فيما بعد لإقرار الخطة التي وضعها زكريا محي الدين بتكليف من جمال عبد الناصر ومعاونه عبد الحكيم عامر حيث تقوم الكتيبة 13 بقيادة احمد شوقي المكلف بالسيطرة على قيادة القوات المسلحة في سرية كاملة وقرروا ان تكون ساعة الصفر –الساعة الواحدة –ليلة الاربعاء 23 يوليو 1952واتفق الضباط ايضا على ان يكون مركز نشوب الثورة في منطقة ثكنات الجيش من نهاية شارع العباسية الى مصر الجديدة واتفقوا على الترتيبات الاخيرة.

غير ان خطا في ابلاغ يوسف صديق قائد ثان الكتيبة 13 بساعة الصفر تسبب في نجاح الثورة حيث تحرك صديق بقواته في الساعة الحادية عشرة واستطاع السيطرة على مجلس قيادة القوات المسلحة في كوبري القبة

واعتقال كل من قابلهم في الطريق من رتبة قائمقام فما فوق كما كانت تقضي الخطة ومراكز القيادة بالعباسية والاستيلاء على مبنى الاذاعة والمرافق الحيوية بالقاهرة واعتقال الوزراء. [3]

بيان ثورة يوليو

انطلق صوت أنور السادات يلقي البيان الأول من اللواء محمد نجيب الى الشعب المصري ونصه:

صورة تجمع بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة

(اجتازت مصر فترة عصيبة في تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش وتسبب المرتشون المغرضون في هزيمتنا في حرب فلسطين وأما فترة ما بعد هذه الحرب فقد تضافرت فيها عوامل الفساد وتآمر الخونة على الجيش وتولى أمرهم إما جاهل أو خائن أو فاسد حتى تصبح مصر بلا جيش تحميها وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا وتولى أمرنا في داخل الجيش رجال نثق في قدرتهم وفي خلقهم وفي وطنيتهم ولابد أن مصر كلها ستلقى هذا الخبر بالابتهاج والترحيب أما عن رأينا في اعتقال رجال الجيش السابقين فهؤلاء لن ينالهم ضرر وسيطلق سراحهم في الوقت المناسب وإني اؤكد للجيش المصري أن الجيش كله أصبح يعمل لصالح الوطن في ظل الدستور مجردا من أية غاية وانتهز هذه الفرصة واطلب من الشعب ألا يسمح لأحد من الخونة بأن يلجا لأعمال التخريب أو العنف لإن هذا ليس في صالح مصر وأن أي عمل من هذا القبيل يقابل بشدة لم يسبق لها مثيل وسيلقي فاعله جزاء الخائن في الحال وسيقوم الجيش بواجبه هذا متعاونا مع البوليس وإني اطمئن

اخواننا الأجانب على مصالحهم وأرواحهم وأموالهم ويعتبر الجيش نفسه مسئولا عنهم والله ولي التوفيق

اللواء اركان حرب محمد نجيب) .

ترحيل الملك فاروق

مقالة مفصلة: فاروق الأول

وتم تكليف علي ماهر باشا بتشكيل الوزارة بعد اقالة وزارة الهلالي باشا التي لم يكن قد مضى على تشكيلها يوم واحد ثم قام الثوار صباح الثالث والعشرين بالاتصال بالسفير الامريكي لإبلاغ رسالة الى القوات البريطانية بان الثورة شان داخلي وكان واضحا في البيان الاول للثورة التأكيد على حماية ممتلكات الاجانب لضمان عدم تدخل القوات البريطانية الى جانب القصر ثم واصل الثوار بعد ذلك اتخاذ خطواتهم نحو السيطرة على الحكم وطرد الملك واجبروه على التنازل عن العرش الى ولي عهده ابنه الرضيع احمد فؤاد وقد تم ترحيل الملك واسرته الى ايطاليا على متن يخت المحروسة .

مليون مصرى يرددون البيعة لرئيس الجمهورية

رؤساء الأديان الثلاثة يباركون جمهورية مصر ويدعون للجيش بالنصر

سياسة القوات المسلحة يحلفون يمين الولاء للرئيس فى ساحة القصر الجمهورى

خطاب الرئيس محمد نجيب فى احتفال هيئة التحرير بمولد الجمهورية

امتناع محمد نجيب بالاجماع نهرو والسيد محمد على

الصفحة الأولى من صحيفة الأهرام 23 يونيو 1953، مبايعة محمد نجيب رئيساً للجمهورية بدلا من الانتخاب

جمال عبد الناصر

مقالة مفصلة: جمال عبد الناصر

ظاهريا كان قائد الحركة التي سميت فيما بعد بالثورة هو اللواء محمد نجيب ولكن الخلاف بينه وبين جمال عبد الناصر جعل الأخير يزيحه عام 1954 و تحدد اقامة محمد نجيب في منزله لفترة من الوقت تولى جمال عبد الناصر بعد ذلك حكم مصر من 1954 حتى وفاته عام 1970 .

ساند عبد الناص حركات التحرر العالمي ساند عبد النص حركات المد القومي العربي من اجل هدف الوحدة العربية فدخل في وحدة مع سوريا تعتبر الوحدة من نوعها في تاريخ العرب المعاصر من عام 1958 إلى عام 1961 تاريخ الانفصال كما ساند جبهة التحرير في الجزائر و ساند ثورة اليمن ضد الحكم الملكي بقوات عسكرية وصلت إلى حد ان الجيش المصري كان مشاركا فعليا في حرب اليمن.

قام عبد الناص باتباع المنهج الاشتراكي في الحكم فقام بتأميم المصانع و الشركات الكبرى في عام 1961 كانت من اهم منشآت الثورة السد العالي الذي حمى مصر من الفيضانات و موجات الجفاف المثالية و من اجل بناء السد العالي امر عبد الناص قناة السويس في عيد الثورة الرابع في 1956 مما كان سببا في قيام اسرائيل بالتعاون مع فرنسا و بريطانيا بالهجوم على مصر في الحرب التي اشتهرت بالعدوان الثلاثي.

وفي عام 1967 قامت اسرائيل بالهجوم على مصر و سوريا و الاردن و سحقت الجيوش العربية في تلك الحرب التي اشتهرت بالنكسة او حرب الايام الستة و استولت على سيناء و الجولان و الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد توفي عبد الناص في 28 سبتمبر 1970 و تولى بعده نائبه وأحد أعضاء تنظيم الضباط الاحرار السلطة و هو انور السادات و بنهاية عهد عبد الناص يعتبر انه قد انتهى عصر ثورة يوليو.

أعضاء مجلس قيادة الثورة في المؤتمر العام للعمال 29 / 10 / 1954

أعضاء مجلس قيادة الثورة

أعضاء مجلس قيادة الثورة

اللواء محمد نجيب

البكباشي جمال عبد الناصر

أنور السادات

عبد الحكيم عامر

يوسف صديق

حسين الشافعي

صلاح سالم

جمال سالم

خالد محيي الدين

زكريا محيي الدين

كمال الدين حسين

عبد اللطيف البغدادي

عبد المنعم أمين

حسن ابراهـــــــيم

انجازات الثورة

الانجازات المحلية

الانجازات السياسية

1. تأميم قناة السويس.
2. استرداد الكرامة والاستقلال والحرية المفقودة على ايدي المستعمر المعتدي.
3. السيطرة على الحكم في مصر وسقوط الحكم الملكـــــــــــــــــــي.
4. اجبار الملك على التنازل عن العرش ثم الرحيل عن مصر إلى ايطاليـــــــا .
5. الغاء النظام الملكي وقيام الجمهوريـــــــــــــــــــــــــة.
6. توقيع اتفاقية الجلاء بعد أكثر من سبعين عاما من الاحتـــــــــــــــلال.
7. بناء حركة قومية عربية للعمل على تحرير فلسطيـــــــــــــــــــن .

انجازات ثقافية

1. أنشأت الثورة الهيئة العامة لقصور الثقافة وقصور الثقافة والمراكز الثقافية لتحقيق توزيع ديموقراطي للثقافة وتعويض مناطق طال حرمانها من ثمرات الابداع الذي احتكرته مدينة القاهرة وهو ما يعد من أهم وأبرز انجازاتها الثقافية.
2. انشاء أكاديمية تضم المعاهد العليا للمسرح والسينما والنقد والباليه والاوبرا والموسيقى والفنون الشعبية.
3. رعاية الاثار والمتاحف ودعم المؤسسات الثقافية التي انشاها النظام السابق ثقافي.

4. سمحت بإنتاج افلام من قصص الادب المصري الاصيل بعد ان كانت تعتمد على الاقتباس من القصص والافلام الأجنبية.

انجازات تعليمية

1. قررت مجانية التعليم العام واضافت مجانية التعليم العالي.
2. ضاعفت من ميزانية التعليم العالي.
3. اضافت عشرة جامعات انشئت في جميع انحاء البلاد بدلا من ثلاث جامعات فقط.
4. انشاء مراكز البحث العلمي وتطوير المستشفيات التعليمية.

انجازات اقتصادية واجتماعية

1. تعتبر الثورة العصر الذهبي للطبقة العاملة المطحونة الذين عانوا اشد المعاناة من الظلم وفقدان مبدأ العدالة الاجتماعية.
2. أسفرت الثورة عن توجهها الاجتماعي وحسها الشعبي مبكرا عندما اصدرت قانون الملكية يوم 9 سبتمبر 1952.
3. قضت على الاقطاع وانزلت الملكيات الزراعية من عرشها .
4. مصرت وامتت التجارة والصناعة التي استأثر بها الاجانـــب.
5. الغاء الطبقات بين الشعب المصري واصبح الفقراء قضاة واساتذة جامعة وسفراء ووزراء واطباء ومحامين وتغيرت البنية الاجتماعية للمجتمع المصري.
6. قضت على معاملة العمال كسلع تباع وتشترى وتخضع ثمنها للمضاربة في سوق العمل.
7. حررت الفلاح بإصدار قانون الاصلاح الزراعي.
8. قضت على السيطرة الرأسمالية في مجالات الانتاج الزراعي والصناعي.

مقالة مفصلة: الإصلاح الزراعي في مصر

على ماهر يقدم استقالة الوزارة ظهر اليوم لمجلس الوصاية

البلاغ

اعتقال ٣٢ من السياسيين والضباط بينهم فؤاد سراج الدين

وابراهيم عبد الهادى وحامد جودة ونجيب الهلالى وعباس حليم وعثمان محرم

بيان من القيادة العامة للقوات المسلحة

لم يكن الهدف ابعاد الملك السابق وحده

تنفيذ حكم الاعدام اليوم

فى المذنبين مصطفى خميس والبقرى

الشيوعية فى جنوب شرقى آسيا

علي ماهر يقدم استقالة الوزارة في 7 سبتمبر 1952 لمجلس الوصاية . .

تم اعتقال 32 من السياسيين والضباط بينهم فؤاد سراج الدين وإبراهيم عبد الهادي وحامد جودة ونجيب الهلالي وعباس حليم وعثمان محرم . .

بيان من القيادة العامة للقوات المسلحة: لم يكن الهدف هو ابعاد الملك السابق وحده . . تنفيذ حكم الإعدام اليوم في المذنبين مصطفي خميس والبقري.

وبعد أن تم القضاء على الملك، أهم ركائز السياسة الإنجليزية في مصر كانت الخطوة التالية للثورة هي القضاء على الركيزة الثانية للاحتلال الإنجليزي وهم ما أسمته الثورة بالإقطاع أي كبار ملاك الأراضي الزراعية الذين كانوا يحتكرون الأرض والحياة السياسية في البلاد وقد قيل الكثير عن سوء توزيع الملكية الزراعية في البلاد، وما كان يعني ذلك من خلل اجتماعي رهيب بدأت آثاره تظهر في شكل مصادمات بين الفلاحين وكبار الملاك والسلطات المحلية في بعض القرى.

ورغم تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إلا أن كبار الملاك الذين شكلوا النخبة السياسية الحاكمة وقتئذ قد أصموا أذانهم عن أي دعوة للإصلاح والتغيير حتى بدأ قمة كبار الملاك الزراعيين أنفسهم

من الإنجليز يقلقون من تفاقم الأوضاع وقص نظر الطبقة الحاكمة مما كان يعني ليس فقط ضياع كبار الملاك بل حماتهم أيضا .

وكان طبعا الخطر الذي تخشاه الإنجليز أكثر من غيره هو خطر انتشار الشيوعية، وليس هناك تربة أكثر خصبا لانتشار الشيوعية من سوء توزيع الثروة القومية حيث يستفحل الفقر والجهل والمرض في حين تزداد الطبقة الحاكمة ثراء وتزداد الطبقة المحكومة فقرا وهذا ما كان يحدث في مصر عشية قيام الثورة في 23 يوليو عام 1952 وهنا نجد أن موقف الإنجليز أنفسهم كان مذبذبا إلى حد كبير منهم من جهة يعلمون علم اليقين أنه لا بديل عن الإصلاح الزراعي إذا أرادوا تجنيب البلاد الشيوعية ولكن في نفس الوقت كان السؤال أي إصلاح زراعي ؟ ولا شك أنهم ما كانوا يودون تطبيق إصلاح زراعي راديكالي لإنقاذ البلاد من الشيوعية فإن أي إصلاح زراعي جذري كان بالنسبة للإنجليز لعدم تطبيق الشيوعية دون الإعلان عنها وهذا ما كان لا يرضى عنه الإنجليز بطبيعة الحال.

ليس أدل على موقف الإنجليز هذا من تعليق الخارجية البريطانية على مذكرة رئيس الوزراء البريطاني بشأن مصر في 26 أغسطس عام 1952 أي قبل إصدار قانون الإصلاح الزراعي في 9 سبتمبر من ذلك العام حين كتبت الخارجية الإنجليزية تقول أنه يجب تأييد جهود محمد نجيب للإصلاح الزراعي وإعادة كسب ثقة الشعب المصري في الحكومة الجديدة وعدم تأييد كبار الملاك ولا شك في نية علي ماهر الصادقة في الإصلاح لكن حماس الضباط من أجل اكتساب شعبية قد يدفعهم إلى اتخاذ خطوات غير عملية مثال ذلك الإعلان عن استصلاح مساحات شاسعة من الصحراء في حين أن وزير المالية أعلن أن نجيب قد استقطع 40 مليون جنيه من ميزانية العام القادم من أجل إنقاذ مصر من الإفلاس وحزب الوفد يعارض مثل هذا البرنامج وبالتالي فإن فرص اعتماد الجيش على جماعات متطرفة

مثل الإخوان سنكبر وفي نفس المذكرة يكتب سيتم توزيع الأراضي الزراعية على الفلاحين وإلا سقطت مصر في أيدي الشيوعيين وأملنا الوحيد في تلك اللحظة هو علي ماهر .

فخلاصة القول كانت في رأي الإنجليز هو أنه يجب عليهم تأييد علي ماهر ونجيب وخطة الإصلاح ولكن بشكل دستوري ولا يجب عليهم أن يظهروا بمظهر الحماة لكبار الملاك فسياستهم تقوم منذ أيام كتشنر على مساعدة الفلاحين وأنه يجب إدخال الولايات المتحدة في خطة إنجاح نجيب وبذلك رسمت السياسة الإنجليزية في مصر في ذلك الوقت عند تأييد الإصلاح الزراعي ولكن في إطار رسوم ترضى عنه بريطانيا وفي 26 أغسطس يصف تقرير إنجليزي أخر موقف علي ماهر بأنه ضعيف وكيف كان يجب عليه أن يكون أقوى من ذلك وأن يظهر بمظهر المدافع عن الإصلاح وكيف أن دور انجلترا في هذه اللحظة هو في كيفية جعل هذا الإصلاح ناجحا وكان الصراع بين أعضاء مجلس الثورة من جانب وعلي ماهر الذي شكل أول وزارة بعد الثورة من جانب أخر قد بدأت أثاره تظهر على السطح فعلي ماهر كان في النهاية من ينتمون إلى العهد السابق وكانت نظرة الضباط الشبان وكان على السفارة البريطانية لما لها من وزن في مصر خاصة وسط السياسيين القدامى من أمثال علي ماهر أن تحدد موقفها .

وكان لقرار الإنجليز بتأييد جهود الإصلاح الزراعي وإشراك الولايات المتحدة معهم وانعكاسات ظهرت أثارها بعد ذلك بين انجلترا نفسها والولايات المتحدة فيأتي السفير البريطاني في 20 أغسطس أن السفير الأمريكي قد قابل محمد نجيب وأعضاء مجلس قيادة الثورة في عشاء وحذر من المغالاة في الإصلاح الزراعي ثم يقابل السفير البريطاني علي ماهر بعد ذلك وتحمل نفس رسالة السفير الأمريكي وكان علي ماهر قد اقترح في ذلك الوقت بتحديد الملكية الزراعية بـ 500 فدان وترك الباقي للتخلص منه خلال 5 سنوات على أن يكون الإيجار 21 جنيها طالما بقيت الضريبة 3 جنيهات ثم تخلص

السفير البريطاني بعد ذلك إلى أنه من الأنسب ترك علي ماهر تحل مسألة الإصلاح الزراعي بطريقته وأن يقتصر دور الإنجليز على تقديم أي مساعدة فنية تطلب منهم.

وقد نشرت جريدة الديلي إكسبرس اللندنية خبر لقاء السفير البريطاني مع علي ماهر في صورة تحذير ضد تسلل الشيوعية تحت دعوى الإصلاح وقد اشتكى علي ماهر للسفير البريطاني من تدخل الجيش في تشكيل وزارته ومن برنامج الإصلاح الزراعي الذي يدعو إلى تحديد الملكية الزراعية بحد أقصى مائتا فدان، وأن ذلك سيكلف خزانة الدولة سندات بـ220 مليون جنيه وسيربك مالية البلاد وتخبط رأس المال الأجنبي كما اشتكى من أن اتصالات الجيش مع الأمريكان قد أعطت الجيش ثقة بأنهم مؤيدون تماما من قبل أمريكا التي ستحميهم من أي تدخل إنجليزي وقد بدأت آثار التدخل الأمريكي تظهر وتأتي بمفعولها حين أخبر السفير الأمريكي زميله البريطاني أن مجلس قيادة الثورة بدأ يفقد صبره لتأجيل برنامج الإصلاح الزراعي وأن المجلس قد أوضح للسفارة الأمريكية أنه إذا لم يتم تحقيق أي تقدم سريع في برنامج الإصلاح الزراعي فإن المجلس سيستغني عن علي ماهر كرئيس للوزراء وتحل محله السنهوري الذي ينمشى مع هواهم تماما وقد نصح السفير الأمريكي أعضاء المجلس بالاعتدال والصبر ونجح في الحصول على وعد منهم بأنهم لن يتخذوا أي إجراء ضد علي ماهر دون إعطاء السفير الأمريكي فكرة قبلها على الأقل بأربع وعشرين ساعة بناء على ذلك أرسل السفير الأمريكي فكرة إلى علي ماهر تحذر فيها من مخاطر التأخير في تنفيذ برنامج الإصلاح الزراعي ويعلق السفير البريطاني في تقريره أنه طبقا لما جاء بصحف صباح ذلك اليوم (5 سبتمبر 1952) فقد استقبل علي ماهر مندوبين عن ملاك الأراضي الزراعية في اليوم السابق (4 سبتمبر 1952) الذين وافقوا من حيث المبدأ على تحديد الملكية الزراعية على أن يقدموا اقتراحاتهم حول طرق تنفيذ ذلك من خلال 48 ساعة ثم يذكر السفير الإنجليزي أنه سيقابل علي ماهر في اليوم التالي وسيثير معه نفس الموضوع الذي أثاره من قبل السفير الأمريكي

وسيعرض مساعدته في تقديم المشورة والنصح حول توزيع الأراضي الزراعية ذاكرا له خبرة بريطانيا في هذا المجال من قبل في كل من ألمانيا الاتحادية وتجربة التعاونيات.

وفي تقرير مطول عن الأوضاع الداخلية في مصر يؤكد السفير البريطاني أن علي ماهر قد وافق على إصلاح زراعي جذري كما يطالب به من أسماهم بالمنطرفين ونجح في تثبيت أعضاء حكومته حين أعيد تشكيلها (المقصود هنا 6 سبتمبر 1952) ولكن إذا قدم علي ماهر تنازلا ضد إرادته أي في اتجاه الإصلاح الزراعي فمن غير المحتمل في رأي السفير البريطاني أولا أن يلتزم به لفترة طويلة ثانيا لأن الضغوط التي على علي ماهر من قبل المنطرفين سنسنس لو سار في طريق الإصلاح الزراعي وأن علي ماهر يسير بشكل أسرع لو أراد الاحتفاظ بثقة الجيش ويكون من صالح بريطانيا أن تحذره من مخاطر التردد.

فلو أزيح علي ماهر من مكانة كرئيس للوزراء فقد تحل محله السنهوري رئيس مجلس الدولة أو سليمان حافظ الذي يرى الجيش أنهما أكثر التزاما بخطته من علي ماهر، وذلك يعني أن ميزان القوى قد انقلب أكثر من الحكومة إلى صالح الجيش وأن الحكومة قد أصبحت مجرد واجهة مدنية لتطبيق الإجراءات المنطرفة التي يريدها الجيش وأن الحكومة قد أصبحت مجرد واجهة مدنية لتطبيق الإجراءات المنطرفة التي يريدها الجيش وكثير من هؤلاء المنطرفين في الجيش قصيري النظر وعديمي الخبرة ولذلك سنشهد الساحة صراعا بين الإصلاحيين الحزبيين من أمثال علي ماهر وهؤلاء المسيطرون على مجلس قيادة الثورة الذين يدركون مدى حدود إصلاحاتهم المرتقبة ويشعرون بالمسئولية تجاه الأمن العام للبلاد والتطور الطبيعي للاقتصاد.

وعلى الجانب الآخر هناك المنطرفون في الجيش والإخوان المسلمون والوفد الذين يريدون الإسراع عن الهيار اقتصادي وهذه المجموعة من المنطرفين تنتشر في جميع الأوساط والجماعات السياسية واحتمالات

توحدها ليست بعيدة وتزداد الصورة تعقيدا إذا أخذنا في الاعتبار المؤامرات والانقلابات والقوى المضادة للإصلاح الزراعي ويكمل السفير تحليله للموقف بأنه لا يعول كثيرا على مقاومة مسلحة من قبل كبار ملاك الأراضي الزراعية واتباعهم تجاه برنامج الإصلاح الزراعي فهو لا يعتقد أن كبار ملاك الأراضي الزراعية قد ضيق الخناق عليهم وأنهم سيؤيدون أي معركة مناهضة للجيش تستطيع إخراجهم من مأزقهم هذا ويكمل السفير قائلا أنه يظهر أنه لو طبقت إجراءات جذرية فإن ذلك يؤدي إلى تداعي الإجراءات الأكثر راديكالية التي ستظل موجودة ويطالب بها المنظرفون أما عن الفلاحين فإن أمالهم في الإثراء السريع ستصاب بإحباط والعمال سينتظرون ثورة اجتماعية بعد الإصلاح الزراعي أسوة بما حدث للفلاحين في النهاية فإن الضباط المسيطرين على مجلس قيادة الثورة قد أظهروا اعتدالا حتى هذه اللحظة في المسائل الداخلية وأن حركة الجيش قد أفرزت نوعية من الرجال لم يتوقعه أحد والخطر أن هؤلاء المعتدلين داخل مجلس قيادة الثورة والجيش سيفقدون مواقعهم إذا فشل برنامج الإصلاح الزراعي لصالح العناصر المنظرفة الذين سيتحولون إلى الهجوم على بريطانيا لتغطية فشلهم الداخلي لذلك فالنظام الجديد بحاجة ملحة إلى إثبات نجاحه في محاولته الإصلاحية الأولى لذلك يجب نصح رئيس الوزراء بعدم التشدد ويجب على انجلترا أن تدرس مساعدات عملية ممكن أن تقدمها للمعتدلين كالإفراج عن احتياطي الاسترليني الخاص بمصر في بنوك لندن حتى تستطيع البلاد أن تستمر لموسم الحصاد مع تقديم الخبراء اللازمين في مجال الإصلاح الزراعي أو غيره إلخ وإذا لم يفشل الإصلاح الزراعي بشكل عنيف فمن الممكن أن نرى أن عودة تدريجية للحياة الدستورية فقد أعلن مجلس قيادة الثورة عن انتخابات نيابية خلال أشهر قليلة ومع موقف الجيش المدعم للإصلاح الزراعي بدأت تظهر آثار ذلك بصدور قانون معدل للانتخابات كل هذه العوامل مجتمعة قد تفرز مجلسا نيابيا مختلفا عن المجالس السابقة التي سبقت حركة الجيش وهذا بالقطع لا يعني اعتزال الجيش بالكامل ولكن تأثيره سيكون بشكل غير مباشر من خلال رشاد

مهنا متلا في مجلس الوصايا فالأمر الواضح هو أن الجيش قد حل محل الملك في التدخل في الحياة السياسية حين يستدعي الأمر ذلك طالما أن المعتدلين والجيش كليهما تحت السيطرة فالأغلب أن ذلك ليس بالشيء السيئ.

هنا ينتهي التقرير البريطاني الذي كتبه السفير والملاحظ عليه نقطتان في غاية الأهمية:

أولا:

أن الموضوع خرج عن حيز الإصلاح الزراعي هل يطبق أم لا، إلى كيف يطبق وأصبح الإصلاح الزراعي هو محور الصراع بين من أسماهم السفير بالمعتدلين ويضعف من نفوذ المنطرفين ثانيا أن السفير كان لا يزال يأمل في الاحتفاظ بالإطار الدستوري للنظام السابق من قيام حكومة مدنية مدعومة من مجلس نيابي منتخب تحت ظل نظام ملكي وهو في ذلك لم يتمسك بالنظام القديم كاملا، فهو يعلم علم اليقين أن النظام القديم بفساده كان السبب أصلا في قيام الثورة وهو إلا أنه رأى بعض الإصلاحات وعدم تأييد الملك السابق إلا أنه كان يرى استمرار النظام السابق مع الاعتراف بالدور الجديد للجيش الذي حل محل الملك فبدلا من أن تحل الملك البرلمان أو يقيل الوزارة كما كان يحدث في الماضي يعلب مجلس قيادة الثورة نفس الدور ولا شك أن السفير البريطاني كان مخطئا وواهما في كلتا الحالتين وما زال أسير عصر الإمبراطورية البريطانية التي لا تغيب عنها الشمس ولم يدرك المعنى الكامل لحركة الجيش حيث أن هذه الحركة لم تكن مجرد تحرك وحدات عسكرية تحت قيادة ضباط يطمعون في الاستيلاء على الحكم فقط أو تحركهم بعض النوازع المثالية المرتبطة بالإطار السياسي القديم بل كانوا انعكاسا لتطور وانقلاب اجتماعي في المجتمع المصري ظل يتفاعل طيلة أكثر من ربع قرن حين اشترك الأفندية ولأول مرة في تاريخ مصر في حكومة الشعب تحت قيادة الوفد برئاسة سعد زغلول عام 1924 إلى السيطرة الكاملة لهؤلاء الأفندية على الحكم من خلال أكثر فئات هذه المجموعة تنظيما وقوة أي الجيش جيش معاهدة 1936 الذي توسع في

قبول الأفندية به فكانت ثورة الأفندية العسكرية عام 1952 بما يعني ذلك من سقوط النظام القديم ليس بشقه السياسي والدستوري فقط بل أيضا بشقه الاجتماعي والاقتصادي.

بعد يوم واحد من كتابة التقرير السابق عزل علي ماهر وشكل محمد نجيب ممثلا عن مجلس قيادة الثورة الوزارة بنفسه في 7 سبتمبر وفي 9 سبتمبر أعلن عن قانون الإصلاح الزراعي وتنظيم الأحزاب في نفس الوقت.

الانجازات العربية

1. توحيد الجهود العربية وحشد الطاقات العربية لصالح حركات التحرر العربية.
2. أكدت للأمة من الخليج الى المحيط ان قوة العرب في توحدهم وتحكمها اسس اولها تاريخي وثانيها اللغة المشتركة لعقلية جماعية وثالثها نفسي واجتماعي لوجدان واحد مشترك.
3. اقامت الثورة تجربة عربية في الوحدة بين مصر وسوريا في فبراير 1958 .
4. قامت الثورة بعقد اتفاق ثلاثي بين مصر والسعودية وسوريا ثم انضمام اليمن.
5. الدفاع عن حق الصومال في تقرير مصيره.
6. ساهمت الثورة في استقلال الكويت .
7. قامت الثورة بدعم الثورة العراقية.
8. اصبحت مصر قطب القوة في العالم العربي مما فرض عليها مسئولية والحماية والدفاع لنفسها ولمن حولها
9. ساعدت مصر اليمن الجنوبي في ثورته ضد المحتل حتى النص واعلان الجمهورية * ساندت الثورة الشعب الليبي في ثورته ضد الاحتلال.
10. دعمت الثورة حركة التحرر في تونس والمغرب حتى الاستقلال.

الانجازات الدولية

1. لعبت قيادة الثورة دورا رائدا مع يوغسلافيا بقيادة الزعيم تيتو ومع الهند بقيادة نهرو في تشكيل حركة عدم الانحياز مما جعل لها وزن ودور ملموس ومؤثر على المستوى العالمي .
2. وقعت صفقة الاسلحة الشرقية عام 1955 والتي اعتبرت نقطة تحول كسرت احتكار السلاح العالمي.
3. دعت الى عقد أول مؤتمر لتضامن الشعوب الافريقية والاسيوية في القاهرة عام 1958 . [4]

الأدوار الخارجية

الدور الأمريكي

أرادت الولايات المتحدة إنهاء النفوذ البريطاني على مصر. لكن وجود حكومة موالية للولايات المتحدة بشكل علني كان سيقابل بمشاعر الكراهية ومعاداة الإمبريالية، التي كانت سائدة في ذلك الوقت. للانقلاب 23 يوليو، المدعوم من وكالة المخابرات المركزية، والذي أطاح بالملك فاروق، الموالي لبريطانيا ، وأتى بالضباط الأحرار إلى السلطة، أهمية خاصة، حيث جعل من جمال عبد الناصر شخصية مهيمنة على السياسة العربية من عام 1952 حتى 1970 . [5]

مايلز كوبلاند، عميل سابق في وكالة المخابرات المركزية متخصص في الشرق الأوسط، كتب في سيرته الذاتية The Game Player أنه في عامي 1951 و1952 عملت وكالة المخابرات المركزية على مشروع معروف في السجلات السرية لوكالة المخابرات المركزية باسم "البحث عن المسلم بيلي جراهام".

بتفعيل المشروع عام 1953، احتاجت وكالة المخابرات المركزية إلى زعيم يتمتع بشخصية كاريزمية يكون قادرًا على تحويل العداء المتزايد المعادي لأمريكا الذي كان يتراكم في المنطقة. كانت مهمة وكالة المخابرات المركزية هي خلق "شيء" أكثر خطورة من إسرائيل، ليكون بديلًا عن الولايات المتحدة والدولة اليهودية.

يصف كوبلاند الاجتماع السري الأول الذي عقده مع ثلاثة من ضباط الجيش المصري، ومن بينهم الرائد عبد المنعم رؤوف (من الدائرة المقربة لعبد الناص) . في مارس 1952 ، قبل أربعة أشهر من الانقلاب الذي أطاح بالملك فاروق، بدأ أكيم روزفلت (رئيس عمليات الشرق الأدنى لوكالة المخابرات المركزية) ونائص سلسلة من الاجتماعات التي أدت إلى الانقلاب. بعد الكثير من النقاش تم الاتفاق على الدعم من الجماعات الإسلامية لم يكن مطلوباً، وأن يتولى الجيش السيطرة ويحصل على دعم السكان المدن.

كما تم الاتفاق على أن العلاقات المستقبلية بين الولايات المتحدة ومصر سوف تتجنب الإشارة العلنية لعبارات مثل "إعادة تأسيس العمليات الديمقراطية"، ولكن بشكل خاص سيكون هناك تفاهم على أن الشروط المسبقة للحكومة الديمقراطية موجودة بالفعل.

اتفقت وكالة المخابرات المركزية وعبد الناص حول موقفه من إسرائيل. بالنسبة لعبد الناص، كان الحديث عن الحرب مع إسرائيل غير ذي صلة. كانت أولوية عبد الناص هي الاحتلال البريطاني لقناة السويس. كانت بريطانيا عدو عبد الناص. يمكن للولايات المتحدة مساعدة عبد الناص من خلال عدم معارضة الانقلاب. حتى يوم الانقلاب (23 يوليو 1952)، ظل عملاء وكالة المخابرات المركزية على اتصال وثيق جدًا بأعضاء تنظيم الضباط الأحرار التابعين لناص. يقول كوبلاند إن الانقلاب حدث دون عوائق، وكان اللواء محمد نجيب على رأسه رسميًا . خلال الأشهر الستة التالية، حافظت السفارة الأمريكية بالقاهرة على الاتصالات الأمريكية الوحيدة مع عبد الناص ومجلس قيادة الثورة، وليس وكالة المخابرات المركزية. بعد الانقلاب، ساعدت وكالة المخابرات المركزية في إعادة تنظيم جهاز المخابرات المصرية. أُعدت دورات رئيسية لتعريف أعضاء مجلس قيادة الثورة بما يمكن توقعه بشكل معقول من الولايات المتحدة. وافق عبد الناص على كل هذا . بالإضافة إلى ذلك، أرسل رئيس المخابرات ضابطًا يتحدث الإنجليزية، حسن النهامي، إلى واشنطن حيث تم عرض مجموعة كاملة من الخدمات التي يمكن أن تقدمها

وكالة المخابرات المركزية ومكتب التحقيقات الفدرالي ووكالات الشرطة للحكومة المصرية. ظلت علاقة وكالة المخابرات المركزية بالحكومة المصرية طي الكتمان.

للمساعدة على ذلك، وحد أصحاب العمل في كوبلاند، بوز-آلن أند هاملتون، والمخابرات المركزية، جهودهم لتقديم المشورة بشأن تنظيم وزارة الداخلية المصرية. وقد استتبع ذلك إجراء تحسينات في خدمات الهجرة والجمارك، ومعالجة نظام بطاقات تحقيق الشخصية وتسجيل المركبات.

كل هذا كان غطاء لأجندة وكالة المخابرات المركزية الحقيقية. ساعدت وكالة المخابرات المركزية ناصر في دعايته المعادية لأمريكا من خلال إرسال وكيل أمريكي، بول لاينبارك، أوفدته إلى مصر، لتدريب الفريق المصري الأمريكي الذي أطلق الدعاية المعادية لأمريكا التي انطلقت من إذاعة القاهرة. نصح لاينبارك كلا من وزير الإعلام وناصر حول كيف يمكن للصحافة المصرية وإذاعة القاهرة أن تصدر قصصًا وافتتاحيات تبدو موالية للسوفييت، لكنها تضر بالسوفييت والشيوعية أكثر من نفعها.

على الرغم من الاختلافات، اتفق وزير الخارجية جون فوستر دالاس ووكالة المخابرات المركزية بشكل أساسي على أن ناصر يجب أن يظل في السلطة. كان رد ناصر على سحب القرض لتمويل سد أسوان لتأميم قناة السويس. أدى ذلك إلى هجوم أنجلو-فرنسي-إسرائيلي على مصر، الذي عُرف بالعدوان الثلاثي، مما أدى إلى قيام حكومة الولايات المتحدة بقيادة أيزنهاور بدعم ناصر وإجبار قوات التحالف على وقف الأعمال العدائية. ربما كان هذا الحادث أحد الأمثلة الأكثر وضوحًا للعلاقة الحقيقية بين الولايات المتحدة ومصر.

من خلال وكلاء مثل عبد الناصر، نجحت الولايات المتحدة في تحدي وتقويض موقف بريطانيا في المنطقة. في الوقت نفسه، كانت الولايات المتحدة تخدع المسلمين والعرب لتظن أن دميتها - القومية العربية - هي منقذهم. [6]

ردود الفعل

الثورة والوفد

بعد أن تم القضاء على الملك ثم كبار ملاك الأراضي الزراعية من خلال قانون الإصلاح الزراعي بدأ النظام القديم ينهاوى تحت ضربات القوى الجديدة ممثلة في حركة الجيش وإذا كان النظام الملكي والدستوري قد اسنس من خلال مجلس الوصاية إلا أن أسس ذلك النظام كان ينم القضاء عليها الواحد بعد الآخر وكان الدور الآن على القوى السياسية التقليدية ممثلة في الأحزاب القديمة بصفة عامة وحزب الوفد بصفة خاصة فليلة قيام الثورة كان مصطفي النحاس زعيم حزب الوفد ونائبه فؤاد سراج الدين يصطافان في أوربا لذلك فإن كل علي زكي العرابي رئيس مجلس الشيوخ حينئذ أن يقابل رجال الثورة إلى حين وصول زعيم الوفد من رحلته الأوربية ويبدو أن د. محمد صلاح الدين قد تحمس للثورة فطالب بالتطهير ليس فقط داخل القصر الملكي إنما أيضا داخل الأحزاب السياسية وقد عاد النحاس وسراج الدين ليلة 27 يوليو أي بعد عزل الملك ليجدا نفسيهما في وضع سياسي مختلف تماما عما ألفاه من قبل.

وقد بدأت الثورة أول أعمالها بإحياء قانون من أين لك هذا؟ وشكلت لجان التطهير ولا شك أن خبرة الوفد مع مثل هذه اللجان ما كانت تدعوهم إلى استقبالها بالطمأنينة والترحاب خاصة أن رئيس الوزراء الجديد الذي اختارته الثورة لم يكن سوى علي ماهر عدو الوفد اللدود وكان الوفد بطبيعة الحال متشككا في شخصه وبالتالي وزارة علي ماهر ونفوذ الإخوان المسلمين وسط ضباط الجيش وعندما ظهر بكل وضوح عدم رغبة كل من الإنجليز والأمريكان في التدخل ضد الوضع الجديد انهارت تدريجيا أي آمال كانت تراودهم في ضغوط انجليزية أو أمريكية على قيادة الجيش الجديدة من أجل عودة الوفد إلى الحكم مرة ثانية ووسط تلك الأحداث المتلاحقة والكلام عن التطهير وبداية عهد

جديد بدأت أسهم صلاح الدين ترتفع كخير مرشح تخل محل مصطفي النحاس الذي كان يبلغ من العمر 73 عاما وقتئذ حيث كان المرشحان الآخران زكي العرابي أو عبد السلام فهمي جمعة رئيسا مجلس النواب السابقان يبلغان من العمر 71 و 67 عاما بالتوالي لذا كان د. صلاح الدين تخبذ تطهير الوفد على أن يشمل ذلك فؤاد سراج الدين وعثمان محرم لا أن سراج الدين عارض ذلك تحت دعوى الحفاظ على وحدة الوفد وكان الجيش يؤيد صلاح الدين في ذلك ويود أن تحل عبد السلام فهمي جمعة محلا لنحاس وبرغم ذلك فإن الوفد كان أول من استجاب لنداء محمد نجيب بأن تنشر الأحزاب برامجها فنشر برنامجا في أغسطس وقام بحملة تطهير صغير داخله أسفرت عن طرد حامد زكي وزير الاقتصاد السابق لخلاف بينه وبين سراج الدين و 11 آخرين أقل أهمية وكانت لجنة التطهير داخل الوفد مكونة من د. صلاح الدين ومحمود سليمان غنام وعبد الفتاح حسن وعبد المجيد الرميلي تحت رئاسة زكي العرابي الذي كان يلح على تعيين نفسه نائبا للنحاس ود. صلاح الدين محل فؤاد سراج الدين وفي 11 أغسطس قابل كل من زكي العرابي وصلاح الدين اللواء محمد نجيب وكانا يتصوران أن جيب كان لا يعارض في بقاء النحاس مما دفع النحاس إلى عدم إجراء أي إصلاحات داخل الوفد مما أدى بالتالي إلى تقوية مركز فؤاد سراج الدين تمشيا مع ذلك قام النحاس وسراج الدين بشن حملة هجوم ضد النظام السابق وقامت جريدة المصري بإيحاء من سراج الدين على حسب اعتقاد الجيش بنشر وثائق مزورة تهدف إحراج النظام فقام الجيش باحتلال الجريدة لفترة قصيرة وغادر بعدها محمود أبو الفتح مصر إلى أوربا ومما زاد من شقة الخلاف بين الجيش والوفد اعتقاد الجيش أن الوفد كان ضالعا في أحداث كفر الدوار الشهيرة 12 و 13 أغسطس أما داخل قيادة الوفد فكانت الأغلبية تنادي بالإصلاح وانتشرت فكرة اختيار النحاس باشا شرفيا وزكي العرابي رئيس فعليا ولكن الأخير رفض لإيمانه بالنحاس زعيما فعليا وقد قام عدد من شباب الوفد بتقديم مذكرة إلى محمد نجيب بعدم صلاحية النحاس والقيادة القديمة لقيادة الحزب

ووافق صلاح الدين على أن يكون المتحدث باسمهم وقابل محمد نجيب ورشح عبد السلام فهمي جمعة لرئاسة الحزب الذي قام بدوره بمقابلة محمد نجيب في 20 أغسطس واتفقا على عزل النحاس وفؤاد سراج الدين ولكن النحاس رفض التحرك من مكانه ورفض تقرير لجنة التطهير الحكومية التي أدانت عثمان محرم وفي آخر شهر أغسطس أعلن حزب الوفد أن سيكون من حق الأعضاء في المستقبل إبداء الرأي في اختيار القيادة وأن ميزانية الحزب ستوضع في حساب بأحد البنوك وفي 5 سبتمبر أعلن سراج الدين أن التطهير وظيفة القضاء وليس لجان الحكومة وأن الوفد له أفكاره الخاصة عن الإصلاح الزراعي وفي اليوم التالي أعلن علي ماهر رئيس الوزراء أنه سيتخذ إجراءات ضد النحاس لأنه لم يعلن عن أصل ثروته وفي 7 سبتمبر تم اعتقال فؤاد سراج الدين ضمن آخرين.

عندما حل محمد نجيب محل علي ماهر كرئيس للوزراء ودخل أعضاء الحزب الوطني الجديد المعروف عنهم العداء الشديد للوفد في الحكومة أصبح الإعلان عن حل الأحزاب مسألة وقت ففي 9 سبتمبر تم الإعلان عن حل الأحزاب لإنشاء أحزاب جديدة تتقدم إلى وزارة الداخلية موضحة تنظيمها ومصادرها المالية وأسماء المؤسسين وبعد موافقة وزارة الداخلية عليها يعقد الحزب اجتماعا وينتخب رئيسه وتوضع حسابات الحزب في البنك التي يجب أن تقدم للجمعية العمومية وأي شخص سبق اتهامه بالفساد يحرم من عضوية الحزب وتبعا لذلك فقد أعلن فؤاد سراج الدين استقالته من الحزب وظل رهن الاعتقال حتى بداية ديسمبر وفي 16 سبتمبر أعلن عن حل الحزب وتكوين لجنة طبقا لقانون الأحزاب الجديد من أجل إنشاء حزب وفدي جديد وتم استبعاد هؤلاء الذين كانوا رهن الاعتقال حتى تثبت براءتهم ولكن الوفد ما كان يتخلى عن زعيمه مصطفي النحاس باشا وبسبب هجوم سليمان حافظ وفتح رضوان عليه فقد عقدت اللجنة العليا لحزب الوفد اجتماعا يوم 27 سبتمبر وقررت فيه عدم تقديم أي أخطار لوزارة الداخلية لتكوين حزب جديد وقرر مصطفي النحاس تهدئة للأمور أن يتقدم بمرشحين

مستقلين في حالة إجراء انتخابات عامة والعمل على إخراج النظام من خلال القضية الوطنية لذلك قرر النظام نقل أرض المعركة إلى داخل الوفد فقام محمد نجيب بجولة في البلاد ومن بينها بلدة النحاس.

في نفس الوقت الذي نشط فيه الوسطاء مثل بهي الدين بركات ومرشاد مهنا ونجحا في الحصول على موافقة محمد نجيب وسليمان حافظ على تكوين حزب الوفد الجديد تحت الرئاسة الشرفية للنحاس وأن لا يدخل اسم النحاس وبعض الوفديين الآخرين في قائمة المؤسسين وكان ذلك العرض لمدة أربع وعشرين ساعة فقط وكان د. طه حسين من المجذبين لقبول ذلك العرض حتى لإنقاذ الأموال على أضعف الإيمان، وقد فشلت محاولة سابقة لسحب هذه الأموال حيث ظلت مجمدة تحت حجة أن الأحزاب لم تعلن بعد.

وفي 5 أكتوبر من عام 1952 نجح محمد الوكيل وزكي العرابي وأحمد حمزة في إقناع النحاس بقبول عرض الحكومة وفي 7 أكتوبر أعلنوا في الصحف عن نيتهم على تقديم مذكرة إلى وزارة الداخلية وكان عبد السلام فهمي جمعة وزكي العرابي وعبد الفتاح الطويل ومحمد الوكيل من ضمن أسماء المؤسسين أما النحاس فقد احتفظ بلقب الرئيس الشرفي للحزب مدى الحياة هنا اعترض وزير الداخلية على اسم النحاس كرئيس شرفي وعلى عبد الفتاح الطويل كأحد المؤسسين فقدم حزب الوفد اعتراضا في مجلس الدولة وعقدت جلسة في يوم 20 نوفمبر.

وحتى ذلك الوقت كان لا يزال شباب وقادة الحزب على إيمانهم بأنه من الممكن التوصل إلى صيغة تفاهم من حركة الجيش وبسبب المفاوضات التي كانت تجرى مع الإنجليز والوضع الاقتصادي الحرج الذي كانت البلاد تمر به في ذلك الوقت بدأ النظام الجديد يمد أغصان الزيتون من جديد إلى حزب الوفد على حسب تعبير التقرير البريطاني فتم الإفراج عن المعتقلين في الفترة من 23 نوفمبر إلى 5 ديسمبر وحاول النظام

استمالة أحمد أبو الفتح في غياب شقيقه وفي 6 ديسمبر قام محمد نجيب بزيارة النحاس فقام الأخير برد الزيارة.

وبسبب تفسير النحاس الخاطئ لموقف الجيش الذي فسره على أنه ينم عن ضعف فقد رفض النحاس التعاون في مسألة الدستور وانتقد سياسة مجلس الثورة من السودان لذلك فإنه عندما أعلن عن تغيير وزاري في 7 ديسمبر وظل محمد نجيب رئيسا للوزارة وسليمان حافظ نائبا للرئيس ووزيرا للداخلية كان فؤاد سراج الدين هو الوحيد الذي فهم أن الجيش كان يلعب من أجل كسب مزيد من الوقت ففي 14 ديسمبر تم الإعلان عن هيئة التحرير وفي 21 من نفس الشهر تم إصدار قانون جديد ضد الفساد قدم على أثره جميع الوزراء حتى عام 1939 لمحكمة خاصة لا تستأنف إحكامها وغالبية أعضائها من الضباط تلك المحكمة كانت بمثابة الإعلان عن إلغاء أي علاقة بين الحكومة والوفد والتي واكب بداية ظهور أعمال لجان التطهير وقد حاول الوفد ترشيح عبد الفتاح الطويل نقيبا للمحامين ولكنهم فشلوا أما على ساحة الجامعات فقد نشب صراع بين تحالف وفدي يساري من جهة ضد الإخوان المسلمين ومؤيدي الثورة من جهة أخرى وحين تقرر عمل احتفال لتسليم سلاح كتائب التحرير لعبد الناصر في الجامعة يوم 12 يناير عمل على إفشال ذلك الحفل إلا أن ذلك لم يمنع النظام من أن يضم بعض العناصر الوفدية مثل د. صلاح الدين وعبد السلام فهمي جمعه وطه حسين زكي العرابي في لجنة الدستور.

في ذلك الوقت حاول الوفد إقامة صلة من جديد مع السفير البريطاني اعتقادا منه أن النظام أصبح ضعيفا إلا أنه في 15 يناير عام 1953 تم اعتقال فؤاد سراج الدين مرة أخرى وخمسة وعشرين ضابطا وثمانين شيوعيا في نفس الوقت وفي اليوم التالي تم الإعلان عن حل الأحزاب وفترة انتقالية 3 سنوات وقد نجحت هذه الإجراءات في تحطيم معنويات حزب الوفد وإحداث انقسام بين صفوفه فصلاح الدين وطه

حسين وعبد السلام فهمي جمعه وأحمد أبو الفتح أعربوا عن تأييدهم للنظام ولهيئة التحرير بشكل اقل هنا تنتهي عرض تقرير بريطاني كتبه السفير عن تطور الأحداث بين الثورة والوفد والملاحظ طبعا أن السفير يرجع محالة الوفد إقامة علاقة معه إلى اعتقاد الوفد أن النظام الجديد أصبح ضعيفا مما يحتم على الوفد العودة مرة ثانية إلى القوة التي ظلت مهيمنة على البلاد من قبل أن بريطانيا العظمى ولكن من الواضح نماما من سياق عرض الأحداث من خلال رؤية الجانب البريطاني أن السفارة كانت تدرك نماما أن أيام الوفد قد ولت وأن النظام الجديد وأن كان يبدو ضعيفا أحيانا إلا أنه من الذكاء بحيث يلعب من أجل كسب الوقت ولو إلى حين حتى يستطيع أن يكشف عن قوته مرة أخرى نماما كما فعل حين اعتقل قادة الوفد وأعلن حل الأحزاب وفي تقرير السفير إلى رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل أنه من الصعب تصور أن الوفد قادر على تحطيم الجيش أو العكس ولكن الجيش سيحتاج إلى الوفد في المستقبل في حالة افتقاده إلى الشعبية إذا حدث شقاق في التحالف بين الجيش والإخوان المسلمين وأن ذلك سيكون في مصلحة نجيب أولا أو قد يكون من الأفضل له أن يتحالف مع الإخوان المسلمين.

أما إذا حدث انشقاق داخل الجيش فهل يؤيد الوفد نجيب أم يشجع الشقاق بهدف القضاء على الجيش بأكمله أيضا إذا تجددت أعمال العنف في القناة ضد القوات البريطانية فمن الصعب على الوفد ألا يلبي نداء الوطنية لكن في حالة الفشل فسيكون أول من يطعن النظام من الخلف وينهار الجيش حينئذ عندئذ ويكون المؤنس الوحيد للوفد هم الإخوان المسلمين بعد أن ذهب نفوذ القصر ويؤكد السفير أما ما هو أكيد هو أن الوفد لم يبنه بعد وأنه له نفوذه الذي يمكن إحياؤه وسط رجال الإدارة والعمد وأنه مما لا شك فيه أن قانون الإصلاح الزراعي قد أثر على كبار الملاك الزراعيين الذين يعتمد عليهم الحزب إلا أن ذلك قد يؤدي إلى أن يكون ما يسمى بالجناح اليساري في الحزب له اليد الطولى داخل الحزب.

بريطانيا

تحمل برقية أرسلت على وجه السرعة في الساعة السابعة إلا خمس دقائق من صباح يوم 23 يوليو النبأ التالي قوات متمردة تحت قيادة ضابط شاب في سلاح الطيران استولت على القاهرة وتطيعها قوات الشرطة وأرسلت (القوات المتمردة) رسالة خلال أحد أعضاء السفارة الأمريكية أنهم سيقاومون أي تدخل بريطاني وأن هدفهم هو محاربة الفساد فقط وليس لهم أي أهداف خارجية اللافت للنظر هنا ملحوظتان: الملحوظة الأولى هي تعاون رجال الشرطة مع رجال الجيش تعاونا كاملا حيث بدا الأمر وكأن الشرطة كانت تترقب هي الأخرى عملا ما فما أن تحركت قوات من الجيش حتى تحركت معها الشرطة خاصة إذا وضعنا في الاعتبار إضراب رجال الشرطة في عام 1948 ثم مذبحة الإسماعيلية ضد قوات بلوكات النظام في يناير من نفس العام والملحوظة الثانية دور السفارة الأمريكية التي لعبت دور الوسيط من خلال أحد أفرادها بين القوات المتمردة والإنجليز فالملاحظ أن القوات المتمردة اختارت الاتصال بالسفارة الأمريكية حتى تنفي عن نفسها تهمة معاداة الغرب أولا ثم العمل على كسب ود الأمريكان واستخدامهم من أجل تخفيف الضغط عليهم من قبل الإنجليز من ناحية أخرى وهو ما اشتكى منه الإنجليز بعد ذلك من الشكوى.

نعود إلى نفس البرقية التي حددت موقف الإنجليز من الأحداث الجارية بقولها: وجهة نظر الخارجية كانت دائما تقوم على عدم التدخل لحماية الملك ولكن قادة القوات البريطانية في قاعدة القناة يودون اتخاذ بعض الإجراءات لحماية قواتهم. وهكذا سقط الملك بلا حماية وهو الذي يظن أن الإنجليز لن يسمحوا قط للعرش أن يسقط مثلما فعلوا في عام 1882 ولكن توفيق كان غير فاروق وعام 1882 كان غير عام 1952 وخطر الثورة العرابية كان غير خطر انتشار الشيوعية.

ففي نفس اليوم في برقية أرسلت الساعة الخامسة إلا عشر دقائق ترسل السفارة البريطانية إلى لندن قائلة لن نرحب بأية حركة في مصر تهدف إلى القضاء على الفساد كخير سلاح لمقاومة الشيوعية أي حتى لو اضطر إلى النضحية بالعرش والقبول بثورة عسكرية على نمط ثورة عرابي لأن هذه الثورة وقد أظهرت وحسن نواياها حتى ولو عن طريق إظهار أن لها صلة بالأمريكان وليس الإنجليز إلا أنها ما زالت تنبع المعسكر الغربي، ولن تفتح الطريق أمام الشيوعية مثلما كانت سياسات العهد السابق تهدد بذلك.

بل أن السفارة ترسل برقية أخرى في نفس اليوم في الساعة الحادية عشرة وست دقائق صباحا تتحدث فيها عن الملك فاروق الذي اتصل بالسفير الأمريكي في الثامنة صباحا طالبا منه التدخل من أجل حمايته هو وأسرته وأن كان الملك فاروق لم يطالب بالتدخل البريطاني تحديدا، إلا أن السفارة البريطانية كانت تعتقد أن ذلك كان هو المقصود لأن السفير الأمريكي اتصل بالسفارة البريطانية وطلب رأيهم فكانت الإجابة واضحة تماما والتي طلب نقلها إلى الملك وهي أن الحكومة البريطانية لن تستخدم قواتها لمثل ذلك الغرض (أي التدخل لحماية الملك) وأن كان سينم نقل رسالة الملك إلى الخارجية البريطانية في لندن رغم معرفتهم مسبقا بالرد عليها واللافت للنظر هنا أيضا هو النجاء الملك أيضا إلى السفارة الأمريكية لكي تتوسط له بالأعمال في السفارة البريطانية برقيته قائلا أنه في اعتقاده الشخصي أن الضباط الثائرين لن يقدموا أي طلبات خاصة بالملك وأنه (أي الملك) لو التزم بالهدوء فمن الممكن أن تخرج من تلك الأزمة كملك دستوري يكرر كلمة دستوري.

تأكيدا لمغزاها وأن رسولا من نجيب أول مرة يذكر فيها اسم نجي ذهب إلى السفارة البريطانية وقال أن المسألة داخلية هدفها محاربة الفساد وهكذا نرى أن رأي القائم بالأعمال كانت أن هذه الحركة مجرد حركة تمرد من بعض وحدات الجيش وأنه لو أحسن الملك التصرف فإنه قد يستطيع الحفاظ على عرشه مع تقييد سلطته بقيود دستورية جديدة وقد ردت الخارجية البريطانية في لندن على برقية القائمة

بالأعمال الإنجليزي وأقرته على ما ذكره في برقيته السابقة ونمت وأن لا ينصرف الملك بواقع من الخوف ونصحت القائم بالأعمال أن يظل على اتصال بها أي الخارجية الإنجليزية في لندن وأن يصل إلى اتفاق مع نجيب وفي برقية أخرى من الخارجية البريطانية في نفس اليوم قالت أن الموقف مازال غامضا ولا تجب علينا (أي بريطانيا) أن نقف بجانب أي طرف، فنجيب قد يكون حاكم مصر وتجب تفادي ذكتاتورية عسكرية ويرى حل هو تحول الملك إلى ملك دستوري أن أمكن لذلك تجب تطهير القصر من كريم ثابت وإلياس أندراوس لذلك فالخارجية البريطانية تقر نصيحة السفير الأمريكي للملك فاروق بالتزام الهدوء والنصحية ببعض المستشارين الفاسدين ولكن لن ندخل عسكريا أكرر لن ندخل عسكريا .

وهكذا نرى أن الخارجية البريطانية كانت ترى أن أفضل حل كان في أن تنمخض هذه الحركة عن تقييد سلطة الملك وأنه في أسوأ الاحتمالات قد يسفر الموقف عن ذكتاتورية عسكرية أيا كان الأمر فإن من الواضح أن الإنجليز قد اتخذوا قرارا لا رجعة فيه بعد التدخل عسكريا تحت أي ظرف من الظروف.

وتبدأ الصورة تتضح للسفارة البريطانية حين يذهب مرتضى المراغي وزير الداخلية الأسبق إلى السفارة البريطانية في نفس اليوم ليقول لهم أن علي ماهر الذي كلفه الثوار أن يشكل الحكومة الجديدة مع الضباط المنشقين تحت زعامة كامل صدقي هم الذين قاموا بالانقلاب مدفوعين من قبل الشيوعيين والإخوان المسلمين وأن لهم ثلاثة مطالب هي:

1. حكومة تحت رئاسة علي ماهر.
2. انتخابات فوريـــــــــة.
3. إلغاء الأحكام العرفية.

وأن الملك فاروق قد انتهى ولا أحد يرى أن نفع منه وأن الانقلاب الأخير يستهدف الملك شخصيا وناشد مرتضى المراغي بريطانيا أن تتدخل وأنه لو سمح الإخوان والشيوعيين بإكمال عملهم (في رأي المراغي) فسنجري انتخابات على الفور وينم إصدار قوانين ثورية معادية للرأسمالية ويعقب مستر كرزويل القائم بالأعمال البريطانية على كلام مرتضى المراغي قائلا غالبا أن كلام المراغي مبالغ فيه لكن أخشى أن يكون جزءا من الحقيقة أن المنشقين مدفوعون بأفكار متطرفة للرأسمالية وتأتي بعد ذلك الخارجية البريطانية في نفس اليوم 23 يوليو إلى السفارة الإنجليزية في القاهرة ترجح فيها أن يكون كلام المراغي هي محاولة لحمل الإنجليزي على التدخل ضد الثورة نخجة الخطر الشيوعي بعد أن ثبت أنهم لن يتدخلوا لحماية الملك وبعد أن رئيس الملك فاروق من تدخل الإنجليز يطلب من السفير الأمريكي أن يساعده على مغادرة البلاد وتحاول كافري السفير الأمريكي أن تمنع الملك بالبقاء من أجل منع قيام جمهورية متطرفة يؤيده في ذلك القائم بالأعمال البريطاني وأن ذلك يمكن أن تحدث إذا لم يقع تدخل عسكري مباشرة ضد الملك وهو ما لم تحدث حيث ينهار الملك ويغادر البلاد بعد محاصرة قوات الجيش الثائرة لقصر الملك في المنتزه بالإسكندرية وقد حدد الأمريكان حالتين فقط للتدخل في حالة وقوعهما أما الحالة الأولى فهو أن يثبت لديها أن الحركة القائمة حركة شيوعية والحالة الثانية أن تتعرض حياة الملك شخصيا للخطر، وهو ما لم تحدث وبعد أن تستقر الأمور برحيل الملك في 26 يوليو يكتب السفير البريطاني معربا عن مخاوفه من انزلاق مصر إلى الفوضى بعد عزل الملك الذي كان أحد أعمدة الاستقرار في البلاد، وبدأ في التساؤل عن مدي نفوذ الإخوان المسلمين والعناصر المتطرفة الأخرى في حركة الجيش ويقول أن المطلوب الآن من وجهة نظرة هو تقوية مجلس الوصاية من أجل تفادي فراغ دستوري وأن يكون أحد أفرادها من العائلة المالكية واعتبار حكومة علي ماهر هي السلطة الدستورية وأن كان تحدد في برقية أخرى أن الدستور لم تحدد ماذا تحدث في حالة اعتزال

الملك الحكم رغم إنه حدد مثلا ماذا تحدث في حالة وفاة الملك ويشيد السفير بنجاح علي ماهر في تعيين الأمير عبد المنعم في مجلس الوصاية مقابل قبول رشاد مهنا من الجيش أما الثالث فهو السياسي القديم زكي الدين بركات على حد تعبير السفير البريطاني ونرى من البرقيات التي أرسلها السفير ومن قبله القائم بالأعمال أن بريطانيا رغم أنها كانت قد اتخذت قرارا بعد التدخل العسكري، إلا أنها كانت تتمنى استمرار الملك في الحكم كملك دستوري من أجل الحفاظ على قدر من الاستقرار في البلاد والحيلولة دون انزلاق مصر إلى الفوضى حيث تكون لقمة سائغة في أيدي المتطرفين سواء من الشيوعيين أو الإخوان المسلمين.

تتابعت الأحداث بعد ذلك بسرعة فبعد الإعلان عن الإصلاح الزراعي وإلغاء الأحزاب أصبح وجود النظام الملكي نفسه أمرا لا معنى له وأصبح الحديث عن الجمهورية وقرب الإعلان عنها مسألة وقت أن لم تكن أمرا محتوما ومن الجدير بالذكر هنا أن علي ماهر قد عارض في البداية إلغاء الملكية وأعرب لرجال الثورة عن رفضه في أن يستمر كرئيس للوزراء في ظل نظام جمهوري إلا أنه في نفس الوقت أعلن عن استعداده لقبول رئاسة الجمهورية إذا عرضت عليه وكان الكلام يدور حول الإعلان عن الجمهورية منذ شهر سبتمبر عام 1952 وقد كتب السفير البريطاني معربا عن رأيه في ذلك الوقت بأنه من غير الحكمة أن تعرض البلاد إلى من الإثارة مرة أخرى في ذلك الوقت وأنه ينوي أن يتحدث مع زميله الأمريكي حول هذا الموضوع من أجل دراسة إمكان معالجة ذلك الموضوع بأكبر قدر ممكن من الكياسة وبعد ذلك بفترة قصيرة يكتب السفير مرة أخرى أن الشائعات تتحدث عن بيان يلقيه اللواء محمد نجيب يوم 23 أكتوبر سيتم الإعلان فيه عن عزل الملك أحمد فؤاد ومنع أحفاد فاروق من عرش مصر وأن بذلك سيتبعه أما الإعلان عن الجمهورية أو تعيين الأمير عبد المنعم ملكا على عرش مصر ويعقب السفير أنه يميل إلى الإشاعات الثانية وأن كان ليس الآن وهنا نرى أن السفير

البريطاني كان لا يزال متمسكا بالنظام الملكي حتى أخر لحظة رغم أن الإعلان عن الجمهورية لم تحدث إلا بعد ذلك بعدة أشهر في 18 يونيو عام 1953 وليس أدل من تعلق السفير بالنظام الملكي السائد من تفسيره لعزل رشاد مهنا من مجلس الوصاية فأولا كان عزله بمثابة المفاجأة الكاملة له باعترافه هو شخصيا بذلك قد أرجع ذلك إلى وجود خلاف بين رشاد مهنا ومحمد نجيب حيث كان رشاد مهنا يؤيد الإعلان عن جمهورية أو الخلافة وكان محمد نجيب يعارض ذلك ويذكر السفير بيان مجلس الثورة حول عزل رشاد مهنا الذي اتهمه بمعارضة الإصلاح الزراعي والتدخل في شئون الحكومة وأنه على اتصال بالصحافة الأجنبية ففي حديث مع مراسل الإذاعة البريطانية تحدث رشاد مهنا الذي اتهمه بمعارضة الإصلاح الزراعي والتدخل في شئون الحكومة وأنه على اتصال بالصحافة الأجنبية ففي حديث مع مراسل الإذاعة البريطانية تحدث رشاد مهنا عن السودان والجلاء عن مصر وأيد الوحدة بين مصر والسودان ثم أرسل نص الحديث إلى محمد نجيب على أن يذاع كبيان صادر عنه وكانت تلك الحادثة هي الفيصل في العلاقة بين مجلسا لثورة ورشاد مهنا فهو لم يكن من مجلس قيادة الثورة ويشك أصلا في انتمائه إلى الضباط الأحرار وعلى الرغم من عدم كونه من الإخوان المسلمين إلا أنه قد أظهر تعاطفا معهم وكان يعمل على تحويل الإخوان المسلمين إلى حزب سياسي ليحظى بتأييدهم له وتخلص السفير إلى نتيجة مؤداها أن عزل مهنا سيضعف من الاتجاه نحو الجمهورية.

وبعد عدة أشهر من قيام الثورة بدأت الخارجية البريطانية في تكوين تصور عام عن النظام الجديد بعد أن كانت تتحسس طريقها في البداية وتتساءل عن الأسلوب الأمثل في التعامل مع هذا النظام فانتهت إلى أن الثورة قد قام بها عدد من الضباط الصغار وعلى الرغم من توافر المعلومات عن وجود حالة سخط داخل الجيش إلا أن هذه المجموعة من الضباط قد نجحت في إخفاء نشاطها عن السفارة الإنجليزية ومعظم المصريين وكان نجاحهم السريع يعود إلى حسن التخطيط من جانبهم وافتقاد

النام السابق إلى أي تعاطف شعبي وقد تعاملت بريطانيا مع النظام الجديد من البداية بحرص وحيطة كاملة خاصة وأن بعض أعضا الثورة كان لهم علاقات مع الجماعات المتطرفة وخاصة الإخوان المسلمين على الأقل في الماضي كان رأي بريطانيا أنه حفاظا على الصالح العام والاستقرار الداخلي فإن كان من الأفضل أن تسنس حكومة مدنية على أسس دستورية وعلى أساس أيدت بريطانيا وزارة علي ماهر في نفس الوقت كان اللاحتياطات والإجراءات العسكرية التي اتخذتها بريطانيا وسط قواتها في قاعدة القناة أثرها في الحد من اندفاع مجلس الثورة نحو اتخاذ إجراءات عنيفة أو متطرفة وخلول شهر سبتمبر ظهرت على السطح مجموعة من الأحداث كان أبرزها الإعلان عن كشف مؤامرة داخل الجيش اضطرابات فلاحيه وعمالية ظهور الوفد كقوة سياسية من جديد، اعتقال أربعين من قيادات الأحزاب والنظام السابق مما دفع محمد نجيب إلى تشكيل الوزارة بنفسه في 7 سبتمبر عام 1952 قد رأت بريطانيا في الوزارة الجديدة دخول ثلاثة من العناصر المتطرفة مثل فتحي رضوان والشيخ حسن الباقوري في نفس الوقت الذي أصدرت فيه الولايات المتحدة قبل ذلك بعدة أيام بيانا تؤيد فيه برنامج الإصلاح الزراعي المرتقب وتشيد به.

وطبقا لمصادر المعلومات البريطانية السرية منها والعلنية فإن الاعتقاد الذي تولد لديهم هو أنه رغم أن سياسة النظام الجديد في حقيقتها سياسية إصلاحية إلا أن هدفها النهائي في الأغلب كان بناء القوة الذاتية المصرية حتى تستطيع استئناف المعركة الوطنية ضد بريطانيا في نفس الوقت الذي يستطيع فيه مصر أن تحقق هدفها القومي هذا عن طريق استخدام أمريكا كأداة ضغط ضد بريطانيا لقبول المطالب المصرية.

ولكن بعد ثلاثة أسابيع من تشكيل محمد نجيب للوزارة تشير الدلائل إلى عكس ذلك فمحمد نجيب الذي كان يبدو صنيعة الضباط الصغار أصبح أكثر ثقة بنفسه مسيطرا على الأمور وإن كانت تقارير

السفارة البريطانية والأمريكية في القاهرة تقول أن العناصر المعتدلة هي التي تسيطر على مجلس قيادة الثورة إلا أن ذلك لم يمنع من وجود خطرين قائمين: أولا أن هذه المجموعة ممكن أن تخضع لعناصر أو أفكار متطرفة فذلك ممكن أن تحدث عندما تشعر العناصر المتطرفة بالثقة نفسها فتبدأ في الظهور على السطح ثانيا في حال الفشل الداخلي فسنلجأ نفس المجموعة إلى التطرف والشيوعية والعداء للغرب ها على افتراض استمرار النظام الحالي ولكن أيضا من الممكن أن تحدث انقسام في القيادة الحاكمة أو انقلاب جديد من قبل الوفد أو الإخوان المسلمين أو أي عناصر أخرى معادية للنظام وتخلص تقرير الخارجية البريطانية إلى الاتفاق مع السفارة الأمريكية في القاهرة على تأييد نظام محمد نجيب حيث أنه من الواضح أنه لا توجد أي حكومة بديلة تحول دون انتشار الفوضى وأن سياسة بريطانيا ممكن أن تعمل على الحفاظ على الاستقرار وتنمية الاتجاه نحو الاعتدال خاصة في السياسة الخارجية لذا تطلب وزارة الخارجية إمداد مصر بمساعدات مالية واقتصادية ومساعدة عسكرية في شكل عتاد أو تدريب أو خبراء على أن ترتبط هذه المساعدات بأسلوب أداء الحكومة المصرية.

ونقطة الضعف الأساسية في هذه السياسة القائمة على تأييد الاتجاه المعتدل هو أنها من الممكن أن تتحول إلى أداة ابتزاز في يد بعض العناصر من وجهة نظر الخارجية البريطانية حيث أنه من الممكن أن تكثر المطالب المصرية تحت حجة الحفاظ على الاتجاه المعتدل ويبدو أن الولايات المتحدة كانت موافقة تماما على هذه السياسة في محمد نجيب التي نتج عنه خلاف دائم مع السفارة الأمريكية في كل خطوة تؤخذ لأن المصريين أدركوا ذلك تماما بالنسبة إلى الولايات المتحدة كانوا على استعداد تام لاستغلال ذلك لمصلحتهم وبالتالي فعلى الحكومة البريطانية أن تص على أن يكون هناك مقابل لكل خطوة تخطوها بريطانيا ويبدو من التقرير أن بريطانيا ما كانت تأمل في استقطاب النظام الجديد عن طريق إغراقه بالامتيازات كما كانت تفعل الولايات المتحدة بل كانت تفضل الأسلوب القديم في تقديم سياسة

العصا قبل سياسة الجزرة بدافع عدم الثقة في النظام الجديد من ناحية خاصة وأنها بدأت تدرك أنه حتى لو أن النظام الجديد ليس شيوعيا كما كانت تخشى فإن أي نظام مهما كان معتدلا معاديا للشيوعية فهو في نهاية المطاف يجب عليه أن يكون معاديا لبريطانيا بحكم احتلال الأخيرة لبلاده وأنه من الاستحالة على أي نظام ليس فاسدا أو عميلا مثل النظام السابق أن يقبل بالوجود البريطاني وهنا كان تناقض موقف بريطانيا التي ما كانت ترضي بالنظام القديم لعلمها بأنه فاسد وسيؤدي إلى الشيوعية وما كانت ترضى بنظام آخر لأنه في النهاية سيكون وطنيا يطالبها بالجلاء فمن يرضى به بريطانيا لن يرضى بها ومن يرضى بحماية بريطانيا لن ترضى هي به، ومن هنا كان الدور الأمريكي المتزايد الذي عملت بريطانيا في البداية على تشجيعه ثم بدأت تشكو منه.

الولايات المتحدة

قبل قيام الثورة، في فبراير 1952 أتي كيرميت روزفلت ليساعد الملك فاروق علي إجهاض ثورة شعبية لاحت في الأفق، ثورة 23 يوليو، واستشعرتها محطة المخابرات الأمريكية في مصر؛ ولكن فاروق بدا عنيداً في التفاهم وأصبح علي الأمريكيين ترتيب انقلاب سلمي للسلطة في مصر يكفل الحفاظ علي المصالح الأمريكية في كل الشرق الأوسط: وهكذا جاء الأمريكيون بضباط يوليو للحكم.

بدأ السفير البريطانية في مصر يشكو أن السفير الأمريكي يسرق منه الضباط أو رجال الثورة فالخلاف الحقيقي في رأي السفير البريطاني يرجع إلى أن السفارة الأمريكية كانت تظن أن بإمكانهم أن يستخدموا نفوذهم الذي تحاولون أن يبدوه في صفوف الجيش في اتجاه الاعتدال وكان من الصعب التنبؤ بالمستقبل في ذلك الوقت لأن الخلافات بين الضباط بدأت في الظهور فقد كان المشكوك فيه القول أن البلاد بأكملها تقف موقفا صبا وراء حركة الجيش وفي ذلك الوقت فالإصلاح الزراعي والمشاكل بدأت تظهر في الجيش مثل المؤامرة التي كشف عنها أخيرا وكانت لا شك ليست الوحيدة والضباط المتطرفون الذين

يطالبون بنصيبهم في الثورة ثم أخيرا الاتجاه الواضح لمجلس قيادة الثورة فيلعب دورا أكبر في المسائل السياسية وأخذ الأمور بين أيديهم وليس أدل على ذلك من عدد الضباط الذين تركوا الجيش من أجل تولي مناصب إدارية في الحكومة مما سيؤثر دون شك في درجة كفاءة الجيش القتالية خاصة مع إعادة تنظيم الشرطة وعدائهم ضد الجيش مما سيؤثر على حفظ الأمن والنظام ويقول التقرير أن الجيش إذا أحس بضعفه فسيشعر بالحاجة إلى عمل شيء ما تجذب الأنظار لإقناع الرأي العام الداخلي في مصر أن حركة الجيش لم تفقد قوة دفعها وأنه إذا كان ذلك حتما فإن الأغلبية أن ذلك سيدفع مجلس قيادة الثورة إلى مواقف أكثر تشددا . وأن القيد الوحيد على المجلس هو خوفهم من احتمال تدخل بريطانيا بشكل سافر إلا أنه يبدو أن الولايات المتحدة فعلت ما بوسعها لإزالة مثل هذا الخوف لدى مجلس قيادة الثورة فالبيان الذي أصدرته أمريكا في 3 سبتمبر 1952 ثم البيان الأخر وصفه التقرير البريطاني أنه محاولة من كافري (السفير الأمريكي في القاهرة) لنهاية محمد نجيب وزمرته العسكرية على حسب وصف التقرير الإنجليزي وخلق انطباعا أن الولايات المتحدة ستساند النظام في مصر مهما فعل طالما أنهم لن يدخلوا عناصر شيوعية في الحكم، وأنه النظام في مصر ممكن أن يعتمد على الولايات المتحدة في منع أي تدخل بريطاني ورغم تفهم بريطانيا لدوافع أخرى لزيادة نفوذه عند الجيش إلا أن ذلك لا يجب أن يكون على حساب زيادة نفوذ المتطرفين في مصر الذين يعتقدون أنهم من الممكن أن يلعبوا بورقة أمريكا ضد بريطانيا ومن المفهوم أن الولايات المتحدة لا تملك وسائل التهديد بالعنف في الخف مثل بريطانيا ولكن ذلك لا يعني أن يستخدما العسل حسب تعبير التقرير مع المصريين دون أن يدركوا أن ذلك لا ينفع وأن بريطانيا لا تهتم بذلك مادام لا يؤثر ذلك على مركزها ونفوذها في مصر وهو ما حدث فعلا يدفعنا إلى التساؤل عن دور أمريكا في ذلك الوقت فالواضح من كلام السفير الإنجليزي أن أمريكا كانت على استعداد تام لتأييد النظام الجديد طالما لا يضر أي عناصر

شيوعية فهل انتهز عبد الناصر فرصة أزمة مارس بعد ذلك ليتخلص من الضباط الشيوعيين في مجلس الثورة من أمثال خالد محيي الين وقبل ذلك يوسف صديق وبذلك يطمئن الأمريكان حتى ينجح في استخدامهم ضد بريطانيا على نحو ما حدث بالفعل.

صورة تذكارية لمجلس قيادة الثورة المصرية عام ١٩٥٢ وهي تضم الجلوس من اليسار الى اليمين عبد اللطيف البغدادى الرئيس الراحل جمال عبد الناصر واللواء محمد نجيب والمرحوم المشير عبد الحكيم عامر والمرحوم صلاح سالم وأنور السادات ، أما الوقوف من اليسار فهم : حسين الشافعي وخالد محيي الدين وجمال سالم وكمال الدين حسين وحسن ابراهيم وزكريا محيي الدين .

الفصل الخامس

ثورة 25 يناير 2011[2]

عشية يوم الغضب في ميدان التحرير بالقاهرة

[2] الثورة المصرية 2011 – المعرفة (marefa.org)

الثورة المصرية 2011، ثورة 25 يناير، يوم الغضب، سلسلة من المظاهرات في مختلف محافظات مصر بدأت في يوم 25 يناير 2011 الذي يتزامن مع الاحتفال بعيد الشرطة. وقامت المظاهرات تنديدا بتقمع الشرطة، وقانون الطوارئ، البطالة، رفع الحد الأدنى من الأجور الأساسية، أزمة المساكن، ارتفاع أسعار المواد الغذائية، الفساد، سوء الظروف المعيشية.[10] ودعت المظاهرات بشكل أساسي إلى إسقاط نظام الرئيس حسني مبارك، الذي تولى السلطة من 30 عام.[11]

كارلوس لطوف: شباب الإنترنت في مصر يطيحون بمبارك.

في 11 فبراير، أعلن نائب الرئيس عمر سليمان تنحي مبارك عن منصب الرئاسة وتولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة ادارة شئون البلاد.[12] وحسب المصادر الرسمية فقد غادر مبارك وعائلته القاهرة متجها إلى منتجع شرم الشيخ قبيل إعلان تنحيه.[13].

1. الدعوة

رسم كاريكاتيري لكارلوس لطوف يصور خالد سعيد

الذي يُزعم أنه قتل على يد الشرطة في الإسكندرية، والرئيس محمد حسني مبارك

في أوائل يونيو 2010 هجمت قوات خاصة كثيفة من أمن الدولة علي عدة بيوت ليلا في مناطق مختلفة لاعتقال شاب مصري في مدينة المنصورة اسمه أحمد مجدي من عائلة سويلم الشهيرة بالدقهلية وأخذت أجهزة الكومبيوتر والموبايل، وسؤاله عن علاقاته مع شخصيات في الحقيقة وعلي الإنترنت عن سلفيين وإخوان وأجانب، وأطلقوا سراحه بعد عدة أسابيع تحت ضغط. هذا الشاب سمع مبررات لمدافعين عن الأمن وأن هذه أوامر عليا قبل انتخابات 2010، وقام بعمل أسئلة علي عدة مواقع بأسماء مختلفة عن فساد الأمن المصري! وماذا بعد مبارك! وانتشرت خصوصا علي موقع "إجابات جوجل" ـ الذي مسحه وائل غنيم فيما بعد لإخفاء أدلة أن غيره هو الداعي لمظاهرات 25 يناير ـ، حتي كلام أحمد مجدي علي صفحة "كلنا خالد سعيد" لم يكن يعلم أن وائل غنيم من يراقب الصفحة، وكان يتحدث مع شخصيات من حركة كفاية والتغيير و6إبريل وغيرهم، وهو من حدد الدعوة للتظاهر في 25 يناير لأنها "عيد الشرطة" وكان يريد ينكد على الشرطة في يوم عيدها كما عبر المصريين خط بارليف في يوم كيبور، وساعدته مواقع وصفحات متعددة غير أحداث مقتل خالد سعيد وحادثة تفجير كنيسة القديسين ومقتل سيد بلال والمظاهرات في تونس في شحن الكثير للنزول 25 يناير 2011، وكان له ما أراد من نزول الناس، ثم دعوته للنزول يوميا حتي لا تنقطع ويعتقلوا إثر عودة الشرطة، ودعوته لمسيرات في الميادين كل يوم جمعة، والتي تحولت لجمعة الغضب ثم مليونيات الجمع الثورية.

في 26 ديسمبر 2010 اقترح عبد الرحمن منصور الأدمن الثاني لصفحة كلنا خالد سعيد على فيسبوك أن تقوم الصفحة بالدعوة إلى فعاليات ووقفة صامتة يوم 25 يناير لأنه عيد الشرطة ـ تبعا لدعوة أحمد مجدي العضو علي صفحتهم ـ. وبدأ عبد الرحمن التفكير وقتها في اقتراحات لتكريم الضباط الشرفاء والتنكيل وفضح الضباط الذين يقومون بانتهاك حقوق الإنسان، بجانب ما كانت الصفحة تقوم به من وقفات صامتة في مثل هذه المناسبات، وحينما طلبت منه التريث لأنه سيكون يوم ثلاثاء أخبرني أنه إجازة رسمية.

وفي الثلاثين من ديسمبر ذكرت الصفحة يوم 25 يناير لأول مرة: "يوم 25 يناير هو يوم عيد الشرطة إجازة رسمية.. أعتقد إنهم خلال سنة عملوا حاجات كتير تستحق الاحتفال بيهم على طريقتنا الخاصة.. إيه رأيكم؟". كانت هذه عادة الصفحة في طرح أي فكرة جديدة ـ غالبًا كأسلوب أحمد مجدي علي صفحة "إجابات جوجل"ـ، أن يتم سؤال الأعضاء عن رأيهم وبناء على ردود الأفعال نتحرك. لاقت الفكرة ترحيبًا من الكثير من الأعضاء على الصفحة وبدئوا في اقتراح أفكار لذلك، ولم يكن هذا مثيرًا للتعجب فالصفحة أُنشأت بالأساس لفضح انتهاكات جهاز الشرطة والمطالبة بإصلاحه وتغيير نظمه ومحاسبة كل المخطئين".

كانت الثورة التونسية قد بدأت قبل ذلك بأيام، لم يكن أحد يراها كثورة بعد، ولكنها كانت مظاهرات قامت بالأساس بعد أن أحرق محمد البوعزيزي نفسه بسبب سوء المعاملة التي لاقاها من إحدى الشرطيات في مدينته الصغير. ثم وقعت حادثة تفجير كنيسة القديسين بالإسكندرية في 31 ديسمبر 2010، وبعد أسبوع استشهد السيد بلال من التعذيب على يد ضباط أمن الدولة. ثم تصاعدت الأحداث في تونس وفر بن علي إلى السعودية.

في 14 يناير بدأت الدعوات لقيام ثورة في يوم عيد الشرطة بدلا من القيام بوقفات صامتة.[14] وبدأت الدعوة على صفحة كلنا خالد سعيد إلى "يوم الثورة على التعذيب والفقر والفساد والبطالة". دعت المجموعة إلى خروج مظاهرات منظمة في يوم 25 يناير 2011 المتزامن من الاحتفال بعيد الشرطة والمطالبة بالتغيير السياسي وحل المشكلات الاقتصادية في مصر.[15]

حددت المجموعة ـ التي تحمل اسم خالد سعيد وهو ناشط من الإسكندرية يُزعم أنه تعرض للضرب حتى الموت من جانب عناصر من الشرطة المصرية ـ مطالبها في:

1. رفع الحد الأدنى من الأجور لـ1200 جنيه عملا بأحكام القضاء وصرف اعانات للعاطلين عن العمل.
2. إلغاء العمل بحالة الطوارئ وإقالة وزير الداخلية وإخراج كل المعتقلين بدون أحكام قضائية. حل مجلس الشعب وإعادة الانتخابات مع ضمان نزاهتها وتعديل الدستور لمنع ترشح أي رئيس لأكثر من فترتين رئاسيتين.
3. وفي الوقت نفسه قامت حركة شباب 6 أبريل بتوجيه الدعوة إلى هذه التظاهرات قبل أن تنضم إليها قوى سياسية أخرى، في مقدمتها حركة كفاية، وحزب الوفد وحزب الجبهة الديموقراطي والغد والعمل (المجمد) والكرامة والوسط (وهما حزبان تحت التأسيس). [16]

2. الأسباب

الثورة المصرية 2011

أسباب اندلاع الثورة

3. قانون الطوارئ
4. قمع الشرطـــة
5. النـــــوريث
6. انتخابات مجلس الشعب
7. الفســـــــــاد
8. الأحوال الاقتصاديـة
9. تفجير كنيسة الإسكندرية
10. قيام الثورة التونسيـــــة

11. مقتل خالد سعيـــــد

رموز النظام

1. سوزان مبـــارك
2. جمال مبـــــارك
3. خديجة الجمـــال
4. علاء مبـــــارك
5. هايدي راســـخ
6. منيـــــس ثابـت
7. حسين ســـــالم
8. أحمد عـــــــز
9. نجيب ساويـرس
10. مجدي راســـخ
11. محمود الجـــمال
12. عمر سليمـــان
13. صفوت الشريـــف
14. فتحي ســـرور
15. محمد حسين طنطاوي
16. أنس الفقـــــــي

شهداء الثورة

اضغط الرابط التالي لمعرفة تفاصيل شهداء الثورة

الثورة المصرية 2011 – المعرفة(marefa.org)

أطراف مشاركون

الجيش المصـــــري

الشرطة المصريـــة

الإخوان المسلمون

شبكة رصد الإخبارية

حركـــــــة 6 أبريل

كلنا خالد سعيـــــــد

الجمعية الوطنية للتغيـــير

أماكن الثورة

ميدان التحرير

كوبري قصر النيل

مجلس الشعب قصر العروبة

مسجد القائد إبراهـــــيم

سيدي بشـــــــــــــر

ميدان المنشيـــــــــــة

السويـــــــــــــس

أســـــوان

المنصـــورة

العريـــش

رفـــــح

الشيخ زويد

أسيـــــوط

سوهـــاج

المحلة الكبرى

ثورات وانتفاضات مشابهة

الاحتجاجات النايلندية ■ سقوط سوهارتو ■ التحرك الأخضر

شكل تخطيطي لميدان التحرير أثناء الثورة المصرية 2011 .[17]

الأسباب غير المباشرة

قانون الطوارئ

مقالة مفصلة: قانون الطوارئ في مصر

انتشار شرطة مكافحة الشغب شبه العسكرية من الأمن المركزي خلال احتجاج 25 يناير

نظام الحكم في مصر هو جمهوري نصف رئاسي تحت قانون الطوارئ (قانون رقم 162 لعام 1958)[18] المعمول به منذ سنة 1967، باستثناء فترة انقطاع لمدة 18 شهرا في أوائل الثمانينات. بموجب هذا القانون توسعت سلطة الشرطة وعلقت الحقوق الدستورية وفرضت الرقابة[19]. وقيد القانون بشدة اي نشاط سياسي غير حكومي مثل: تنظيم المظاهرات، والتنظيمات السياسية غير المرخص لها، وحظر رسميا أي تبرعات مالية غير مسجلة. وبموجب هذا القانون فقد احتجز حوالي 17,000 شخص، ووصل عدد السجناء السياسيين كأعلى تقدير ب 30,000[20]. وبموجب "قانون الطوارئ" فإن للحكومة الحق أن تحجز أي شخص لفترة غير محددة لسبب أو بدون سبب واضح، أيضاً بمقتضي هذا القانون لا يمكن للشخص الدفاع عن نفسه و تستطيع الحكومة ان تبقيه في السجن دون محاكمة. و تعمل الحكومة علي بقاء قانون الطوارئ بحجة الأمن القومي و تستمر الحكومة في ادعائها بأنه بدون قانون الطوارئ فإن جماعات المعارضة كالإخوان المسلمين يمكن أن يصلوا إلى السلطة في مصر. لذلك فهي لا تتخلى عن

الانتخابات البرلمانية ومصادرة ممتلكات ممولي جماعة الإخوان الرئيسيين واعتقال رموزهم وتلك الإجراءات تكاد تكون مستحيلة بدون قانون الطوارئ ومنع استقلالية النظام القضائي[21].

مؤيدو الديمقراطية في مصر يقولون إن هذا يتعارض مع مبادئ وأسس الديمقراطية، والتي تشمل حق المواطنين في محاكمة عادلة وحقهم في التصويت لصالح أي مرشح و / أو الطرف الذي يرونه مناسبا لخدمة بلدهم.[22]

قسوة الشرطة

يعتبر أحد الأسباب الرئيسية الغير مباشرة في هذه الثورة، حيث انه في ظل قانون الطوارئ عاني المواطن المصري الكثير من الظلم و الانتهاك لحقوقه الإنسانية و التي تتمثل في طريقة القبض و الحبس و القتل و غيره، و من هذه الأحداث حدث خالد سعيد. خالد محمد سعيد الذي توفي على يد الشرطة في منطقة سيدي جابر في الاسكندرية يوم 6 يونيو 2010[23] الذين قاما بضربه حتى الموت أمام العديد من شهود العيان.[24]. وفي يوم 25 يونيو قاد محمد البرادعي المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية تجمعا حاشدا في الإسكندرية منددا بانتهاكات الشرطة ثم زار عائلة خالد سعيد لتقديم التعازي[25].

ثم تُوفي شاب في الثلاثين وهو السيد بلال أثناء احتجازه في مباحث أمن الدولة في الإسكندرية، وترددت أنباء عن تعذيبه بشدة، وانتشر على نطاق واسع فيديو يُظهر آثار التعذيب في رأسه وبطنه ويديه. [26] وذكر بأن العديد من أفراد الشرطة ضبطوا وهم يستخدمون العنف. وقد نقل عن أحد رجال الشرطة قوله لأحد المتظاهرين بأن بقي له ثلاثة أشهر فقط من الخدمة ثم وبعد ذلك "سأكون على الجانب الآخر من الحاجز"[27].

رئاسة مبارك

مقالة مفصلة: رئاسة مبارك

حكم الرئيس المصري محمد حسني مبارك مصر منذ سنة 1981 م. وقد تعرضت حكومته لانتقادات في وسائل الإعلام ومنظمات غير حكومية محلية. "نال بدعمه اسرائيل دعما من الغرب، وبالتالي استمرار المساعدات السنوية الضخمة من الولايات المتحدة"[28]. واشتهرت حكومته بخملاتها على المتشددين الاسلاميين[28]، ونتيجة لذلك فقد صمتت الولايات المتحدة في ردودها الأولية لانتهاكات حسني مبارك. فقد كان من النادر أن تذكر الصحافة الأمريكية في عناوين أخبارها الرئيسية ما يجري من حالات الاحتجاج الاجتماعي والسياسي في البلد[29]. وقد كان لحكم مبارك الأثر الكبير علي التدهور الاقتصادي و الاجتماعي علي المصريين، هذا بالإضافة إلي التراجع الملحوظ في مستوي التعليم و ارتفاع معدلات البطالة، هذا بالإضافة إلي انه قد انتشرت الجرائم في البلاد.

الفساد وسوء الأوضاع

خلال حكمه ازداد الفساد السياسي في إدارة مبارك لوزارة الداخلية بشكل كبير، بسبب ازدياد النفوذ على النظام المؤسساتي الذي هو ضروري لتأمين الرئاسة لفترة طويلة. وقد أدى هذا الفساد إلى سجن شخصيات سياسية وناشطين شباب بدون محاكمة[30]، ووجود مراكز احتجاز خفية غير موثقة وغير قانونية[31][32]، وكذلك رفض الجامعات والمساجد والصحف الموظفين على أساس الميول السياسية[33]. وعلى مستوى الشخصي، يمكن لأي فرد أو ضابط أن ينتهك خصوصية أي مواطن في منطقته باعتقاله دون شرط بسبب قانون الطوارئ.

منظمة الشفافية الدولية هي منظمة دولية لرصد جميع أنواع الفساد بما في ذلك الفساد السياسي. ففي تقرير لها في مؤشر الفساد سنة 2010 قيمت مصر بـ3,1 استنادا إلى تصورات درجة الفساد من رجال اعمال

ومحللي الدولة، حيث أن 10 تعني نظيفة جدا و 0 تعني شديدة الفساد . تحتل مصر المرتبة 98 من أصل 178 بلد مدرج في التقرير[34] .

الاقتصاد

مقالة مفصلة: اقتصاد مصر

خلول أواخر 2010 حوالى 40 % من سكان مصر يعيشون تحت خط الفقر أي يعتمدون على دخل قومي يعادل حوالى 2 دولار في اليوم لكل فرد ويعتمد جزء كبير من السكان على السلع المدعومة.[10]

زيادة عدد السكان

مقالة مفصلة: المشكلة السكانية في مصر

مصر هي ثاني أكبر دوله في أفريقيا في عدد السكان بعد نيجيريا ، و أكبر دوله في منطقة الشرق الأوسط. و حسب تقديرات سنة 2007 وصل عدد سكان مصر لحوالي 78,733,641 نسمة (يوجد تقديرات اخرى تقول ان عدد سكان مصر وصل 81,713,517 في يوليه 2008) .[35]

سكان مصر كان عددهم 30083419 سنة 1966 ، و معظم المصريين يعيشون بالقرب من ضفاف نهر النيل ، في مساحة حوالي 40000 كيلومتر مربع (15000 ميل مربع) ، لإن هذه الأرض تعتبر هي الوحيدة القابلة للزارعة في مصر . زيادة عدد السكان ساعد في زيادة الفقر ، و قلة التعليم ، والدخل القومي للفرد ، و مشاكل الإسكان.

تفجير كنيسة إسكندرية

مقالة مفصلة: تفجير الإسكندرية 2011

تفجير كنيسة القديسين ، عملية ارهابيه حدثت في مدينة الاسكندرية، مصر و سط الاحتفالات ليلة رأس السنه. بعد حلول السنه الجديدة بعشرين دقيقه حدث انفجار امام كنيسة القديسين في

منطقة سيدى بشر . هذه العملية الارهابية أوقعت 22 قتيل من المسيحيين الأقباط (منهم 8 مسلمين) و حوالى 97 مصاب. وتعتبر اول عملية ارهابيه هذا المشهد المروع تحدث في تاريخ مص. قبل العملية بفتره قام تنظيم القاعدة باستهداف كنيسة في بغداد و هدد الكنائس في مص و قبل التفجير بأسبوعين نزل على موقع سلفي منطرف دعوة لتفجير الكنائس في مص و عناوين أكتر من كنيسه منهم كنيسة القديسين و الطرق و الأساليب التي يمكن بها صناعة المتفجرات . هذه العملية احدثت صدمة في مص و في العالم كله. و احتج كتير من المسيحيين في الشوارع ، و انضم بعض المسلمين للاحتجاجات. و بعد الاشتباك بين الشرطة والمحتجين في الإسكندرية والقاهرة و هتفوا بشعارات ضد حكم مبارك في مص. [36][37][38]

الأسباب المباشرة

انتخابات مجلس الشعب

مقالة مفصلة: *انتخابات مجلس الشعب المصري 2010*

أجريت انتخابات مجلس الشعب قبل شهرين من اندلاع الاحتجاجات وحصل الحزب الوطني الحاكم على 90% من مقاعد المجلس, أي أن المجلس خلا من أي معارضة تذكر؛ مما أصاب المواطنين بالإحباط. وتم وصف تلك الانتخابات بالمزورة نظراً لأنها تناقض الواقع في الشارع المصري. بالإضافة إلى انتهاك حقوق القضاء المصري في الإشراف على الانتخابات فقد أطاح النظام بأحكام القضاء في عدم شرعية بعض الدوائر الانتخابية. ومُنع الإخوان المسلمون من المشاركة في هذه الانتخابات بشكل قانوني.

https://youtu.be/mlUj3ShDhL4?si=R3z0_p8fxqWzwC3c

الدور الأمريكي

الرئيس أوباما يوجه كلمات حازمة للرئيس مبارك في 1 فبراير 2011[39].

الرئيس الأمريكي باراك أوباما ومعاونيه يشاهدون خطاب مبارك في 1 فبراير 2011 . وفي 12 فبراير، مباشرة بعد مكالمة استمرت ساعة لأوباما مع مبارك، أعلن عمر سليمان عن تنحي مبارك. وبينما الشعب كان هايص في ميدان التحرير تم في قص العروبة تسليم السلطة من مبارك إلى المجلس العسكري، بإشراف أمريكا.

قيام الثورة

مقالة مفصلة: خط زمني لأحداث الثورة المصرية 2011

1 أبريل

تظاهر عشرات الآلاف من المصريين بساحة ميدان التحرير استجابة لدعوة لجمعة إنقاذ الثورة المصرية لمطالبة المجلس العسكري الحاكم بالتعجيل في انفاذ مطالب الثورة، والتخلي عن سمة البطء التي تميزت بها استجابة الجيش لهذه المطالب على حد وصف شباب الثورة . وقد أدى المتظاهرون صلاة الجمعة بميدان التحرير وبعدها رفعوا لافتات تطالب بسرعة محاكمة الرئيس المخلوع حسني مبارك وكبار معاونيه من رموز الفساد السابق، وضرورة عودة ثروات مصر المنهوبة، والتأكيد على مطالب ثورة 25 يناير.[40]

وركزت خطبة الجمعة على التأكيد على أهمية استكمال تحقيق مطالب الثورة، ووجه خطيب الجمعة الانتقاد إلى المجلس العسكري للخطوات البطيئة في تنفيذ مطالب الثورة، واستمرار بقاء القيادات الإعلامية في عملها رغم مهاجمتها الثورة. كما تحركت مظاهرات من عدة أحياء بمحافظة الجيزة للمشاركة في "جمعة إنقاذ الثورة المصرية". وقد أبدى الثوار إصرارا على الاستمرار في التظاهر حتى تتحقق مطالب الثورة كاملة وإن اقتضى ذلك العودة مرة أخرى إلى الاعتصامات في تحد واضح للمرسوم العسكري الذي يجرم الاعتصامات.

6 أبريل

وزير الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة السابق محمد ابراهيم سليمان.

قال مصدر أمني إن السلطات المصرية ألقت القبض على محمد ابراهيم سليمان وزير الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة الأسبق في خطوة ربما تزيد من مشاعر القلق لدى المستثمرين في العقارات من احتمال بطلان التعاملات في الاراضي التي تمت في عهود حكومات سابقة. [41] وسليمان هو ثاني وزير سابق للإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة يلقى القبض عليه فيما يتعلق بالموافقة على تعاقدات مثيرة للجدل أبرمت حين كانا في السلطة وذلك في اطار حملة ضد الفساد تستهدف شخصيات من عهد الرئيس السابق حسني مبارك. وكان سليمان مسؤولا عن عدد من العقود المثيرة للجدل مع شركات عقارية من بينها شركة سوديك التي يرأس مجلس ادارتها مجدي راسخ والد زوجة علاء الابن الاكبر لمبارك. وأمرت نيابة الأموال العامة العليا بحبس سليمان 15 يوم على ذمة التحقيقات.

7 أبريل

طالب حقوقيون بإيقاف المحاكمة العسكرية للمدون المصري مايكل نيل سند صاحب مدونة ابن رع والذي اعتقل من منزله بمنطقة عين شمس بالقاهرة يوم 28 مارس 2011 على خلفية مقال كتبه علي مدونته، ناقش فيه علاقة الشعب بالجيش بعد ثورة 25 يناير. [42] وانتقد سند الانتهاكات التي تعرض لها مواطنون علي أيدي الشرطة العسكرية، مستندا إلى تقارير إخبارية نشرتها صحف ومواقع إلكترونية. وكان مايكل قد عرض علي النيابة العسكرية بعد اعتقاله فقررت إحالته للمحاكمة العسكرية بتهم "إهانة المؤسسة العسكرية، ونشر أخبار كاذبة، وتكدير الأمن العام". وقد عقدت أولي جلسات محاكمته في 1 أبريل ووجهت له تلك التهم بعد إسقاط تهمة تكدير الأمن العام. المدون مايكل نيل سبق أن ألقي القبض عليه مرتين من قبل الجيش المصري كانت آخرهما يوم 8 فبراير 2011 قبل تنحي مبارك أثناء مشاركته في الاحتجاجات حاملا لافتة مدونا عليها "مدنية لا عسكرية ولا دينية"

مايكل نيل سند

رئيس وزراء مصر الأسبق عاطف عبيد.

أمر النائب العام المصري بتجميد أموال رئيس الوزراء الأسبق عاطف عبيد. [43] يأتي ذلك في إطار تحقيقات النيابة العامة في المخالفات التي وقعت في عملية بيع شركة أسمنت أسيوط المملوكة للدولة بأقل من

السعر الحقيقي، والمخالفة لقواعد بيع الشركات وتقييم سعر سهم الشركة بأقل من القيمة الحقيقية لمكوناتها مما أضر بالمال العام.

8 أبريل

احتشد نحو مليون ونصف المليون مصري بميدان التحرير للمطالبة بسرعة محاكمة الرئيس السابق حسني مبارك وأعوانه وإقالة مسؤولي الجامعات والمحافظات. وأطلق على المظاهرة اسم "جمعة التطهير والمحاكمة" طالب المحتشدون بإنشاء مجلس رئاسي مدني عسكري يدير البلاد فترة انتقالية يتمكن خلالها من تحقيق مطالب الشعب واسترداد الأموال المنهوبة وحل المجالس المحلية والإفراج عن بقية المعتقلين وتطهير المؤسسات النقابية والإعلام من رموز الفساد. أمر النائب العام المصري بتجميد أموال رئيس الوزراء الأسبق عاطف عبيد.[44] وشاركت في المظاهرات مجموعات كبيرة من القوى والتيارات الوطنية مثل ائتلاف شباب الثورة، تحالف ثورة مصر، مجلس أمناء الثورة، الجمعية الوطنية للتغيير، حركة كفاية، حركة 6 أبريل، جماعة الإخوان المسلمين. وأجل خطيب الجمعة بميدان التحرير الداعية الإسلامي د. صفوت حجازي مطالب الثورة في سرعة محاكمة مبارك وأسرته وأعوانه بتهم الإفساد السياسي طيلة ثلاثين عاما وقتل المتظاهرين وتهريب ثروة الوطن للخارج. كما طالب حجازي "بإقالة رؤساء الجامعات وعمداء الكليات لأن أمن الدولة هو من عينهم، وكذلك رؤساء البنوك الذين منحوا الفاسدين قروضا من أموال الشعب ليهربوا بها إلى الخارج".[45]

متظاهرون أمام السفارة الإسرائيلية في القاهرة

يحملون الأعلام الفلسطينية والمصرية احتجاجا على الغارات الإسرائيلية على غزة 8 أبريل 2011.

تجمع مئات المتظاهرين أمام مقر السفارة الإسرائيلية بالجيزة للمطالبة بطرد السفير الإسرائيلي بالقاهرة. وطالب المتظاهرون بطرد السفير الإسرائيلي احتجاجا على قيام إسرائيل بشن عشرات الغارات الجوية وإطلاق قذائف المدفعية على مواقع مختلفة من قطاع غزة في اليوم السابق، مما أسفر عن سقوط 10 شهداء من بينهم امرأتان وإصابة حوالى 48 شخصا آخرين أكد المتظاهرون وقوف الشعب المصري بكامل قواه بجانب الإخوة الفلسطينيين حتى ينالوا حريتهم ويعلنوا دولتهم.

9 أبريل

متظاهر تحمل عبوات رصاص حي فارغة وآثار دماء

بعد مداهمة الجيش لميدان التحرير فجر السبت 9 أبريل 2011.

قامت الشرطة العسكرية باستخدام الرصاص الحي وقنابل الغاز المسيل للدموع لتفريق المعتصمين في ميدان التحرير مما أسفر عن مقتل شخصين واصابة 18 آخرين. ونفي الجيش أن يكون أطلق ذخيرة حية على المتظاهرين، قائلا إنه استخدم طلقات صوت فقط. ونقل عن السلطات أن فض الاعتصام جاء في إطار تطبيق حظر التجول بين الساعة الثانية وحتى الخامسة صباحا.

وأصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية أصدر بيانا برر فيه التدخل لإخلاء ميدان التحرير من المعتصمين بأنهم ارتكبوا أعمال شغب وخرقوا حظر التجوال وأشاعوا الخوف. كما اتهم المجلس بعض المندسين المأجورون من أشخاص مؤيدون للنظام السابق بقصد اشاعة الفوضى واثارة الفتنة بين الشعب والجيش في الميدان. يذكر أن المجلس حذر ارتداء الملابس العسكرية لمن يشارك في المظاهرات

من العسكريين، وقد تواجد سبعة أشخاص بزي عسكري داخل الميدان وذكر المجلس في بيانه عدم تعرضه لهم، وهو ما ينافي شهادة المتظاهرين وبعض وسائل الإعلام من إطلاق الرصاص عليهم من قبل الشرطة العسكرية وفي وجود الجيش. وقال المجلس إنه سوف يستمر بكل حزم وقوة وراء فلول النظام السابق والحزب الوطني الديمقراطي التي تتورط في مثل هذه الأنشطة لحفظ الأمن. ورشق بعض المتظاهرين شاحنة للجيش تخترق بالحجارة واحترقت مركبتان عسكريتان أخريان. ووضعت الشرطة العسكرية أسلاكا شائكة لاحتواء المتظاهرين، بينما تناثرت الحجارة على الأرض في دلالة على وقوع مواجهات. ولم يلحظ أي تواجد لقوات الجيش في ميدان التحرير في الصباح، لكن أحد شهود العيان قال لرويترز إن نحو 12 شاحنة تحمل قوات عسكرية تصطف في شارع قريب من الميدان.

وعرض المحتجون في الميدان الذي تناثر فيه الحجارة الظروف الفارغة لطلقات ذخيرة حية قالوا إنها استخدمت أثناء الليل، وأشار متظاهر لبركة دماء. وسحب بعض المحتجين أسلاكا شائكة تركها الجيش دون استخدام لسد الطرق المؤدية إلى ميدان التحرير وبدؤوا يفحصون بطاقات هوية من يتوافدون إلى الميدان، كما كان تحدث إبان الاحتجاجات للإطاحة بمبارك. [46]

دعا محمد البرادعي في أعقاب الهجوم على المتظاهرين إلى حوار بين الشعب المصري والجيش ومشاركة مدنية في الحكم. محذرا من المساس بالثقة بين الشعب والجيش. وأضاف أن الطريق إلى الاستقرار يتطلب استجابة سريعة لمطالب الثورة، ومشاركة مدنية في المرحلة الانتقالية، وخارطة طريق متكاملة، وحوار وطني جاد بشأن أسس الدولة. من ناحية ثانية حملت حركة شباب 6 أبريل، المجلس العسكري مسؤولية الأحداث التي وقعت بميدان التحرير أثناء الليل.

ابراهيم كامل

أمرت النيابة العامة بسرعة القبض علي محمد إبراهيم كامل عضو الأمانة العامة للحزب الوطني، وصديق جمال مبارك نجل الرئيس السابق محمد حسني مبارك للتحقيق معه في مسئوليته حول معركة الجمل. [47] وكانت النيابة قد بدأت تحقيقاتها مع عدد من المسئولين عن تنظيم مسيرات مناهضة للثوار يوم الأربعاء 2 فبراير من بينهم عائشة عبدالهادي وزيرة القوي العاملة السابقة وحسين مجاور رئيس اتحاد العمال، بعد أن ألقت القبض علي النائبين السابقين بمجلس الشعب يوسف خطاب وعبدالناصر الجابري، وحققت معهما في مسئوليتهما في استخدام بلطجية لضرب المتظاهرين بالحجارة والقنابل المولوتوف فيميدان التحرير في معركة الجمل. وأدلي المتهمان باعترافات بمسئولية إبراهيم كامل وأمين الحزب الوطني بالجيزة وصفوت الشريف رئيس مجلس الشوري في تنظيم ضرب المتظاهرين في التحرير.

10 أبريل

أذاعت قناة العربية الفضائية حديث صوتي للرئيس السابق محمد حسني مبارك أعرب فيه عن استعداده للتعاون مع النائب العام لإجراء أي تحقيقات يتطلبها الأمر بشأن الحديث عن ثروة أو ممتلكات له أو لأفراد عائلته خارج مصر أو داخلها .

وجاء في نص الخطاب:

"الأخوة والأخوات أبناء شعب مصر . .

تألمت كثيراً – ولا أزال – مما أتعرض له أنا وأسرتي من حملات ظالمة وادعاءات باطلة تستهدف الإساءة إلى سمعتي والطعن في نزاهتي ومواقفي وتاريخي العسكري والسياسي الذي اجتهدت خلاله من أجل مصر وأبنائها . . حرباً وسلاماً . .

لقد آثرت التخلي عن منصبي كرئيس للجمهورية . . واضعاً مصالح الوطن وأبنائه فوق كل اعتبار، واخترت الابتعاد عن الحياة السياسية . . متمنياً لمصر وشعبها الخير والتوفيق والنجاح خلال المرحلة المقبلة.[48]

إلاَ أنني، وقد قضيت عمراً في خدمة الوطن بشرف وأمانة، لا أملك أن ألتزم الصمت في مواجهة تواصل حملات الزيف والافتراء والتشهير، واستمرار محاولات النيل من سمعتي ونزاهتي، والطعن في سمعة ونزاهة أسرتي. ولقد انتظرت على مدار الأسابيع الماضية أن يصل الى النائب العام المصري الحقيقة من كافة دول العالم والتي تفيد عدم ملكيتي لأي أصول نقدية أو عقارية أو غيرها من ممتلكات بالخارج.

وإيماناً من جانبي بأنه لا يصح في النهاية إلا الصحيح ودحضاً لما يتم الترويج له من ادعاءات وافتراءات، فلقد قررت الآتي:

1. بناء على ما تقدمت به من إقرار لذمتي المالية النهائي والبيان الذي أصدرته مؤكداً فيه عدم امتلاكي لأي حسابات أو أرصدة خارج جمهورية مصر العربية فإنني أوافق على أن أتقدم بأي مكاتبات أو توقيعات تمكن النائب العام المصري بأن يطلب من وزارة الخارجية المصرية الاتصال بكافة وزارات الخارجية في كل دول العالم لتؤكد لهم موافقتي أنا وزوجتي على الكشف عن أي أرصدة لنا بالخارج منذ اشتغالي بالعمل العام عسكرياً وسياسياً وحتى تاريخه وذلك حتى يتأكد الشعب المصري من أن رئيسه السابق يمتلك بالداخل فقط أرصدة وحسابات بأحد البنوك المصرية طبقاً لما أفصحت عنه في إقرار الذمة المالية النهائي.

2. موافقتي على تقديم أي مكاتبات أو توقيعات تمكن النائب العام المصري من خلال وزارة الخارجية المصرية الاتصال بكافة وزارات الخارجية في كل دول العالم لاتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة للكشف عما إذا كنت أنا وزوجتي وأي من أبنائي علاء وجمال نمتلك أي عقارات أو أي أصول عقارية بشكل مباشر أو غير مباشر سواء كانت تجارية أو شخصية منذ اشتغالي بالعمل العام عسكرياً وسياسياً وحتى تاريخه حتى ينسنى للجميع التأكد من كذب كافة الادعاءات التي تناولتها وسائل الأعلام والصحف المحلية والأجنبية حول أصول عقارية ضخمة ومزعومة في الخارج أمتلكها أنا وأسرتي.
3. هذا وسيتضح من الإجراءات المعمول بها أن عناصر ومصادر أرصدة وممتلكات أبنائي علاء وجمال بعيدة عن شبهة استغلال النفوذ أو الربح بصورة غير مشروعة أو غير قانونية.
4. وبناء عليه وبعد انتهاء الجهات المعنية من هذا والتأكد من سلامته وصحته فإنني أحتفظ بكافة حقوقي القانونية تجاه كل من تعمد النيل مني ومن سمعتي ومن سمعة أسرتي بالداخل وبالخارج. . .

الأخوة والأخوات

ستظل مصر دائماً لنا جميعاً هي الهدف والرجاء. . وفق الله مصر وشعبها . . وسدد على طريق الخير خطى أبنائها . . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته. . ".

وتغيب جمال مبارك النجل الأصغر للرئيس السابق وأمين السياسات السابق بالحزب الوطني قد تغيب عن أولى جلسات التحقيق أمام جهاز الكسب غير المشروع، وذلك لعدم كفاية الإجراءات الأمنية الكفيلة بحمايته ضد أى هجوم محتمل. ويدرس جهاز الكسب غير المشروع عقد جلسات التحقيق مع جمال مبارك في مكان سرى، ودون الإعلان عن موعدها، على أن يعلن نتائجها فور الانتهاء منها، وذلك خوفا من الهجوم عليه أثناء دخوله وخروجه.

وتم استدعاء محمد إبراهيم سليمان وزير التعمير والإسكان السابق من محبسه الاحتياطي في سجن طره ووصل إلى مقر الجهاز بوزارة العدل وسط حراسة امنية مشددة، للتحقيق معه في جمع ثرواته بطرق غير مشروعة لا تتناسب مع دخله الذي حدده القانون، وعلى ذمة اتهامه بإهدار المال العام في إحدى قضايا الفساد.

وقد عززت سلطات الأمن المصرية تواجدها في منتجع شرم الشيخ بمحافظة جنوب سيناء، حيث يتواجد الرئيس المخلوع حسني مبارك وعائلته.[49] ونقلت وكالة الأنباء الألمانية عن مصدر أمني لم تسمه أن الإجراءات جاءت بعد دعوات أثناء مظاهرة مليونية جرت بميدان التحرير في قلب القاهرة أول أمس الجمعة تحت عنوان المحاكمة والتطهير، تطالب بالتوجه إلى شرم الشيخ إذا استمر تباطؤ السلطات في محاكمة مبارك.

وفي مساء اليوم نفسه قرر النائب العام المصري المستشار عبد المجيد محمود استدعاء حسني مبارك ونجليه علاء وجمال للتحقيق معهم في اتهامات بشأن "اتصالهم بجرائم الاعتداء على المتظاهرين وسقوط قتلى وجرحى" خلال ثورة 25 يناير التي ادت لإطاحته في 11 فبراير 2011. وأكد النائب العام في بيان مبارك أن التحقيق مع مبارك ونجليه سيشمل كذلك "وقائع اخرى تتعلق بالاستيلاء على المال العام واستغلال النفوذ والحصول على عمولات ومنافع من صفقات مختلفة".[50] ونقال التلفزيون المصري نقلا عن النائب العام أن التحقيق مع مبارك ونجليه لن يتأثر بالكلمة التي ألقاها مبارك.

11 أبريل

قرر النائب العام المصري التحفظ على أراض تابعة لرجل الأعمال الأمير الوليد بن طلال بمنطقة توشكي جنوبي البلاد بعدما تبين أن عملية البيع تمت بالمخالفة للقانون. وتسلط هذه القضية الضوء على ما يسمى ظاهرة نهب أراضي الدولة إبان عهد الرئيس السابق حسني مبارك. والأرض هي

جزء من مشروع لاستصلاح الصحراء باستخدام مياه تجري ضخها عبر قناة من خزان خيرة ناصر الموجودة وراء السد العالي، وحصل عليها الأمير السعودي عام 1998 . وقالت مصادر قضائية إن النيابة العامة ذكرت أن الوليد تعاقد على ضعف الحد الأقصى المقرر قانونا بالمشروع، وأنه حصل على تسهيلات وإعفاء من الرسوم المقررة على تخصيص الأرض التي تبلغ مساحتها مائة ألف [فدان] . [51]وقال النائب العام المساعد إن التحقيقات كشفت عن اشتمال هذا العقد على شروط غير معهودة ومخالفة للقانون أدت إلى حصول الشركة المذكورة على مزايا ومنافع بدون وجه حق. وتابع المستشار عادل السعيد أن العقد منح الشركة أيضا حق التملك المطلق للأرض بمجرد سداد كامل الثمن "رغم أن مناطق التملك هو نمام الاستصلاح والاستزراع للأرض خلال خمس سنوات" . ويعني قرار التحفظ على الأرض منع بن طلال من التصرف فيها لحين انتهاء التحقيقات. وفي أعقاب قرار النائب العام بطلب مثول حسني مبارك ونجليه جمال وعلاء للتحقيق في قضايا صلة الرئيس السابق بقتل المتظاهرين أثناء ثورة 25 يناير، وصلة نجليه بقضايا فساد مالي وللتحقق من أصول ثروتهما . [52] فقد أكد اللواء منصور العيسوي وزير الداخلية المصري اتخاذ وزارته كافة الإجراءات والتدابير الأمنية اللازمة لتأمين وحماية الرئيس السابق محمد حسني مبارك ونجليه علاء وجمال، في حال مثولهم أمام النيابة العامة للتحقيق.

12 أبريل

صفوت الشريف الأمين العام للحزب الوطني الديمقراطي سابقا

أثناء ترحيله للسجن 11 أبريل 2011 .

قرر جهاز الكسب غير المشروع في مصر حبس رئيس مجلس الشورى السابق صفوت الشريف 15 يوما على ذمة التحقيقات في اتهامات بشأن تضخم ثروته.[53] وقد استغرقت التحقيقات مع الشريف نحو 12 ساعة بشأن تهم التربح وإساءة استغلال السلطة وجمع ثروة بطرق غير مشروعة.

دخل جنود ورجال شرطة مصريون إلى ميدان التحرير بوسط القاهرة لإلغاء اعتصام مستمر منذ خمسة أيام للمطالبة بحكم مدني والاسراع بمحاكمة المسؤولين السابقين.[54] ووصل مئات الجنود وسيارات عسكرية إلى كل مدخل من مداخل الميدان والتي كان قد أغلقها المعتصمون بالأسلاك الشائكة.

أعلنت مصادر أمنية رسمية في مصر عن دخول حسني مبارك بعد ظهر أمس مستشفى شرم الشيخ الدولي ولم تعلن عن أي ايضاحات. كما قالت جريدة الأهرام الحكومية إن جمال مبارك استقل سيارة في طريقه إلى القاهرة.[55] وقد حظيت السيارة بتأمين أمني واسع النطاق فضلا عن وسائل تمويه عالية المستوى لعدم التعرف عليه من قبل المواطنين، حسبما أفادت الصحيفة. وفي مساء اليوم نفسه أعلنت مصادر أخرى على احدى الفضائيات المصرية التي أذاعت حديث لوزير العدل المصري الذي أكد ان خضوع مبارك للتحقيق معه وهو داخل المستشفى حيث صرح الأطباء باستجوابه وأكدوا أن حالته الصحية ليست حرجة.[56] وتخضع المستشفى لحراسة مشددة منذ أن أدخل الرئيس المصري للعلاج في الساعة الثالثة مساء بحسب التوقيت المحلي، إثر إصابته بأزمة قلبية خلال التحقيق معه.

13 أبريل

جلي الرئيس السابق جمال وعلاء مبارك

أمرت النيابة العامة بحبس حسني مبارك ونجليه علاء مبارك وجمال مبارك 15 يوم على ذمة التحقيقات. ونقل نجليه إلى سجن طرة لقضاء فترة الحبس الاحتياطي على طائرة عسكرية هبطت في مطار ألماظة بالقاهرة ثم استقلال سيارة الترحيلات وسط حراسة أمنية مشددة. في حين فرضت على مبارك داخل مستشفى شرم الشيخ الدولي حراسة مشددة وسيتم نقله إلى سجن آخر يتم تحديده في وقت لاحق ليبدأ فترة الحبس فور تحسن ظروفه الصحية. وحطت مروحية تابعة للجيش المصري قرب المستشفى استعدادا لنقل الرئيس السابق للقاهرة. [57]

وفي ردود الفعل الأولية على حبس مبارك ونجليه، وصف عضو لجنة متابعة مطالب الثورة المصرية أبو العز الحريري القرار بأنه خطوة إلى الأمام وأنهم يشجعونها، لكنه طالب بسن قوانين جديدة لمرحلة ما بعد الثورة حتى تحاكم رموز النظام السابق بعدالة. ولا يعرف ما إذا كانت هذه التحقيقات مع مبارك ونجليه ستؤدي إلى توجيه اتهامات رسمية لهم وإحالتهم إلى المحاكمة، غير أن وزير الداخلية لم يستبعد – حسب وكالة الأنباء الفرنسية – اعتقالهم إذا لم يتعاونوا مع الجهات المختصة. [58] وكان المتحدث الرسمي باسم النيابة العامة المصرية قال في تصريح نشر على صفحة النيابة اليوم على موقع فيسبوك إن قرار حبس مبارك ونجليه 15 يوما جاء بعدما واجهتهم النيابة بما توصلت إليه المرحلة الأولى من التحقيقات، مشيرا إلى أن قرارات الحبس تم تسليمها إلى جهات الشرطة المختصة.

وفي مساء اليوم نفسه تمكنت قوات من الشرطة العسكرية بمساعدة مجموعة من نشطاء الثورة المصرية من إخلاء ميدان التحرير بعد أربعة أيام من إغلاقه بواسطة مجموعة من المعتصمين الذين طالبوا بتسريع وتيرة محاكمات كبار المسؤولين في النظام السابق. وفي تمام الساعة الخامسة والنصف بالتوقيت المحلي قامت مجموعة من شباب الثورة بالتحاور مع المعتصمين من خلال التأكيد على أن مثول الرئيس السابق حسني مبارك وأبنائه وسجن زكريا عزمي وصفوت الشريف واستدعاء أحمد فتحي سرور أمام النيابة يمثل

استجابة لغالبية مطالب المتظاهرين.[59] واستجابت مجموعة كبيرة من المعتصمين لمطلب شباب الثورة بإخلاء الميدان وعدم إعاقة حركة السير وشرعوا في إزالة الأسلاك الشائكة التي كانت تحيط بميدان التحرير.

وأثناء عملية الإخلاء حاول بلطجية وعناصر من أتباع فلول النظام السابق إثارة الفتنة بين شباب الثورة والمعتصمين من خلال ترديد هتافات تطالب بعودة الرئيس المخلوع حيث هتف بضعة أشخاص بشعارات تعبر عن التعاطف معه. وبدأ هؤلاء البلطجية في إلقاء الأحجار على شباب الثورة الأمر الذي أدى إلى تدخل قوات من الشرطة العسكرية لحماية الشباب والمساعدة في إخلاء الميدان وفتحه أمام حركة السيارات، وألقت القبض على مجموعة من البلطجية كانت تعمل على إثارة الشغب أثناء إخلاء الميدان.

14 أبريل

مستشفى شرم الشيخ الدولي وتظهر الحراسة الأمنية على مدخلها الرئيسي، 14 أبريل، 2011

أعلن مصدر عسكري أن صحى الرئيس السابق حسني مبارك مستقرة ولكنها لم تتحسن، وأنه لا توجد الآن خطط لنقله خارج شرم الشيخ التي تظاهر فيها العشرات لترحيله إلى السجن أو خارج المدينة.[60] وأضاف أن الرئيس يتناول كميات قليلة جدا من الطعام وأنه يعتمد على المحاليل.

وفي وقت سابق اليوم قال حاكم جنوب سيناء والسويس اللواء عماد العطار إن مبارك لا يزال في مستشفى شرم الشيخ الدولي، وإنه تخضع لحراسة مشددة من قوات الأمن التابعة لوزارة الداخلية. وأضاف العطار أنه في حالة صدور قرار بنقل مبارك إلى أي مكان آخر فسيتم ذلك بتعاون كافة الأجهزة. في

هذه الأثناء، تظاهر عشرات المصريين اليوم أمام مستشفي شرم الشيخ الدولي للمطالبة بإبعاد الرئيس المخلوع عن مدينتهم الأثيرة لديه إلى السجن أو إلى أي مستشفي آخر خارج شرم الشيخ. ويرى المتظاهرون أن وجود مبارك في تلك المدينة السياحية قد يكون له تأثير سلبي على السياحة في جنوب سيناء.

وذكر التلفزيون المصري أن الرئيس المخلوع ونجليه سيتم استجوابهم في محكمة في القاهرة يوم الثلاثاء 19 أبريل 2011.

وقد عبّر ائتلاف شباب الثورة في بيان عن ارتياحه للإجراءات ضد مبارك ونجليه، وأعلن تعليق دعوته لجموع الشعب المصري إلى التظاهر الجمعة القادم لإتاحة الفرصة للحكومة بعد هذه الخطوة التي اعتبروها "مكسبا جديدا يضاف إلى قائمة المكاسب التي حققتها الثورة المصرية".

أسماء شهداء الثورة

ردود الفعل

محليا

الأمن المصري

بعد انتشار الدعوة للمظاهرات أعلنت أجهزة الأمن المصرية استعدادها لمواجهة الاحتجاجات. وصرح وزير الداخلية المصري حبيب العادلي من أن الأجهزة الأمنية قادرة على ردع أي خروج أو مساس بأمن المواطن في إشارة إلى دعوة بعض التيارات إلى تنظيم مظاهرات الثلاثاء. وقال العادلي في حديث لصحيفة "الأهرام المصرية الرسمية: "فكيف لشباب تخرب وطنه، فالشباب ونزولهم للشارع ليس له تأثير. . الأمن قادر على ردع أي خروج، فأي مساس بأمن مواطن أو بممتلكات خاصة أو عامة لن نتهاون فيه على الإطلاق."

دوليا

الولايات المتحدة

وفي الساعة 17:16 حثت هيلاري كلنتون جميع الأطراف في مصر على ضبط النفس وتعتبر الحكومة مستقرة، وأنها تتطلع لطرق للاستجابة لطموحات الشعب.[62]

مظاهرات موظفي الحكومة شلت الحياة في أرجاء ولاية وسكنسن في وسط غرب الولايات المتحدة ضد حاكم الولاية سكوت واكر الذي أطلق المتظاهرون عليه لقب "مبارك وسط الغرب الأمريكي".

منظمات حقوق الإنسان

دعت منظمة هيومان رايتس ووتش الحقوقية، في بيان لها يوم 24 يناير، السلطات المصرية إلى عدم قمع المظاهرين في المسيرة التي توافق عيد الشرطة.

الإعلام

نشرت جارديان البريطانية إن النظام أعد نفسه لواحدة من أكبر المظاهرات التي خططت لها المعارضة عبر سنوات، حيث يسعى المتظاهرون إلى المطالبة بالإصلاح السياسي.[63]

واعتبرت الصحيفة أن إعلان النشطاء التونسيين عن تنظيم احتجاجات بدورهم تضامناً مع أقرانهم المصريين إنما تمثل خطوة تشير إلى احتمال انتشار الثورة التونسية في أجزاء أخرى من العالم العربي، لافتة إلى أن احتجاجات موازية يتم تنظيمها أمام السفارة المصرية في لندن وواشنطن.

كما رأت الصحيفة أن تنظيم احتجاجات مضادة من قبل أنصار النظام تحت شعار "مبارك: أمن مصر" يعد دليلاً على مدى الجدية التي يتعامل بها النظام الحاكم مع التحدي الذي يواجه سلطته بعد الأحداث التونسية.

وقالت صحيفة كريستيان ساينس مونيتور الأمريكية إن احتشاد نشطاء الديمقراطية في شوارع القاهرة وثلاث مدن كبرى اليوم كان انتصارا تنظيميا للديمقراطية التي على ما يبدو نفدت طاقتها خلال الأعوام القليلة الماضية رغم اندلاع عدد من المظاهرات اقتصرت على النشطاء واتسمت بتعمع الحكومة للصحفيين المستقلين والمدونين.

أما مجلة التايم الأمريكية فقد تساءلت عما إذا كانت مصر تشهد ثورة عبر الفيس بوك، في إشارة إلى أن الدعوة إلى الاحتجاجات، اليوم الثلاثاء، قد جاءت من إحدى المجموعات على هذا الموقع الاجتماعي..

ورأت الصحيفة أن مشاركة نصف من قالوا إنهم سيحضرون الاحتجاجات وعددهم يتجاوز 85 ألف شخص، سيجعل الثلاثاء يوماً تاريخياً في النشاط السياسي المصري في عهد مبارك.

ونقلت الناير عن الباحث الأمريكي في العلوم السياسية جوشوا سناش قوله إن هناك بالقطع أموراً مثيرة للاهتمام تحدث.. فقد تسببت أحداث تونس في إشعال طاقة جديدة في ضوء المطالب التي أصبحت حركات المعارضة تطلبها في الشرق الأوسط، لكنه يستطرد قائلاً إن المطالبة بشيء ما تختلف عن رؤيته يتحقق على أرض الواقع.

صحيفة النليجراف، بدورها رأت أن هذه المظاهرات المخطط لها في جميع أنحاء البلاد ستمثل اختباراً عما إذا كان نشطاء الإنترنت قادرين على ترجمة رسائلهم الإلكترونية إلى عمل في الشارع.. ووصفت هؤلاء النشطاء بأنهم أصبحوا أكثر الأصوات نشاطاً في انتقادهم للرئيس مبارك وبقائه في الحكم لثلاثة عقود متتالية.

واتفقت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية على أن الشباب المصري تمكن ببراعة بالغة من تفعيل وسائل التكنولوجيا الحديثة واستخدامها في التصدي للفقر والبطالة والفساد والتعذيب"، والدعوة للاحتجاج في "يوم الغضب".

مقالة مفصلة: المحاكمات والجلسات القضائية في أعقاب الثورة المصرية 2011

كُتِب عن الثورة

قطعا لأهمية أحداث الثورة المصرية فقد كتب الكثير من المقالات في العالم و بمختلف اللغات عن الثورة و تناولها بالبحث العديد من الكتاب العالميين في مقالاتهم و احاديثهم التليفزيونية, كما صدرت كذلك كتب عن الثورة المصرية بلغات مختلفة منها ما تناول الثورة من حيث الأسباب و الدوافع و منها ما تناول الثورة من حيث ديناميكية الحركة التي تولدت عنها في المجتمع المصري .

و من أهم ما كتب عن الثورة :

1. الكتاب الصادر باللغة الفرنسية عن الثورة المصرية بعنوان مص النحرين – تحليل لثورة مص ، و هو صادر عن دار النشر الفرنسية **seuil** .
2. كذلك صدر كتاب يتناول دراسة تحليلية باللغة العربية عن الثورة كتاب بعنوان الثورة المصرية من منظور سياسي وسوسيولوجي و اقتصادي للكاتب السياسي المصري الفرنسي أحمد غانم .
3. كما ان الكاتب العالمي روبرت فيسك واحد من أكثر الكتاب العالميين الذين تناولوا الثورة المصرية في العديد من الكتابات بالدراسة و التحليل .

قالوا عن ثورة 25 يناير 2011

أولاً: 6 مقالات بعد أربع سنوات على انطلاق ثورة 25 يناير !

1. كان ميداناً سماوياً على الأرض[3]

محمد المخزنجي

2015-01-27

[3] 6مقالات من كتاب «المصري اليوم» عن «25 يناير» | المصري اليوم (almasryalyoum.com)

الميدان الزاخر بذلك الحشد المليوني كان ميدانا سماويا على الأرض. فتسامي الحالة الثورية أحال المُحتشدين في ساحته إلى كائنات من هفة رهافة فوق بشرية. رهافة خارقة تجعل كل المتحركين في هذا الميدان تحترم كل منهم الحيز الشخصي للآخرين وحساسية كميوترات حيَة وحيِيَة مذهلة الدقة. مئات الآلاف محشورون في ميدان واحد، ومع ذلك يراعي كل منهم الآخر بشكل لا إرادي عجيب، فكل يوسع للآخر حتى يمر دون أن يمسه، خاصة لو كان من يمر أنثى.

رحت أفكر في ضوء هذا الاكتشاف لو أنه أمكن تصوير حركة المحتشدين في الميدان بطريقة رقمية تحلل حركة كل فرد كنقطة. نقطة تدور أو تتقدم أو تنعطف متناغمة مع دوران أو تقدم أو انعطاف كل نقطة في الجوار، لبدينا أعجوبة من أعاجيب الحس البشري حين تسامى. وهل كانت تلك الأيام الثمانية عشر في ميدان يناير إلا نوعا من التسامي؟ لكن ما هو السر وراء الارتقاء البشري في هذه الحالة؟

لم يكن المحتشدون في الميدان وقفاً على طبقة واحدة أو طيف واحد من المصريين. لا على نسق تعليمي أو ثقافي أو حضاري واحد، فكل مصر كانت هناك. أبناء وبنات الأحياء الموصوفة بأنها راقية كالمهندسين والزمالك وجاردن سيتي والزمالك ومصر الجديدة والمعادي، وبنات وأبناء الأحياء الشعبية كالسيدة والحسين وقلعة الكبش وبولاق وشبرا والدرب الأحمر، كما كان هناك أبناء المناطق العشوائية وبعض أبناء قرى الجيزة والقليوبية اللصيقة بالعاصمة، إضافة للقادمين من مدن وقرى الدلتا والصعيد. الملامح وأنماط الثياب وتسريحات الشعر والأحجبة وحتى النُقُب والأسدلة، كلها كانت تنطق بالأصول الطبقية المختلفة لمئات آلاف المحتشدين في الميدان يهتفون ويشدون بأغاني الثورة.

شيء مشترك كان يجمع بينهم، حرص على التهذيب والنظافة وتقدير الآخرين والاعتزاز بالذات. هو ذاك: الاعتزاز بالذات، الشعور الشخصي لدى كل إنسان بكيانه المتفرد والمفعم بالكرامة، وفي الوقت نفسه الشعور بتفرد وكرامة الآخرين من حوله، ثم شعور الكل في واحد والواحد في الكل، منظومة

كاملة متناغمة في معزوفة شاملة من الفرح برغم الشدة وقلق الترقب، ابتهاج إنساني لحشود تشعر الآن أنها الأقوى، وهي تستعيد كرامتها من حفنة في الحكم كانوا ينصرفون وكأن هذه الملايين كلها لا أحد " استباحة "هذه هي الكلمة الواحدة التي يمكن أن تندرج تحتها كل ممارسات السلطة التي انفجرت التظاهرات في وجهها وجعلتها تتراجع، بينما الحشود تتمدد وتهدر مثل فيضان جارف، تعلن "نحن هنا"، وتشعر بالبهجة في كينونتها المُستعادة، ومن هذه البهجة تتوالد عروض تلقائية مزهوة بالفرح. مسرح حي ومتحرك وسط زحام الميدان الثائر كان يُقدِم مشاهده مع كل خطوة نخطوها .

نتابع ببهجة واندهاش ما نشاهده، ونتبادل البهجة والدهشة بملامحنا وإيماءاتنا مع الآخرين. لم يعودوا آخرين "صاروا نحن" كلنا نحن. هذا شاب طال شعره وتراكم مثل عش كبير يسكن فيه وجهه الأسمر دقيق الملامح المرحة، علق في رقبته لوحة ورقية تتأرجح على صدره مكتوبا فيها "امشي بقى عايز أروح أحلق" . وآخر يرفع فوق رأسه لافتة مكتوبا فيها "متجوز من 3 أسابيع ومراتي وحشتني. امشي خليني أروح" .

وظلت مشاهد المسرح الحي المرح الذي نشاهده ونحن نتحرك تتوالى أمام عيوننا . وبين الحين والحين كانت الصيحة الجماعية تنفجر بتزامن مدهش. نبضة لاشعورية تلقائية تقاوم الاستئامة أو النسيان "هوَ يمشي.. مش ها نمشي"، ثم غام سطوع الظهيرة فجأة وانعقد الجو، وسادت المدى أهوية باردة مباغتة سرعان ما سكنت، واهمس مطر غزير دفعنا للتلوذ بإحدى خيام المعتصمين.

كانت الخيمة لمجموعة من شباب وشابات مصابي الثورة، تحيط أرجل وأيادي بعضهم الجبائر، وتغطى الضمادات إصابات رؤوس وأعناق بعضهم، وثمة شاب كانت ضمادة مدورة ومربوطة على رأسه تغطى جرح عينه التي فقدها، وكانوا يغنون مع شاب ضرير يعزف على عوده: "يا مصر هانت وبانت كلها كام يوم" . لم يكونوا مُضعضَعين بإصاباتهم، حتى ذلك الشاب الذي فقد عينا من عينيه، كان ضحوكا

ورائقا إلى درجة مدهشة، أتذكر أنهم كانوا ينادونه "جواد"، وقد كان جوادا جميلا للغاية.. لم تخبُ روحه برغم إصابته الجسيمة، وظل مضيئا ويضحك.

https://youtu.be/bW2IRMpVdDA

2. 25 يناير.. من التقديس المضل إلى التبخيس المخل[4]

ناجح إبراهيم

27 يناير 2015

منذ أربع سنوات اندلعت ثورة 25 يناير، وهي أكبر وأضخم ثورة في مصر بعد ثورة 1919.. لتصبح الثورة الرابعة في تاريخ مصر الحديث بعد ثورة عرابي، ثم ثورة 1919، ثم ثورة يوليو 1952.

[4] 6 مقالات من كتاب «المصري اليوم» عن «25 يناير» | المصري اليوم (almasryalyoum.com)

وقد نجحت ثورة 25 يناير في بدايتها نجاحًا كبيرًا وعقد عليها كل المصريين آمالًا عظيمة.. ولكن سرعان ما تحول النجاح إلى فشل وسرعان ما تحول الأمل إلى ألم.. وتحولت الفرحة التي عمت القلوب والنفوس إلى حالة دائمة من الكآبة والحزن في نفوس المصريين جميعًا.. حتى إنني كلما سألت مصريًا لماذا تحزن؟ فيقول: وهل هناك شيء يستحق الفرح.. وتحول حلم «الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية» إلى كوابيس من الدماء والكراهية الاستقطابات الحادة وحرائق المباني والنفوس ورائحة الدماء التي طالت الجميع.

فالثورات كالأدوية لها فوائد حاسمة في علاج أمراض المجتمع.. ولكن لها في الوقت نفسه أعراض جانبية قد تكون خطيرة.. والغريب أن ثورة 25 يناير كلما مر بها الوقت تبدت وتفحشت أعراضها الجانبية للعوام، فضلًا عن الخواص.

لقد رسمت الثورة في بدايتها أعظم سبل التفاؤل في نفوس المصريين، ولكنها سرعان ما تحولت إلى نوبات من اليأس والحزن، خاصة مع الدماء الكثيرة التي سالت عقب الثورة واستمرت حتى اليوم وطالت كل شيء.. فضلًا عن الحرائق المادية التي بدأت تحرق الأقسام ومباني الحزب الوطني وانتهت تحرق كل مقار حزب الحرية والعدالة وأقسام شرطة أخرى وكنائس، ومحافظات، ونيابات، ومحاكم.. وكأن مصر كلها قد احترقت ماديًا.. أما النفوس فقد احترقت بالكراهية العميقة والاستقطاب السياسي الخطير.. فضلًا عن التلاسن والشتائم والتفحش والتخوين.. وزاد عليه شرعنة التفحش من البعض وشرعنة التخوين من خصومهم.

لقد بدأت الثورة في أيامها الأولى كوردة جميلة رائعة لم تلوثها يد عابثة، فأراد الجميع قطف هذه الوردة والاستئثار بخيرها وعطرها دون سواه.. فتمزقت وتساقطت أوراقها بينهم.. فلم تستفد منها مصر ولا شعبها.. ولم يستفد منها أي فصيل أراد أن يقطفها وحده.

لقد بدا الجميع في بداية الثورة مخلصًا للإصلاح ومنجردًا عن الأغراض والأهواء، فلما أتت الثورة أُكلها دبت المطامع في نفوس الجميع.. وأراد كل فريق أن يلتهم كعكة الحكم وحده دون سواه دون أن يدرك أن جهازه الهضمي أضعف من هضمها وتمريرها، فأصيب كل هؤلاء بانسداد معوي.. وموت إكلينيكي.. أو أصابهم الإغماء والألم.. وضاعت الفرصة منهم جميعاً.. وضاعت على مصر فرصة تاريخية للإصلاح الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

كانت ثورة 25 يناير فرصة كبيرة للتوازن بين مؤسسات الدولة التي ترهلت وطغت رغم ترهلها وبين المجتمع المدني الحقيقي الذي تخدم المجتمع تحقق ولا يتنافق السلطة أو تجامل الخارج أو يتربح على حساب الشعارات، وتخدم الفقير والمسكين والأرملة واليتيم والمظلوم والمقهور ومن لا يستطيع الوصول إلى حقه، ويساعد الدولة دون أن يكون ظلًا لها أو ساعيًا للسلطة أو راغبًا في كعكة الحكم.

ولكن كل ذلك ضاع بفعل الجميع.. فالكل أراد مصلحته وأعلى رغباته وتطلع نحو السلطة ولم ينظر لإرساء نظام سياسي ديموقراطي عادل أو نظام للعدالة الاجتماعية أو الحفاظ على مؤسسات الدولة حتى وإن لم تكن تابعة له.. أو الحفاظ على الدولة لأنها أبقى من الجميع أو التدرج في تشجيع الدولة والشعب على الإصلاح السياسي والاجتماع والاقتصاد.

لقد حاول الجميع حرق الجميع.. وهدم الجميع.. وتحول الحب إلى كراهية.. والسلمية إلى مولوتوفية.. ثم إلى رصاص، وتفجير، ودماء، واقتحام.. وتحول شعار «كذا وكذا إيد واحدة» إلى تقطع الأيادي.. وغرق الأواص.. وكلٌ أصبحت يده على الزناد أو المتفجرات مترقباً لقتل الآخر.. وأضحى الإقصاء المادي والمعنوي بعد الثورة وحتى أيامنا أبشع من الإقصاء قبلها.. إذ صار إقصاءً يصاحبه تشويه.. وقد يتبعه تكفير من هذا.. أو يلحقه تخوين من ذاك.

والغريب أن كل الثورات تولد صغيرة ثم تكبر تدريجيًا وتنضج ثم تهرم إلا ثورة 25 يناير . . فقد ولدت عملاقة رائعة نظيفة ثم بدأت تصغر رويداً رويداً وتخفت نورها وبهاؤها . . حتى صارت باهتة الآن في النفوس بفعل فاعلين وليس فاعلاً واحدًا . والغريب في مصر أنها دوماً بين التقديس المضل أو التبخيس المخل . . فقد تم تقديس الثورة في بدايتها . . واليوم يتم تبخيسها وتنجيسها . . وهكذا أكثر الناس لا يعدلون لا في الرضا حيث يعطون من يرضون عنه فوق حقه، ولا في الغضب حيث يبخسون من يكرهون حقه . . فما أجمل دعاء المعصوم «اللهم إني أسألك العدل في الرضا والغضب» .

https://youtu.be/-flWzUhZb4w

3. أيام يناير . . أين ذهبت؟[5]

عمرو الشوبكي

27 يناير 2015

[5] 6 مقالات من كتاب «المصري اليوم» عن «25 يناير» | المصري اليوم (almasryalyoum.com)

أين ذهبت أيام يناير بعد 4 سنوات على الثورة؟ وأين ذهبت أحلامها وطموحات كل من شارك فيها، ومن دعى لها، حتى لو كان عضوا أصيلا في حزب الكنبة؟ المؤكد أن روح الشعب المصري وضميره الحي تجسدا في الملايين التي نزلت ميادين مصر المختلفة، والتعاطف الذي ناله من ملايين آخرين اكتفوا بالمشاركة في احتفالات يوم النحس.

لم يطالب الناس برحيل مبارك وهم في بيوتهم جالسون أو على المواقع الإلكترونية يتثرثرون، إنما كسروا حاجز الخوف ونزلوا في الشوارع في عز قوة الأجهزة الأمنية، وقالوا لا في وجه سلطان جائر بقي حاكما 30 عاما.

والحقيقة أن انتفاضة الشعب أو ثورته العظيمة في 25 يناير كانت حدودها وسقفها الحقيقي إصلاحية، رغم اتساع مشاركة الجماهير بصورة أكبر بكثير من بلاد أوروبا الشرقية، ومع ذلك فقد أنجزت تحولاً ديمقراطياً لأنه لم تتلبسها روح المراهقة الثورية التي أرادت أن تحمل أهداف الثورة ما لم تحمله، وتستطقها بما لم تقله في اتجاه التفكيك والهدم.

مشهد 12 فبراير 2011، أي في اليوم التالي لنحس مبارك: شباب مصر ورجالها ونساؤها ينزلون إلى الميادين لينظفوها ويقبلوا قرار مبارك بأن تتولى القوات المسلحة إدارة شؤون البلاد، ويقبلوا ضمناً أو صراحة أي بديل يأتي من داخل الدولة أو حتى النظام طالما كان من خارج شلة التوريث ورجالات مبارك المقربين.

أيام يناير كان سقفها الأقصى هو إصلاح الدولة وتغيير مبارك وإجهاض التوريث، وحققت عقب 18 يوماً من ثورة الشعب هدفين من أهدافها، وكان أغلب الناس على استعداد أن يقبلوا بديل عمر سليمان حتى شهر سبتمبر (موعد انتهاء مدة مبارك الرئاسية) أو عمرو موسى، أو أحمد شفيق، أو كمال الجنزوري، أو أي شخصية من داخل النظام أو حتى قائد عسكري جريء.

وبقيت المشكلة الكبرى أنه لم يكن هناك نظام إنما «لا نظام»، وأفراد أفشلوا أي فرصة لكي يتقدم أحد من داخل الدولة ويقول سنبدأ من هناك إصلاحا تدريجيا أبدى أغلب الناس استعدادا لتقبله.

أيام يناير تاهت لأن البوصلة غابت عن الجميع، فنظام مبارك الشائخ ودولته المترهلة لم يستطيعا أن يتحولا شعار «الجيش والشعب إيد واحدة» إلى برنامج عمل يضع البلاد على المسار الصحيح، إنما إلى تخبط وسوء إدارة وضعف، دفع بالبعض (من حسني النية) إلى فقدان الثقة في المجلس العسكري والهتاف بسقوط «حكم العسكر».

والحقيقة أن أيام يناير كانت تقول إن هناك طاقة ضغط جماهيري قد فتحت لبدء مسار إصلاحي كانت له نتائج فورية أجهضت مشروع التوريث وأجبرت من بقي في السلطة 30 عاماً على الاستقالة، وأخرى مؤجلة تركت في يد الفاعلين السياسيين ممن كانوا في الحكم أو الشارع وأضاعوها معاً.

البعض لم يهتم بنبض غالبية الشعب المصري وعاش في «جيتو النشطاء» المغلق، وتصور أنه تخدم الثورة حين عيش مصر كلها على مدار أكثر من عام في فعالياته الثورية التي حاصرت الأقسام ومديريات الأمن والوزارات السيادية، ونسي أو تناسى أن من تركوه يصول ويجول في الشوارع والميادين والفضائيات المختلفة قد جعلوه مصدرا رئيسيا لخلق رأي عام غالب من المصريين رافض لممارساتهم، وينتظرون بأي ثمن من تخلصهم من هذه الفوضى والاستباحة الثورية، وخرجت إشارات كثيرة من العباسية ومن تجار وسط البلد تعبر عن سأمها ورفضها لهذه الممارسات، ومع ذلك لم يرها كل من تربى داخل ثقافة الجيتو الذي لا يرى من الأصل المجتمع المصري.

إن تحقيق هدف أقل من طموحات الجماهير يعني أنك لن تفقدها في معركتك من أجل الضغط على النظام من أجل تحقيق باقي طموحاتها، لأن المسار الإصلاحي يرى أنه لابد أن تحافظ على مكون متماسك

من النظام القديم، دستور الدولة ومؤسساتها، قوى بيروقراطية إصلاحية وغير إصلاحية، لكي تبدأ لها مع القوى الإصلاحية الموجودة خارج النظام مسار التحول الديمقراطي.

والحقيقة أن هذا المسار كانت ترجمته العملية تعنى منذ البداية وجود رئيس انتقالي من داخل الدولة (مقابل القائد باجي السبسي في تونس) وتعديل دستور 71 وليس إسقاطه كما طالبت القوى المدنية وليس الإسلاميين في مفارقة صادمة، ثم قواعد دستورية وقانونية لا تسمح بوجود جماعة دينية سرية فوق الدولة ولا تخضع لأي رقابة من مؤسسات الدولة ولها ذراع سياسية مثل الإخوان، وأخيراً إبعاد قيادات الحزب الوطني الفاسدة التي زورت انتخابات 2010 وكانت سببا في ثورة يناير والإبقاء على رجالات «حزب الدولة» الذين اعتادوا أن ينضموا إليه منذ الاتحاد الاشتراكي ثم حزب مصر وحتى الحزب الوطني بجانب شبكات المصالح التقليدية المعروفة في الريف وحتى بعض المدن، بما يعنى أننا سنكون أمام حزب وطني تحصل بحد أقصى على 30% في انتخابات برلمانية نزيهة ولا ينشغل الناس بحله، حتى توزعت عضويته على كل الأحزاب بما فيه الأحزاب المدنية التي ظهرت بعد ثورة يناير.

لقد اكتشفنا بعد عامين من الثورة أن هناك ما يقرب من نصف الشعب المصري صوت لرئيس وزراء مبارك الذين ثاروا عليه (الفريق أحمد شفيق) بما يعنى أولاً أن كل الناس لم يثوروا على مبارك، وأن ثانيا هناك قسماً كبيراً في مصر (مثل أي مجتمع) محافظ لا يقبل فكرة الثورة من الأساس، وهؤلاء اعتبرهم البعض كأنهم غير موجودين حتى اكتشفنا جميعا أنهم الأغلبية وأن جزءاً كبيراً منهم مثل الظهير الشعبي لكل الخطاب المعادي لأيام يناير. إن عدم تحييد الدولة وقسم من النظام القديم لصالح مشروع الإصلاح والديموقراطية قد دفع قطاعات واسعة منهم بعد 4 سنوات على ثورة يناير للانضمام إلى أقصى اليمين وبث طاقة كراهية ضد كل ما له علاقة بأيام يناير نتيجة مسار الفوضى والتخبط الذي تم تحميله لثورة يناير.

الخلل الرئيسي الذي دفع المجتمع المصري ثمنه الكبير هو أنه لم يستلهم نماذج الثورات وتجارب التغيير الناجحة في العالم كله، التي تقوم على أن التغيير والضغوط الشعبية هي من أجل إصلاح نظام قائم (ولو بتغيير أو إسقاط رموزه الفاسدة) وهي طريق النجاح من أجل بناء الديموقراطية ودولة القانون، على عكس طريق تفكيك النظام والدولة وإسقاط كل شيء لصالح الفوضى غير الخلاقة على الطريقة العراقية أو على طريقة بعض الثورات الشيوعية المنقرضة. أيام يناير انكسرت، ولكنها لم تغب، لأنها لاتزال طريق مصر للتغيير، بشرط تقديم صورة جديدة تستلهم الـ 18 يوما الأنبل في تاريخ مصر، وتعترف بأخطائها، وتعمل على بناء بديل أو بدائل سياسية قادرة على الفعل والضغط السياسي على النظام القائم، لأن معركة مصر كما قلنا مراراً هي بالنقاط وليس بالضربة القاضية.

https://youtu.be/AUCAxUpbtPQ

4. مستقبل 25 يناير: جمهورية الاستجابة المبدعة[6]

سمير مرقص

■ مدخل تاريخي لابد منه. . .

[6] 6مقالات من كتاب «المصري اليوم» عن «25 يناير» | المصري اليوم (almasryalyoum.com)

كانت المعادلة السياسية قبل يوليو 1952، تتكون من ثلاثة عناصر هي: القصر والباشوات والإنجليز. في هذا السياق تبلورت طبقة وسطى مدنية بازغة حداثية التوجه. لعبت هذه الطبقة دورا نضاليا من أجل الاستقلال الوطني وتحقيق المواطنة في بعديها السياسي والمدني. ولكن ولأسباب كثيرة أعاقت عناصر المعادلة السياسية حركة الطبقة الوسطى في تحقيق ما تصبو إليه. من ثم حدث التحول الكبير الذي كان رمزه الدال هو التحول إلى الجمهورية في مصر مع يوليو 1952 وتفكيك المعادلة السياسية الثلاثية القائمة. فلقد رأت قوى التغيير، التي ينتمي قوامها الرئيسي إلى الطبقة الوسطى، أنه آن الأوان لإحداث تحولات كبرى سواء في بنية الجسم الاجتماعي أو في النظام السياسي أو في منظومة الإنتاج الوطني.. ولا يمكن أن تتحقق هذه التحولات إلا في ظل نظام جمهوري تحقق بحسب المفهوم السياسي اليوناني القديم: «الجمهورية العادلة».

مرت الجمهورية الوليدة بثلاث مراحل يمكن تسمية كل مرحلة كما يلي:

المرحلة الأولى: يوليو الثورة (1952. 1956)،

والمرحلة الثانية: يوليو الدولة (1957. 1970)،

المرحلة الثالثة: دولة يوليو المضادة (1971. 2011)..

كانت يوليو الثورة مرحلة تثبيت قواعد التغيير المرجو وإصلاح ما أفسدته. خلال الأربعينيات. «برجوازية كانت تلعب خارج الحلبة»، بحسب تعبير صلاح عيسى. فلم تكن نخبة الأربعينيات على مستوى تطلعات الطبقة الوسطى الصاعدة الشابة لذا تسربت من القنوات السياسية المعروفة إلى الحركة اليسارية ومصر الفتاة والإخوان المسلمين وحركة مدارس الأحد والطليعة الوفدية.

وبدأت يوليو تقيم دولتها وعينها على الطبقة الوسطى وما دون. فأقامت بنية اقتصادية هائلة مثلت قاعدة إنتاجية غير مسبوقة في تاريخ مصر الحديث والمعاصر في إطار رأسمالية الدولة وفي ظل شعارات

اشتراكية جسدها الميثاق نظريا والتأميم ماديا . ولكن في المقابل امتد التأميم إلى المجال العام ببعديه المدني والسياسي. ومع اختفاء الزعيم الكاريزما وتسلم السلطة قيادة جديدة رأت ضرورة الانقلاب على ما هو قائم فكانت دولة يوليو المضادة . فغيرت من قاعدتها الاجتماعية ومن توجهاتها الاقتصادية لتكون على النقيض بالتمام مع ما قبل. وكان قانون الانفتاح الاقتصادي هو قاعدة الانطلاق لمرحلة مغايرة امتدت لثلاثة عقود تالية من خلال قوانين لاحقة. كان من نتيجة ذلك هو وصول مصر إلى حالة من التردي على كل الأصعدة. والأهم هو التخلي عن الطبقة الوسطى لتلقى مصيرها . حيث أصبحت السلطة في خدمة ما أطلق عليه: «شبكة الامتيازات المغلقة» التي احتجزت غالبية الثروة العامة للبلاد على حساب الأغلبية مكونة فجوة اقتصادية كبيرة أو ما يعرف بمجتمع الخمس.

■ تناقضات.. تناقضات.. تناقضات...

يمكن القول إن حصاد الجمهورية بتجلياتها الثلاثة هو عدد من التناقضات الحادة التي أمسكت بالجسم الاجتماعي المصري وأظنها تكاد تشله. تناقضات في شتى المجالات وبكل الصور. تناقضات ظهرت مع دولة يوليو عندما مالت للعدالة الاجتماعية على حساب الحريات. وعندما انحازت يوليو المضادة إلى القلة الثورية على حساب الأغلبية بما فيها الطبقة الوسطى التي مثلت قوامها الأساسي في البدايات. وعندما قبلت نخبة الاستقلال الوطني بالتبعية المطلقة. كذلك التأكيد المستمر على الديموقراطية في ظل قوانين مقيدة. والتمسك بالحداثة الشكلية والرجوع بمصر إلى ما قبل الحداثة من خلال الترويج لمفاهيم «كبير العائلة» و«أخلاق القرية». وبعد مسيرة وطنية في مواجهة الاستعمار ثم بناء اقتصاد وطني مستقل قدر الإمكان، كان من نتيجتها دمج المصريين على اختلافهم على قاعدة المواطنة، لجأت السلطة إلى استعارة فكرة الملة والطائفة حيث التعامل مع المجموعات النوعية ككتلة من خلال «كبيرها»: عمال مصر من خلال اتحادها العام الحكومي وأمينه، الأقباط من خلال المؤسسة الدينية... إلخ.. وبالطبع رافق ذلك

تفكيك القاعدة الإنتاجية التي تم النضال من أجلها . وبالرغم من الحرص على مدنية الدولة إلا أنه تم توظيف الدين سياسيا بشكل غير طبيعي، فالسلام مع إسرائيل كان بفتوى دينية وقانون تنظيم الإتجارات كان بفتوى دينية أيضا، وهكذا . وتم التخلي عن التقليد المصري الضابط للمسافة بين ما هو ديني ومدني. كذلك بدلا من دعم دولة القانون يتم اللجوء إلى العرف. نصوص دستورية تؤكد المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص وقوانين مناقضة معها وواقع مؤسسي ظالم (أو ما أطلقت عليه بنى/مؤسسات الظلم والاستبداد) في مجالات عدة يؤكد أن من معه تحصل على الخدمة ومن ليس معه لن تحظى بأي شيء، والنتيجة العودة إلى الجماعات الأولية لتأمين الخدمات. بيد أن هذا لم يمنع حدوث كوارث في مجالات الصحة والتعليم والتأمين. . . إلخ. . ولا يمكن نسيان اختلال توزيع التنمية بين الشمال والجنوب وبين المدن والريف وظهور ثنائية: «الكومباوندز» (المجتمعات المغلقة) في مواجهة «العشوائيات» وهي ظاهرة دالة على حالة الاختلال العميقة أو التناقض المجتمعي الحاد الذي بلغته مصر.

كانت هذه التناقضات وغيرها الكثير والكثير هي القاعدة التي انطلقت منها الدورات الاحتجاجية المتنوعة منذ 2004:

أولا: الدينية نتيجة الغبن الذي تعرض له الأقباط من خلال سجال ديني حاد ونزاعات قاعدية متكررة وعنف مادي،

ثانيا: السياسية والمدنية والتي تمثلت في حركات كفاية والجمعية الوطنية للتغيير، ومواقف المثقفين التي أعلنت موقفا حاسما في مارس 2005 من خلال بيان تاريخي (تشرفت بالتوقيع عليه)،

وثالثا: الفئوية والتي أصبحت دورية وممتدة في ربوع مصر. . أقول إن هذه الدورات قد تكثفت وتقاطعت وتآلفت معا لتكون نواة حراك 25 يناير بمطالبه البسيطة والمركبة في آن واحد: العيش/الخبز/

العدالة الاجتماعية.. الحرية.. الكرامة الإنسانية.. والتي أحدثت تحولات كبيرة بكل المقاييس.. (راجع دراستنا الطبقة الوسطى و25 يناير. قيد الطبع. كذلك كتابنا المواطنة والتغيير).

■ تحولات نوعية كبرى... ربما لأننا لا نزال في لب عملية التحول لم ندرك بعد حجم التحولات التي شهدتها البلاد أراد المقاومون أو لم يريدوا.. فالمقارنة التاريخية بين كل الثورات والانتفاضات السابقة على 25 يناير وما جرى خلالها لا تزال تشير إلى أن جديدا قد طال السياق المصري تصعب معه العودة إلى الوراء.. جديدا يرقى أن نطلق عليه «تحولات كبرى» (راجع دراستنا: تحولات كبرى وإعاقات خطرة).. ويمكن إيجازها في التحولات التالية:

التحرك القاعدي للمواطنين: ممارسة المواطنة فعليا، مواجهة النظام الأبوي.

■ إسقاط القداسة والعصمة عن السلطة/ الحاكم.

إسقاط الشمولية. استعادة ملف العدالة الاجتماعية ليكون حاضرا بقوة في كل ما تحكمنا من استراتيجيات وسياسات. أظن أن كل تحول مما سبق نحتاج منا إلى تأمل ووقفة متأنية لفهم دلالته وتجلياته بدقة.. وعليه أصبح علينا في لحظة التحول التاريخية التي نعيشها والتي لا تزال تفاعلاتها حية مهما طال اليأس البعض، أو أراد البعض أن يعيد عقارب الساعة إلى الوراء، فما زال الحراك مستمرا ومفتوحا.. أقول علينا أن نعنى بتجديد الجمهورية، كيف؟

■ نحو جمهورية عادلة...

قبل الحديث عن طبيعة الجمهورية العادلة ومقوماتها، لابد من الإشارة إلى أن حراك يناير قد نجح في خلخلة البنية السياسية المصرية.. وذلك بإحداث اختلالات في منظومة علاقات القوة التي ظنت النخبة الجديدة (نخبة الليبرالية الجديدة) بأنها قد سادت وباتت أمرا واقعا لا يمكن تغييره وأنها السبيل الوحيد للنهوض بمصر وكانت النتيجة هي الوصول بمصر إلى مجتمع الخُمس واحتكار الثروة في أيدي القلة الثرية

وغياب التوزيع العادل للثروة العامة للبلاد . . إن الحراك الثوري الذي جرى في مصر لم يكن حراكا نمطيا على شاكلة الثورة الفرنسية أو ما تلاها من ارتدادات ثم ثورات أخرى. إنه «حراك مركب»، تداخلت فيه عناصر عدة منها: الجيلي، والطبقي، والمكاني، والجهوي، والديني، والمذهبي، والجنسي. حراك تم على مراحل واتخذ أشكالا مبدعة من الاحتجاج في ظل لحظة معرفية وتقنية يسرت للطليعة الرقمية الشبابية أن تؤمن تغييرا غير مسبوق وفريد. حراك في مواجهة عقود من الاستبداد السياسي والديني والثقافي، ومن ثم لابد أن تكون مهمتنا الأولى هي تجديد الجمهورية. . تجديد يعالج تناقضات واختلالات جمهورية يوليو بتجلياتها المتعاقبة. تجديد يؤمن تجاوز القديم وعدم تكرار السياسات التي ثبت فشلها وإنما تغليب كل ما تحقق «الجمهورية العادلة» التي تنسم بمقومين أساسيين هما:

أولا: «حل التناقضات الثانوية».

ثانيا: «الاستجابة المبدعة للتحولات».

إذن، جمهورية جديدة عادلة تحل وتبدع:

أولا: المسألة الاجتماعية. الاقتصادية،

وثانيا: تعمل على دمج الكتلة الشبابية التي تمثل غالبية المواطنين (50% من السكان تحت سن الـ 25) ودراسة فشل الكيانات القائمة على استيعابهم وعدم اهتمامهم بالإلحاد بعد عقود من التدين المفرط لأن وجود إلحاد في الحقيقة يعني إدانة للمؤسسات والحركات الدينية وليس إدانة للشباب.

وثالثا: تجديد الأفكار والمؤسسات بالقيم الحداثية التي تطلق القدرات الإبداعية.

ورابعا: تحقيق العدل على كل الأصعدة.

وخامسا: تحديث المؤسسات في العمق ومواكبة العصر.

وسادسا: المصالحة بين الجبلاوي وعرفة (إذا ما استعرنا نجيب محفوظ).

وسابعا: بناء دولة المواطنة.

وثامنا: أن تكون السلطة منفتحة وليست مغلقة لتواكب حركية المجتمع بمكونه الشاب الرئيسي، ومن ثم لابد من إطلاق الحرية للمجتمع والحساب والمراجعة عند الخطأ.

وتاسعا: القناعة أنه لن يتم التحول الديمقراطي والتقدم بمصر إلا على قاعدة الشراكة الوطنية دون إقصاء. كل 25 يناير وأنتم بخير.. والمجد لشهداء التغيير الذين منحونا الاستمرار والأمل.

https://youtu.be/oUaR-gN6BGg

5. في فلسفة ثورة 25 يناير.. وخصائصها الأربع[7]

وحيد عبد المجيد

كانت الثورة الفرنسية 1789 هي الأولى في سلسلة ثورات شعبية تحررية تلقائية تعاقبت في العالم على مدى قرنين وربع قرن. وتُعد ثورة 25 يناير إحدى أهم حلقات الجيل السادس من هذه الثورات، التي اندلعت دون قيادة تخطط لها وتوجهها. وأهم ما تجمع بين الثورات من هذا النوع هو مسارها المتعرج

[7] 6 مقالات من كتاب «المصري اليوم» عن «25 يناير» | المصري اليوم (almasryalyoum.com)

الذي يمتد لفترة طويلة من الزمن عبر خطوات إلى الأمام وأخرى إلى الوراء، وفي ظل صراع شديد بين الثورة والقوى المضادة لها .

ويقول لنا التاريخ إن هذه الثورات تنتصر في النهاية على القوى المضادة لها، حتى إذا بدا الأمر غير ذلك في البداية. وهي تنتصر عادة بالنقاط وليس بضربة قاضية. وهذا هو أهم ما يفصل بين الثورات الشعبية التحررية مثل ثورة 25 يناير من ناحية، والانقلابات العسكرية التي قد يتحول بعضها إلى ثورات، والثورات العقائدية والأيديولوجية التي يقودها تنظيم قوى حديدي من ناحية أخرى.

وإذا لجأنا إلى الاستدلال التاريخي لفهم التعقيد والالتباس اللذين يحيطان ثورة 25 يناير في ذكراها الرابعة، يمكن أن نستعيد ما كانت فيه فرنسا بعد أربع سنوات على ثورتها، أي في 18 يوليو 1793، لنقارن ونستوعب الدروس دون إغفال كل أوجه الاختلاف.

كان الملك لويس السادس عشر الذي اندلعت الثورة ضد نظامه مازال قابضاً على العرش، وقادراً على المناورة في ظل صراع مهول بين الثورة وأعدائها من ناحية، وبين بعض القوى الثورية نفسها من ناحية أخرى. وكانت وثيقة حقوق الإنسان والمواطن، الصادرة في 26 أغسطس 1789 (بعد شهر واحد من الثورة) حبراً على ورق، وكذلك دستور 1791 الذي نقل فرنسا –على الورق أيضاً– من الملكية المطلقة الطاغية إلى ملكية دستورية.

كان الالتباس طاغيا في يوليو 1893، قبل عامين على إنجاز أول خطوة إلى الأمام على الأرض- وليس على الورق- وهي إعلان الجمهورية الأولى، التي انهارت بسرعة في خطوة ارتدادية كبيرة (ثورة مضادة) أعادت الملكية مرة أخرى. وظل الصراع سجالاً في مسار متعرج استمر لفترة طويلة إلى أن حققت الثورة أهدافها في الحرية والمساواة والمواطنة والكرامة الإنسانية.

وهذا هو المسار العام الذي سلكته مختلف الثورات الشعبية التحررية بكل ما بينها من اختلاف في الظروف والتفاصيل. ولا تخرج ثورة 25 يناير عن هذا السياق، لأنها حلقة في سلسلة الثورات الشعبية التحررية. ولذلك فهي تتسم بخصائص أربع رئيسية مرتبطة بطابعها هذا.

فهي – أولاً – فعل استثنائي يلجأ إليه الشعب نتيجة غلق كل أبواب الإصلاح، وبسبب إصرار نظام الحكم على إنكار واقع يتضح بأن التغيير بات مسألة حياة أو موت لمجتمع تعرض لتجريف شامل. فلا تندلع الثورة إلا حين يعم اليأس من الإصلاح، وهذا هو ما حدث في 25 يناير والأيام التالية له.

وثورة 25 يناير – ثانياً – هي رد فعل شعبي على تراكم المشاكل والأزمات المترتبة على سياسات نظام خنق المجتمع، وخرّب اقتصاده لمصلحة شبكة مصالح نهبت البلاد والعباد، ونشر فيه الفساد من أعلى إلى أسفل، وخلق بالتالي عوائق هائلة أمام التغيير الذي تستهدفه هذه الثورة. ويقول لنا التاريخ، هنا، إن التغيير عن طريق الثورة أصعب وأشق وأكثر تكلفة منه حين تحدث عبر الإصلاح التدريجي.

ومن خصائص ثورة 25 يناير – ثالثاً – طابعها العفوي الذي تحكمه قانون «التراكم الكمي والتحول النوعي»، فهي تمثل تتويجاً غير مقصود ولا متوقع لسلسلة احتجاجات شعبية توسعت على مدى ست سنوات، ونهلت من خزائن الظالم المتزايدة، فلم يكن ما حدث في 25 يناير 2011 في بدايته إلا حلقة في تلك السلسلة، قبل أن يتبين أن تراكم الاحتجاجات بلغ المبلغ الذي يتيح تحولاً نوعياً (من الاحتجاج إلى الثورة).

وهذا التحول العفوي غير المخطط تحدد الخصيصة الرابعة للثورة، وهي أن مقدماتها لا تسمح بتوقعها. وقد أثبتت ثورة 25 يناير مجدداً أن الصورة التي تظهر على سطح المجتمع المحكوم بقبضة من حديد تكون خادعة، لأنها تخفي حالة اختمار على الطريقة البركانية في طبقات عميقة اجتماعية وسياسية من وجدان الشعب. ومؤدى هذه الخصائص الأربع للثورة أن الناس لا يعرفون أنها هي الثورة إلا وهم في قلبها،

ولذلك فعندما اندلعت ثورة 25 يناير لم يكن أحد مستعداً لخطة لليوم التالي لها، الأمر الذي أدى إلى ارتباك واضطراب في مسارها الذي مازال في بدايته. وفي هذا المسار، لا تنتص الثورة لمجرد أنها قطعت خطوة إلى الأمام، كما أنها لا تُهزم حين تُعاد خطوة، أو حتى خطوات، إلى الوراء، ففي كل خطوة، سواء تقدمية أو ارتدادية، دروس وخبرات، فمعضلة ثورة 25 يناير، كغيرها، تكمن في التناقض الذاتي الكامن في بنيتها، لأن الوعي الذي يقترنها يصطدم بالاضطراب المجتمعي الضروري الذي يترتب عليها، فمن شأن هذا الاضطراب أن تخلق الالتباس الغالب الآن في الذكرى الرابعة للثورة، وينطوي الالتباس بطابعه على تشوش واختلاط في الأوراق كما في المواقف، على نحو يعطل عملية تراكم الوعي واستكمالها. ولذلك تُعد معركة الوعي هي الأكثر تأثيراً في تحديد المدى الزمني اللازم لتحقيق أهداف الثورة، فيرتبط هذا المدى بقدرة القوى الحية في المجتمع على استكمال الوعي الجنيني الذي أتاح اندلاع الثورة، ومقاومة الحملات المضادة التي لا تتوقف سعياً إلى مسخ ما يكتسبه الناس من وعي.

غير أنه رغم كل ما تملكه القوى المضادة للثورة في هذا المجال، فهي تستطيع عرقلة عملية استكمال الوعي العام لبعض الوقت وليس طوال الوقت. ورغم أن مسخ الوعي أسهل من نشره، تظل تفاعلات الواقع المعيش أقوى أثراً من الصور والرسائل الإعلامية التي تعتمد عليها القوى المضادة للثورة.

ورغم أن خطر الإرهاب يُمكن آلة طمس الوعي من العمل بلا هوادة، ويبدو بمثابة ضمان لفاعليتها، إلا أن اعتمادها المتزايد عليه يُمثل نقطة ضعف فيها. فالحالة التي تعتمد عليها هذه الآلة لا تختلف في جوهرها، وإن اختلفت في كثير من تفاصيلها، عن تلك التي رُفع في ظلها شعار (لا صوت يعلو فوق صوت المعركة)، ثم تبين بعد سنوات أن ارتفاع الأصوات الحرة في المجتمع هو السبيل إلى كسب تلك المعركة (في حرب 1973 المجيدة). وينطبق ذلك على أي معركة، ولذلك ربما يقترن الانتصار في معركة الإرهاب الراهنة بالتقدم نحو تحقيق أهداف الثورة، وإحباط القوى المضادة لها بشقيها، فهناك قوى مضادة تسببت

سياسات النظام الذي تحلم بإعادة إنتاجه في خلق البيئة المنتجة للإرهاب، وثمة قوى مضادة أخرى تدعم الممارسات الإرهابية وهي تحلم باستعادة السلطة بعد أن أسقطها الشعب. وإذا كان الالتباس السائد اليوم يدفع إلى الشكك في إمكان تحقيق أهداف الثورة، ويؤدي إلى تشاؤم كثير ممن لامست أحلامهم السماء يوم 11 فبراير 2011، فهذا لأنها ما زالت في مرحلة مبكرة من مسارها الطويل ضمن حركة التاريخ التي تفيد بأن هذه الأهداف ستتحقق في النهاية، حتى إذا بدا الأمر غير ذلك في البداية.

https://youtu.be/MRI8pL-ONxo

6. عن الثورة المصرية[8]

الدكتور مصطفي النجار

كلنا أطلقنا مجازاً على ما حدث في 25 يناير 2011 ثورة، وأكثفينا بذلك دون أن نتأمل في المعنى الحقيقي لكلمة ثورة التي تعني حدوث تغير جذري في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

[8] 6مقالات من كتاب «المصري اليوم» عن «25 يناير» | المصري اليوم (almasryalyoum.com)

وتغير القيم الحاكمة للمجتمع على جميع المستويات، وكذلك إعادة ترتيب وتنظيم العلاقات بين المؤسسات والشعب في إطار عقد اجتماعي جديد ينشأ في مناخ صحي يدرك به الحاكم أنه خادم صغير عند شعب كبير، وتتآزر كل المؤسسات وأجهزة الدولة لخدمة المواطنين، وتذليل الصعاب من أجل تحسين حياتهم والنهوض المستمر بهم.

لا يعني هذا التقليل من قيمة ما حدث في 25 يناير وما أتبعها لأنه سيظل حدثا إنسانيا فريدا كسر الناس فيه حاجز الخوف وأدركوا أنهم يستطيعون إسقاط حاكم مستبد إذا قرروا ذلك واجتمعوا عليه، صدق المصريون أنفسهم وتيقنوا من قدرتهم على الفعل وفرض إرادتهم على الجميع وكسروا جلاديهم الذين لاذ بعضهم بالفرار، وقتلوا بعض آخر، وكمن فريق ثالث، ولم يعد هؤلاء جميعا إلا حين ارتفع صوت الثورة المضادة وبدأت حملة التطهر والتلميع المبتذل لمجموعة من القتلة وسارقي قوت المصريين، وإعادة تقديمهم للناس كمظلومين وضحايا !

لذلك إذا أعدنا قراءة المشهد الحالي بمعطياته المختلفة سندرك أن ما حدث بكل إنصاف وبلا جلد للذات هو إرهاصات الثورة، وإذا لم تكن قابلا هذا التوصيف دعنا نقل إنها ثورة بدأت لكنها لم تكتمل حتى الآن ومازالت تصنع التراكم بمرور الأيام حتى تصل يوما ما ليتطابق التوصيف مع منجزات الواقع والنتائج النهائية.

قُم الآن باختزال أحداث أربع سنوات مضت منذ لحظة البداية في 2011 حتى الآن، وتعامل معها على أنها جولات ومحطات ستتبعها جولات ومحطات أخرى لن تتخيل إمكانية وقوعها، ولكن إذا عجز خيالك عن التحليق في هذا الأفق فاسأل نفسك: هل كان هناك أحد في 2010 يعتقد إمكانية وصول الإخوان للسلطة عبر صناديق انتخابات نزيهة؟ وهل كان أحد يتخيل في نهاية 2012 إمكانية سقوط حكم الإخوان؟ وهل كان أحد يتخيل قبل 2014 أن نظام مبارك ورموزه ومخبريه وصيانه سيخرجون على

الشاشات ليعطونا دروساً في الوطنية، ويتهموا الثوار بالعمالة وتدمير الوطن بعد أن بناه هؤلاء اللصوص والقتلة؟

لم يتخيل أحد فيناً كل ما مضى من أحداث غريبة وغير متوقعة، لذلك فقياساً على هذا النسق يمكنك الآن تخيل أي شيء قادم لأن الأرض لم تستقر حتى الآن تحت أقدام أحد، ومازال الدافع والصراع مستمراً داخل السلطة وخارجها، ومازال المواطن- الذي هو عماد هذا الاستقرار المنشود- غير راض عن الجميع، ويشعر بأن الكل خذلوه ولم يصنعوا ما يغير حياته للأفضل وينهي معاناته وبؤسه.

شرارة الثورة التي اشتعلت في 2011 مازالت مستمرة تحرق كل يوم مزيداً من الحطب، سواء كان الحطب من خصومها أو حتى ممن انتسبوا إليها يوماً، ثم تنكبوا الطريق وتلونوا وانضموا لصفوف الثورة المضادة، الثورة محرقة لن تنطفئ نارها قبل أن تحرق كل ما يعوق المستقبل، لذلك فالبشرى لمن أصابهم اليأس والوهن أن القادم أفضل رغماً عن الجميع.

الأطفال الذين كانوا بالمرحلة الإعدادية في 2011 يتأهبون الآن لدخول الجامعة ويحملون أحلام جيل واعد وجديد قادم بعزم ووعي لا يمكن تزييفه ولا الالتفاف عليه، أمامنا جيل يعقبه جيل لا يعنيه كل موجات التطبيل، ولا يرضى محاولات الإخضاع والقهر، ولا يوجد لديه ما تخسره لأنه يعلم أن مستقبله مرهون بنجاح الثورة وحدوث التغيير الجذري الذي يمهد له سبل الحياة الكريمة في هذا الوطن. الثورة تنفي خبثها، وتلهب كيرها، وتنتقي أبناءها من الثابتين على المبدأ والمتمسكين بالحلم والقابضين على الجمر، تذوب الآن الانتماءات وتسقط الشعارات، وتبقى الانحيازات الواضحة تحدد الوجهة والاتجاه، أينما تكونوا فولوا وجوهكم نحو الحرية، الحرية قدر أصاب هذا الوطن ولا فكاك منه، نحن لا نتوهم ولا نتخيل، بل بداخلنا يقين قطعي بأن الغد تحمل البشريات والفرحة باكتمال الحلم، قد يأخذ هذا شهوراً أو سنوات أو عقوداً لكنه حتمي الحدوث، وإن غداً لناظره قريب.

https://youtu.be/xNIF03WCtrA

غناء علي الحجار لثورة 25 يناير 2011

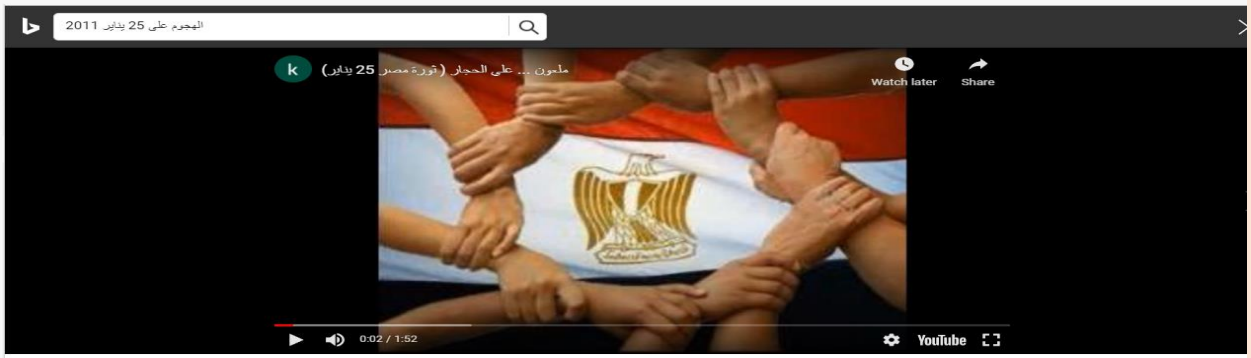

https://youtu.be/0kqDy4izp_o

25. يناير . ثورة الشعب المصري[9]

د . عبد المنعم المشاط

لقد قام الشعب المصري في 25 يناير 2011 بثورة فريدة تعد إحدى العلامات المميزة لعلم الثورات في القرن الحادي والعشرين، إذ تشترط النظرية التقليدية للثورة وجود قيادة وبرنامج تفصيلي للانتقال بالمجتمع جذريًا إلى مرحلة جديدة،

إلا أن الإسهام الحقيقي للشعب المصري في نظرية الثورة تكمن في أمرين؛ الأول: أن وسائل التواصل الاجتماعي قامت بدور القيادة، وذلك بتعبئة الجماهير وتنظيمها وتثويرهم للخروج بالملايين ضد النظام

[9] http://www.ahram.org.eg/NewsQ/331062.aspx

القائم آنذاك، والثاني: إن الشعارات التي رفعت في ميدان التحرير والميادين الأخرى حول الخبز والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية حلت محل البرنامج التفصيلي، وشكلت تحديًا حقيقيًا لأي حكومة من أجل تحويلها إلى برامج وسياسات قابلة للتطبيق، وكنت أتوقع وغيري أن تفخر النخبة السياسية والفكرية والاعلامية المصرية بهذا الإسهام العلمي والعملي غير المسبوق لأدبيات علمي السياسة والاجتماع السياسي.

بيد أن بعض السياسيين وبعض المحسوبين على النخبة العلمية المصرية، والذين فشلوا فشلًا ذريعًا في تقديم النصح الأمين لنظام مبارك وبعض العناصر الإعلامية غير المبهرة، بدأوا بعد ثورة 30 يونيو، والتي تعد امتدادًا عضويًا لثورة 25 يناير، في الهجوم الحاد عليها والتقليل من أهميتها ودورها في كسر حاجز الخوف لدى الشعب المصري، وفي الدفع به إلى المشاركة السياسية الفاعلة، والتي كانت قد انزوت تمامًا فيما سبق، ومما يسيء إلينا أن ينظر البعض إلى ثورة 25 يناير على أنها «مؤامرة» خارجية وأن من قاموا بها تم تصنيفهم، من جانب هؤلاء، باعتبارهم إما خونة أو عملاء، وقد وصل التطاول على الثورة بالبعض إلى حد اعتبارها «مؤامرة» كمؤامرة 11 سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة، وهناك فارق كبير بين تقييم وانتقاد ومعارضة ثورة 25 يناير وهو حق أصيل لمن لم يشترك فيها أو من أضيروا منها، وبين تخوين المشاركين فيها وشيطنة قياداتها الشابة والنشيطة فيمن شارك فيها؛ فالقيم التي دعت إليها الثورة تتضمن الحرية في الاعتقاد والتعبير والتنوع في الآراء، ولكنها لا تشمل التخوين والشيطنة والهدم، ومما يشعر المرء بالاطمئنان، رغم هذا التطاول الحاد على أهم إنجازات الشعب المصري في بداية القرن الحادي والعشرين، فإن هذا التطاول لم يأتِ من شخصيات عامة أو سياسيين أو علماء ذوي حيثية أو مصداقية، ولكنها أتى ممن كانوا مرتبطين بنظام مبارك، والذي أودت به الثورة، وكانت لديهم معه مصالح اقتصادية ومزايا عينية يشعرون بالحزن الدفين على فقدانها، ومن ثم؛ يتطلعون إلى عودتها مرة أخرى،

وهم بذلك يتجاهلون التغييرات الجذرية التي طرأت على العلاقة بين الحاكم والمحكوم في مصر، سواء تلك التي وردت في دستور 2014، والذي أشاد بثورة 25 يناير بكل وضوح ووافقت عليه الأغلبية الساحقة من الشعب المصري، أو تلك الكامنة في الشعب المصري، وبصفة خاصة الشباب منه، ولاشك أن وقوف الجيش المصري إلى جانب الثورة، وذلك بالنزول إلى الميادين وحماية المتظاهرين، يعطيها قوة ومصداقية؛ فلا يمكن أن تقوم القوات المسلحة بالوقوف إلى جانب مؤامرة خارجية تستهدف الوطن، إن من يتطاولون على ثورة 25 يناير يستهدفون القوات المسلحة المصرية التي وقفت أيضاً إلى جوار ثورة الشعب في 30 يونيو للتخلص من الاستبداد الديني.

لقد فتحت ثورة 25 يناير باب التغيير الجذري على مصراعيه، وأكدت أمرين متلازمين؛

أولهما – أن إرادة الشعب المصري تقف فوق أي إرادة باعتباره صاحب السيادة،

وثانيهما – إن الشباب المصري الذي قام بثورة 25 يناير هو ذاته الذي عزل القوى الإخوانية إلى غير رجعة من على عرش مصر،

وفي هذا الإطار، لابد أن نذكر هؤلاء المتطاولين على أن شباب تمرد، والذي قاد بفاعلية عملية النهضة الشعبية السياسية ضد الحكم الإخواني التسلطي، هم من شارك بادئ ذي بدء في ثورة 25 يناير، وهكذا؛ فإن المهم في تحليل خصائص الشعب المصري في السنوات الثلاث المنصرمة هو تأكيد الطبيعة التراكمية لما قام به، وبصرف النظر عما يمكن أن تسفر عنه المحاولات الراهنة من بناء تحالفات وتكتلات وائتلافات من أجل الدخول في الانتخابات البرلمانية، وبصرف النظر أيضاً عن تشكيل البرلمان القادم، وما إذا كان سيشهد وجودا إخوانيا أو من قوى الحزب الوطني المنحل؛ فإن الحقيقة الجلية تكمن في أنه إذا لم يستجب هذا البرلمان لتطلعات الشعب المصري وطليعته الشبابية؛ فإنه لن يستطيع الاستمرار.

وتشير التجارب الدولية في كوريا الجنوبية وألمانيا والصين وماليزيا وغيرها إلى أن مراحل التحول الكبرى في تاريخ الأمم تستدعى القوى التكاملية النارتخية للشعوب بغرض الاصطفاف الوطني في مواجهة التحديات الكبرى، وعلى رأسها تهديدات الأمن القومي، وتكتل تلك القوى تمهيدًا للانطلاق الاقتصادي، وهو ما نطلق عليه الإجماع الوطني.

إن الفشل الذريع لنظام مبارك وحواريه في إدارة دولة عصرية قوية تثاقلها الأجيال هو المحرك الرئيسي لثورة 25 يناير، كما أن الاستبداد الديني وسياسة الإقصاء كانتا وراء قيام ثورة 30 يونيو، وإذا كان من الطبيعي أن يشن المعزولون بقواعد ثورتي يناير ويونيو حملة شعواء على ثورة الشعب المصري استجابة لشعورهم بالفشل والإحباط؛ فمن الطبيعي أيضًا أن يدافع الشعب المصري خصوصًا الشباب منه عن ثورة 25 يناير، والتي أشعلها برغبته وشارك فيها باختياره واستشهد من أجلها طواعية بهدف إقامة دولة عصرية على أسس من الشراكة الوطنية والعدالة الاجتماعية والديموقراطية الحقة.

https://youtu.be/XiKCDlHhl90

https://youtu.be/aX5xl5085GU

أسباب ثورة 25 يناير 2011 (فيديو مبتكر)

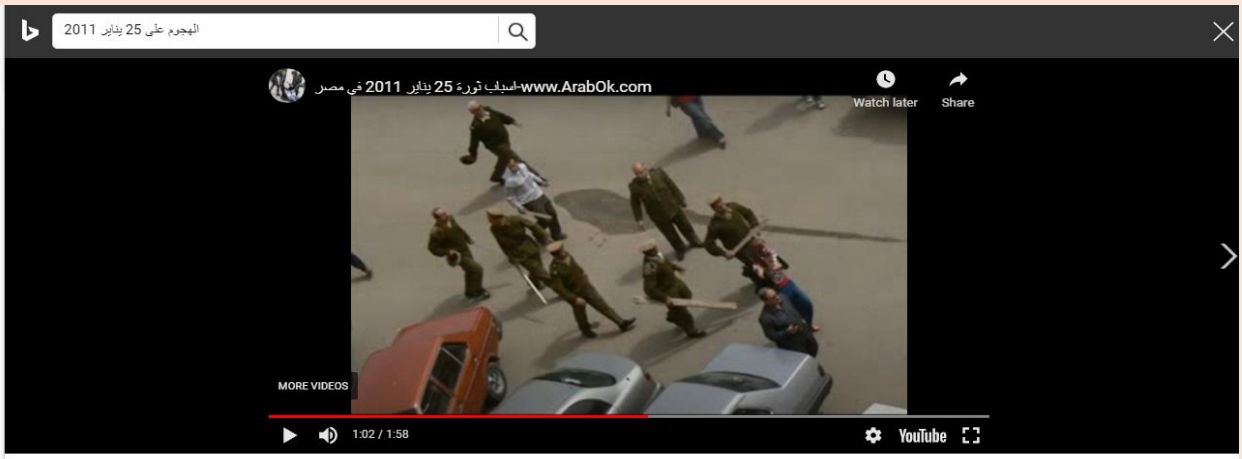

https://youtu.be/uYzBOYL34gM

ثورة 25 يناير المصرية في ضوء التغير العالمي[10]

السيد يسين

23 يناير 2016

عشنا لحظة تاريخية فريدة تمثلت في ملاحظة وقائع ثورة 25 يناير لحظة وقوعها، ومتابعة تشكلها وتطورها من يوم لآخر، مما يدل على أن الفعل الثوري الذي بدأ في كانون الثاني (يناير) 2011 أدى إلى تفاعلات معقدة وصراعات سياسية بالغة الحدة والعنف.

ولعل أبلغ دليل على ذلك إسقاط الحكم الديكتاتوري لجماعة «الإخوان المسلمين» في 30 حزيران (يونيو) 2013 وعزل الرئيس محمد مرسي والقبض على زعماء الجماعة ومحاكمتهم على تحريضهم على

[10] http://www.alhayat.com/article/837030/

العنف. وما تلا ذلك من إعلان خريطة الطريق في 3 تموز (يوليو) وإصدار دستور جديد وانتخاب عبد الفتاح السيسي رئيساً للجمهورية وتشكيل مجلس نواب جديد.

ومما لا شك فيه أن ثورة يناير أحدثت في التاريخ المصري، بل –ومن دون مبالغة– في التاريخ العالمي قطيعة تاريخية، Historical rupture مع الزمن الذي سبقها. والقطيعة التاريخية مصطلح علمي يعني الإشارة إلى تاريخ فاصل بين عصرين، أو بين نظامين سياسيين.

وتحدث القطيعة حين تتغير طبيعة المجتمع، كما حدث في الانتقال من المجتمع الزراعي الإقطاعي في أوروبا إلى المجتمع الصناعي، ومن الانتقال في القرن العشرين من نموذج المجتمع الصناعي إلى نموذج مجتمع المعلومات العالمي global information society ، بحكم ثورة الاتصالات العظمى وفي قلبها شبكة الإنترنت، وبروز أدوات الاتصال الاجتماعي الجديدة مثل المدونات Blogs والفاسبوك والتويتر وغيرها، والتي كانت آليات أساسية لثورات الربيع العربي.

وإذا كان اعتبارنا أن ثورة 25 يناير تمثل في التاريخ المصري المعاصر قطيعة تاريخية بحكم إسقاطها النظام السلطوي الذي ساد في عصر حسني مبارك لثلاثين عاماً كاملة، وبداية الانتقال إلى النظام الديموقراطي، فإن السؤال الأهم: لماذا قلنا إنها تمثل أيضاً في التاريخ العالمي قطيعة تاريخية؟

لو عدنا إلى بعض الكتابات الغربية المهمة التي تناولت بالتحليل ثورة 25 يناير وغيرها من ثورات الربيع العربي لوجدنا –على سبيل المثال– مفكرين من أبرز المفكرين الماركسيين في العالم المعاصر وهما أنطونيو نيغري ومايكل هاردت (مؤلفا الكتاب المهم «الإمبراطورية») يقولان في مقالة لهما إن ثورة 25 يناير المصرية يمكن أن تكون إيذاناً بتجديد شباب النضال التحرري ضد الرأسمالية المعاصرة. وذلك لأنها عن طريق حشد ملايين المواطنين في «ميدان التحرير» وفي ظل شعارها الأثير «سلمية سلمية»، استطاعت أن تسقط واحداً من أعتى النظم السلطوية في العالم العربي. وأشارا إلى أن بعض

التظاهرات التي اندلعت في الولايات المتحدة الأميركية خصوصاً ضد «وول ستريت» رمز الرأسمالية العالمية العاتية، استوحت بعض أساليبها مما دار في «ميدان التحرير» بالقاهرة.

وحين قامت الثورة المصرية أدركتُ مبكراً أنه لا يمكن دراستها بالطريقة التقليدية في العلوم الاجتماعية، ولذلك ابتدعتُ منهجاً يقوم على دراسة وتحليل وقائع الثورة في صعودها وهبوطها بطريقة التنظير المباشر للواقع من خلال تحليلات لحظية نشرتها في مقالات أسبوعية في جريدة «الأهرام» لملاحقة وتحليل أحداث الثورة في تعاقبها السريع. ومن هنا كان لابد لي كباحث في علم الاجتماع أن أصوغ إطاراً نظرياً يسمح لي بتغطية كل أبعاد الثورة وتتبع الأدوار المختلفة للأطراف الفاعلة سياسياً وهي المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي استلم السلطة بعد تنحي الرئيس السابق مبارك، والناشطون السياسيون، والأحزاب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني.

أما الإطار النظري فقد وضعتُه آخذاً في الاعتبار أبحاثي السابقة عن الثورة الكونية Global Revolution وهي ثورة مثلثة الأبعاد. فهي ثورة سياسية، وتعني الانتقال من الشمولية والسلطوية إلى الديموقراطية في ضوء مبدأ بالغ الأهمية (وهو نزع القداسة عن الزعماء السياسيين وإسقاط ديمومتهم في الحكم)، والثورة القيمية وتعني الانتقال من القيم المادية (إشباع الحاجات الأساسية) إلى القيم ما بعد المادية (إشباع القيم الروحية وفي مقدمها الإحياء الديني والحفاظ على الكرامة الإنسانية)، وأخيراً الثورة المعرفية وتعني الانتقال من الحداثة (بتركيزها على الفردية والعقلانية الجامدة) إلى ما بعد الحداثة باهتمامها بالجماهير المهمشة وبالروح الجماعية وبالانفتاح على العالم.

وفي ضوء تأملي للأوضاع العالمية صغت إطاراً نظرياً لتحليل أحداث الثورة يتكون من ستة أبعاد أساسية.

البعد الأول: هو توصيف الزمن الذي نعيشه، والذي يوصف في أدبيات العلاقات الدولية الآن بأنه «الزمن العالمي» . والذي يمكن تعريفه بأنه «اللحظة التي ظهرت فيها آثار المشكلات الجيوبولوتيكية والثقافية لحقبة ما بعد الحرب الباردة، وضعاً في الاعتبار تسارع عمليات العولمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.»

والواقع أن هذا التعريف يدفعنا إلى البعد الثاني من إطارنا النظري وهو ظاهرة التسارع Acceleration في وقوع الأحداث. و«التسارع» أصبح ظاهرة سائدة في الأحداث التي تقع كل يوم على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي، بصورة أصبحت تفوق قدرة صانع القرار على ملاحقتها واتخاذ القرار الصائب في شأنها. ويمكن القول إن تطبيقاً لافتاً للنظر حقاً لـ «الزمن المتسارع» ما وقع في ثورة 25 يناير، التي استطاعت بعد تظاهرات حاشدة استمرت ثمانية عشر يوماً فقط أن تسقط النظام السلطوي المصري الراسخ، بعدما هدرت أصوات الجماهير «الشعب يريد إسقاط النظام!»

بعد الزمن العالمي والتسارع يأتي البعد الثالث عن التدفق Flow ، والذي هو من أبرز سمات مجتمع المعلومات العالمي، وذلك لأن سرعة تدفق المعلومات والأفكار والسلع ورؤوس الأموال، بل وتدفق البشر بين قارة إلى أخرى، أصبحت تشكل جوهر ظاهرة العولمة، وإذا أضفنا إلى ذلك تدفق الأحداث السياسية لأدركنا أنه لا يمكن تحليل الوقائع المتدفقة بالمناهج القديمة، لذلك نحن في حاجة إلى ثورة معرفية تبدع مناهج بحثية مستحدثة، قادرة على ملاحقة التشكل البالغ السرعة للمعلومات والأفكار، بل والأحداث السياسية.

ولعل أبرز من صاغوا نظرية كاملة عن مجتمع المعلومات العالمي هو مانويل كاسلز في كتابه الشهير «عصر المعلومات»، والذي هو جزء من ثلاثية فريدة هي «المجتمع الشبكي» و«قوة الهوية» و«نهاية الألفية» .

والبعد الرابع من أبعاد إطارنا النظري الذي صغناه لتحليل وقائع الثورة هو «قياس أصداء «الثورة» على المستوى الإقليمي العالمي.

ومن خلال معايشتنا اليومية لأحداث الثورة اكتشفنا أن المسار في «اليوم التالي للثورة» -لا بد له، بحكم تعقد المراحل الانتقالية، من أن ينعش ومن هنا كان لا بد أن يتمثل البعد الرابع في الأسباب الظاهرة والكامنة وراء عثرات الثورة.

غير أن تكرر عثرات الثورة لا بد أن يفضي إلى نشوء «أزمة» مستحكمة، وهناك يأتي البعد الخامس من إطارنا ويتمثل في تشريح طبيعة الأزمة الراهنة السائدة في المشهد السياسي المصري، للكشف عن أسبابها العميقة وليس مظاهرها الخادعة.

لم يبق من أبعاد إطارنا النظري الذي صغناه للتنظير المباشر لثورة 25 يناير سوى «المخرج من الأزمة»، وهو البحث الاستراتيجي المهم الذي يتعلق بأنسب الطرق الديموقراطية للخروج من الأزمة إلى آفاق المستقبل الرحبة التي حلم بها ملايين المصريين الذين استجابوا بسرعة البرق لشباب الثورة، الذين أشعلوا نيرانها في ميدان التحرير، والذي أصبح أيقونة عالمية ترمز إلى جسارة الشعوب وقدرتها الفذة على تحطيم أغلال الشمولية وقيود السلطوية.

وهكذا من خلال هذا الإطار النظري المتماسك بأبعاده المتعددة، وهي:

1. الزمن العالمي
2. التسارع
3. التدفق
4. الأصداء
5. التعثر

6. الأزمـــــة

حاولنا أن نقوم بالمهمة العلمية الشاقة التي تتمثل في التنظير المباشر لأحداث الثورة، وفق منهجنا التاريخي النقدي المقارن الذي صغناه منذ زمن بعيد، وطبقناه في دراساتنا وبحوثنا المتنوعة في مجالات القانون والأدب والعلوم السياسية والعلاقات الدولية والدراسات الثقافية.

وقد نشرت تحليلاتي المنهجية لأحداث الثورة في كتابي الذي نشره «المركز العربي للبحوث» عام 2013 بعنوان «25 يناير: الشعب على منصة التاريخ» وحين اندلعت الموجة الثورية الثانية في 30 يونيو نشرت كتابي عن أسباب اندلاعها وتداعياتها في كتابي «مصر في عين الشمس: التحولات الثقافية في مجتمع ما بعد الثورة»، مركز الأهرام للنشر، عام 2015.

https://youtu.be/f_JOLITOS-M

https://youtu.be/-b1xR8qzfQ4

مصر: الثورة بين العنف والإرهاب[1]!

السيد يسين – القاهرة

12 سبتمبر 2013

تمر بلادنا في الوقت الراهن في مرحلة حاسمة بعد ثورة 30 يونيو التي قادتها حركة "تمرد"، وبعد الدعم الجسور الذي قدمته القوات المسلحة المصرية بقيادة الفريق أول عبد الفتاح السيسي القائد العام للإرادة الشعبية التي عبرت عنها عشرات الملايين، لإسقاط الحكم الاستبدادي للإخوان المسلمين.

هذه المرحلة الحاسمة – لو أردنا أن نصفها بدقة – لقلنا أنها الانتقال من العنف الثوري الذي صاحب ثورة 25 يناير وما بعدها إلى الإرهاب الصريح، الذي وجه سهامه الغادرة ليس إلى كيان الدولة ذاته ومؤسساته، وإنما إلى مختلف طوائف الشعب المصري.

وقد أتيح لي أن أتتبع يومياً أحداث ثورة 25 يناير منذ اندلاعها، وسجلت تحليلي لأحداثها من خلال ممارستي لمنهج التنظير المباشر، وجمعت هذه التحليلات جميعاً في كتابي الذي خرج إلى النور اخيراً عن "المركز العربي للبحوث" وعنوانه "25 يناير الشعب على منصة التاريخ، تنظير مباشر لأحداث الثورة."

[1] مصر: الثورة بين العنف والإرهاب! | النهار (annahar.com)

وحين فاجأتنا الأحداث الإرهابية المتنوعة التي قام بها بعض أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، وخصوصاً بعد فض اعتصامات الجماعات المعتصمة في كل من "رابعة" و"النهضة"، أدركت أننا انتقلنا إلى مرحلة خطيرة وهي الممارسة الإخوانية للإرهاب ضد الدولة وضد المجتمع.

وأعتبر هذه النقلة الكيفية من العنف إلى الإرهاب علامة فاصلة في مسيرة تحولات المجتمع المصري بعد ثورة 25 يناير، والتي طاولت القيم السياسية السائدة والسلوك الاجتماعي في الوقت نفسه.

ولفهم التطورات التي أدت إلى الانتقال من العنف إلى الإرهاب راجعت ملف مقالاتي، فوجدت أنني رصدت مخاطر العنف "الثوري" مبكراً وعلى وجه التحديد في مقالتي التي نشرت في "الأهرام" في 22 كانون الأول 2011 بعنوان "من الثورة السلمية إلى العنف الفوضوي"، وقد قررت فيها بوضوح "أن العنف السلطوي هو الذي أدى من بعد إلى ظهور صور متعددة من العنف الثوري المشروع، لاستكمال الثورة وفرض مطالبها العادلة في سياق اتسم بالمقاومة الشديدة، سواء من قبل بقايا النظام القديم أو من قبل القوى السياسية التقليدية، ورصدت مبكراً إدراك شباب ثورة 25 يناير أنها سرقت منهم، وأن مسار الانتخابات التقليدية التي أسفرت عن هيمنة جماعة الإخوان المسلمين والسلفيين على المشهد السياسي لم يكن هو المسار الأمثل. ومن هنا نشأت فكرة أساسية هي أن الشرعية الثورية هي لميدان التحرير وليست لصندوق الانتخابات، والذي لا تعبر نتائجه عن الإرادة الشعبية. وفي ضوء ذلك أقيمت مليونيات حاشدة في ميدان التحرير، وسرعان ما دبت فيه الفوضى بعد انقسام القوى السياسية إلى قوى ثورية وليبرالية وقوى تعبر عن التيارات الدينية.

وأخطر من ذلك أنه قامت مصادمات دموية بين ائتلافات ثورية متعددة وقوات الأمن، سواء في أحداث شارع محمد محمود التي نجمت عن محاولة الشباب الثائر اقتحام وزارة الداخلية، أو أحداث "ماسبيرو" وما صاحبها من عنف ووقوع ضحايا من الجانبين.

وقد انتقدنا جبن قيادات الناشطين السياسيين والذي تمثل في عدم إدانة استخدام العنف، لأنه يعد انحرافاً عن المسلك الثوري الحقيقي وممارسة للفوضى باسم الثورة، خصوصاً حين بدأت التقاليد التخريبية والتي تتمثل في قطع الطرق أو منع مرور السيارات في أماكن الاعتصام.

ولقد تساءلنا هل هناك مجال للتوفيق بين الشرعية الثورية والشرعية الديموقراطية؟

وظننا أن التوفيق ممكن إذا ما امتثلت القوى السياسية التي فازت في الانتخابات البرلمانية وتعني جماعة الإخوان المسلمين- التي تحولت في الواقع إلى حزب سياسي حاكم بعد انتخاب الدكتور محمد مرسي رئيس حزب الحرية والعدالة رئيساً للجمهورية - إذا ما امتثلت إلى الإرادة الشعبية وحرصت على التوافق السياسي، ولم تنزع إلى الاستئثار بالسلطة السياسية المطلقة، وعملت في الوقت نفسه على تحقيق مطالب الثورة: غير أن الممارسة السياسية الفعلية أثبتت أن جماعة الإخوان المسلمين قررت لا أن تحكم البلاد فترة محدودة وقد يتغير حكمها بعد انقضاء السنوات الأربع الأولى، بل أن تغزو الدولة المصرية بكل مؤسساتها وتغير تغييراً جذرياً من تراثها المدني العريق ومن تقاليدها الراسخة، وهي أن تعمل لمصلحة الشعب وليس لمصلحة حزب سياسي حتى لو جاء إلى الحكم من طريق الانتخابات.

ومن هنا بدأ المشروع الإخواني المتكامل لأخونة الدولة وأسلمة المجتمع، والذي اتخذ صورة قرارات جمهورية خرقاء، أبرزها الاعتداء على السلطة القضائية ومحاولة إلغاء الأحكام النهائية التي نصت على حل مجلس الشعب، أو من طريق قرارات إدارية تضع كوادر جماعة الإخوان المسلمين في المراكز القيادية لكل الوزارات والمصالح.

وسرعان ما تبين لطوائف الشعب المختلفة أن استمرار حكم الإخوان المسلمين فيه خطورة بالغة على كيان الدولة المصرية ذاتها، ومن شأنه إضعاف القوات المسلحة، بل تفكيك المجتمع ذاته باصطناع شعارات دينية زائفة، والحلم بتحقيق مشروع وهمي هو تأسيس الخلافة الإسلامية، والذي سيحول الدولة

المصرية مجرد ولاية من الولايات الإسلامية التي سيحكمها الخليفة المنتظر! من هنا الأهمية التاريخية القصوى لثورة 30 يونيو التي بادر بها شباب حركة "تمرد"، والتي سرعان ما انضم إلى ندائها عشرات الملايين، ونجحت الثورة فعلاً في إسقاط حكم الإخوان المسلمين بعد عزل الدكتور محمد مرسي، وإعلان السيسي خريطة الطريق للانتقال إلى الديموقراطية الحقيقية وليس الديموقراطية المزيفة. وإذا كانت جماعة الإخوان المسلمين انتقلت من ارتكاب حوادث العنف إلى ممارسة الإرهاب بشكل منهجي، سواء ضد رموز الدولة أو مؤسساتها أو ضد جموع الشعب المصري من خلال حوادث تفجير عشوائية، فإنه يمكن القول بكل اليقين أن مشروع جماعة الإخوان المسلمين الذي استمر ثمانين عاماً قد سقط نهائياً، وأن تيار الإسلام السياسي، هذا الاتجاه الذي خلط خلطاً معيباً بين الدين والسياسة، قد فشل بالمعنى التاريخي للكلمة، بالرغم من التأييد الأميركي المطلق له. وذلك لسبب بسيط مؤداه أن إرادة الشعب الحقيقية أقوى من أي مشروع وهمي، وأصلب من أي تآمر دولي تحاول النيل من وحدة الشعب وسلامة حدود الدولة المصرية الراسخة.

https://youtu.be/Ln4FbVap4Hk

رحم الله المفكر والعالم السيد ياسين

كتاب الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير

كتاب الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية PDF يسلط التقرير الضوء على الموقف الإسرائيلي من الثورة المصرية ، ويبدئ الحديث في القسم الاول عن العلاقات المصرية الإسرائيلية منذ اتفاقية كامب ديفيد ، في عهدي الرئيسين أنور السادات وحسني مبارك

وينتقل في القسم الثاني الى الحديث عن الثورة المصرية 25 يناير بعرض لمحة عنها ، والتفاعل الإسرائيلي معها وكيف أن التقديرات الإسرائيلية فشلت في توقع حصولها ، كما يبين موقف المؤسسة العسكرية الإسرائيلية واتجاهات الرأي العام الإسرائيلية من أحداث الثورة .

ويعرض في القسم الثالث تأثير الثورة على اسرائيل والمخاوف الإسرائيلية من اتفاقية كامب ديفيد ويتناول انعكاسها على الوضع العسكري في اسرائيل وميزان القوة في المنطقة ، اما القسم الرابع والأخير فيتناول تداعيات الثورة المصرية على السياسة الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية .

مقدمة

بعد انطلاق الانتفاضات وحركات التغيير في عدد من الدول العربية، وهو ما أطلق عليه "الربيع العربي"، لم تَعد نسبة الأمن التي كانت تشعر بها "إسرائيل" هي نفسها، خصوصاً أن تلك الانتفاضات طالت عدداً من دول الجوار.

فقد نزلت حركة الاحتجاجات الشعبية في الدول العربية، وخصوصاً في مصر، على "إسرائيل" كالصاعقة، واعترف المسؤولون الإسرائيليون بأنهم فوجئوا بتوقيتها وقوتها، كما أربك "إسرائيلَ" موقفُ الإدارة الأمريكية من الاحتجاجات، وتعاملُ الرئيس باراك أوباما Barack Obama معها، وعبرت "إسرائيل" عن أسفها لرحيل حسني مبارك، بعدما أيقنت أن مصر ما بعد ثورة 25 يناير لن تكون مثل ما قبل هذه الثورة.

وامتزج القلق الإسرائيلي بالخوف من إمكان أن يؤدي استيلاء الإسلاميين على دفة السلطة إلى انهيار اتفاقية السلام مع "إسرائيل"، كما أن فوز الأحزاب الإسلاميّة في الانتخابات يُنظر إليه على أنّه تحقيق لـ"سيناريو الرعب" الذي كان متوقعاً مسبقاً كما يبدو.

وانطلاقاً من أهمية الموضوع اختارت هيئة التحرير في مركز الزيتونة أن تخصص إصداره الثالث والعشرين من سلسلة تقارير المعلومات لتناول الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية.

لقراءة الكتاب اضغط الرابط التالي:

كتاب –الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

تعليق

تلك المعلومات السابقة جميعاً عكست موقفاً إيجابياً من ثورة الشعب في 25 يناير 2011 واتسمت بدرجة عالية من الإعجاب بما حققته الشعب في ثمانية عشر يوماً، وفي ذات الوقت عبرت الكتابات عن الحرص على الثورة وتضمنت اقتراحات لضمان مسيرة الثورة وتحقيق هدفها الرئيسي وهو إقامة دولة مدنية وإنجاز تحول ديموقراطي ودعم دولة المواطنة الحقة وسيادة القانون وحماية الحريات وحقوق الإنسان المصري.

رسالة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة

وتوافقاً مع مضمون تلك الكيانات ، كتبتُ وأنا رئيس حكومة الظل في حزب الوفد في عام الثورة رسالة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة" هي التالية:

- رسالة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة

وتوافقاً مع مضمون تلك المقالات كتبتُ وأنا رئيس حكومة الظل في حزب الوفد في" عام الثورة " رسالة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة" هي التالية:

حزب الوفد الجديد

رسالة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة

انطلاقاً من المسئولية الوطنية لحزب الوفد، وتقديراً للدور الوطني الذي يقوم به المجلس الأعلى للقوات المسلحة في إدارة شئون البلاد خلال الفترة الانتقالية لحين تسليم السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة ورئيس جديد للجمهورية وفق الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ 13 فبراير 2011، فإن حزب الوفد يتوجه برسالته للسيد المشير رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة موضحاً رؤيته في بعض الأمور الحيوية ذات التأثير الكبير على تحقيق غاية المجلس في ضمان الانتقال السلمي للسلطة.

أولاً: أفضلية إعداد دستور جديد للبلاد

في ضوء الإعلان الدستوري الصادر عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يوم الأحد 13 فبراير 2011 والذي قرر تعطيل دستور 1971 والاقتصار على تعديل بعض المواد وليس إعداد دستور جديد كما يطالب أغلب المواطنون، يرى حزب الوفد أن مؤدى ذلك أنه فيما عدا تعديل المواد 77،76 و88 سوف تجرى الانتخابات الرئاسية القادمة في حدود الدستور القائم والذي صيغ بمنطق النظام الرئاسي مع تركيز صلاحيات هائلة في يد رئيس الجمهورية الأمر الذي أتاح له السيطرة الكاملة على جميع سلطات الدولة ومؤسساتها وأدى إلى تحول الدولة إلى حكم الفرد الواحد يسانده حزب سيطر على الحكم على مدى ثلاثين عاماً بتزوير الانتخابات وإفساد الحياة السياسية واستخدام الأداة الأمنية المفرطة في قسوتها للتعامل مع كل مطالب الإصلاح والتطوير، كما تهافتت أدوار باقي سلطات الدولة سواء التنفيذية أو التشريعية وحتى السلطة القضائية لم تسلم من تدخلات أثارت مطالب القضاة بضرورة تحقيق استقلال القضاء.

والمفهوم من توجه المجلس الأعلى للقوات المسلحة أن تجرى الانتخابات الرئاسية أولاً ثم يكون على الرئيس المنتخب الدعوة إلى انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد، وحيث لا يوجد ضمان أن يلتزم الرئيس المنتخب بالتوجه نحو إعداد الدستور الجديد وفق النظام البرلماني الذي تتوافق عليه الأمة، لهذا يرى حزب الوفد أنه قد يكون من الأفضل استثمار الفترة الانتقالية لوضع دستور جديد للبلاد انطلاقاً من مشروع دستور 1954 وغيره من مشاريع الدساتير التي قام بإعدادها كثير من المنظمات الحقوقية ومنظمات حقوق الإنسان على أساس النظام البرلماني وتأكيد التوجهات الديمقراطية التي يتوافق عليها جميع الأحزاب والقوى السياسية وتعبر عنها مطالب ثورة الشباب والشعب في 25 يناير 2011.

وقد يكون من الأسرع والأفضل تكليف اللجنة الدستورية بوضع مشروع دستور جديد للبلاد تجري استفتاء الشعب عليه، وفي هذه الحالة يكون من اللازم توسيع تشكيل اللجنة بضم ممثلين للأحزاب

والقوى السياسية وممثلي شباب 25 يناير ومنظمات المجتمع المدني. ومما يؤكد أفضلية هذا البديل هو صعوبة إجراء انتخابات تشريعية الآن ولفترة قد تمتد شهوراً لحين استعادة الأوضاع الطبيعية في البلاد وخاصة إعادة تأهيل جهاز الشرطة ومراجعة ما قد يكون أصاب أجهزة السجل المدني وغيرها من مؤسسات الدولة ذات العلاقة بالعملية الانتخابية من أضرار نتيجة أحداث الحرق والتدمير التي تمت أيام الانفلات الأمني، مما لا يسمح بالاطمئنان إلى سلامة ونزاهة أي انتخابات تجرى بسرعة.

ثانيا: في حالة اتباع منهج تعديل الدستور الحالي:

في حالة الأخذ بمنطق تعديل بعض مواد الدستور القائم، يطالب حزب الوفد بضرورة أن يصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة إعلاناً دستورياً يؤكد أن التعديلات التي تجرى على بعض مواد دستور 1971 هي إجراء مؤقت، وأن الرئيس المنتخب للجمهورية ملتزم – فور انتخابه – بدعوة جمعية تأسيسية منتخبة لوضع دستور جديد للبلاد وفق النظام البرلماني.

المواد المطلوب تعديلها في دستور 1971

تطبيقاً لتلك المبادئ، يرى حزب الوفد ألا تقتصر تعديلات الدستور الحالي على المواد أرقام 76، 77، 88، 93 و189 وإلغاء المادة 179، بل يرى ضرورة أن يتسع التعديل ليشمل فضلاً عن المواد المشار إليها كافة المواد المتعلقة باختصاصات وسلطات رئيس الجمهورية حتى يتم إعادة صياغتها وفق منطق الجمهورية البرلمانية، وتتضمن المواد المطلوب تعديلها ما يلي:

1. تعديل المادة رقم 1 كي ينص فيها على أن جمهورية مصر العربية دولة نظامها ديمقراطي برلماني.
2. إلغاء المادة رقم 74 والتي تنص على "لرئيس الجمهورية إذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستوري أن يتخذ الإجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر، ويوجه بيانا إلى الشعب، وتجرى الاستفتاء على ما اتخذه من إجراءات خلال ستين يوما من

اتخاذها .(وذلك لأن تلك المادة تتيح لرئيس الجمهورية اتخاذ ما يشاء من إجراءات استثنائية قد يكون لها آثار وخيمة على الشعب لا يمكن إزالتها حتى لو تم رفضها في الاستفتاء الذكور في المادة ! !)

3. تعديل المادة رقم 75 لإضافة النص على ألا تزيد سن من ينتخب رئيساً للجمهورية عن خمسة وستين سنة ميلادية يوم الانتخاب.
4. تعديل المادة رقم 76 لإزالة كافة القيود والعوائق المانعة من الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية.
5. تعديل المادة رقم 77 لتكون فترة الرئاسة أربع سنوات تجدد لمدة واحدة فقط.
6. تعديل المادة رقم 87 لإلغاء النص الخاص أن يكون نصف عدد أعضاء مجلس الشعب من العمال والفلاحين.
7. تعديل المادة رقم 88 للنص على أن تتم الانتخابات تحت الإشراف الكامل لأعضاء الهيئات القضائية.
8. تعديل المادة رقم 93 للنص على اختصاص محكمة النقض بالفصل في صحة عضوية أعضاء مجلس الشعب والتزام المجلس بتطبيق ما ينتهي إليه رأي المحكمة.
9. إلغاء المادة رقم 179 والتي تنص على(يكون المدعى العام الاشتراكي مسئولا عن اتخاذ الإجراءات التي تكفل تأمين حقوق الشعب وسلامة المجتمع ونظامه السياسي، والحفاظ على المكاسب الاشتراكية والتزام السلوك الاشتراكي، وتحدد القانون اختصاصاته الأخرى، ويكون خاضعا لرقابة مجلس الشعب، وذلك كله على الوجه المبين في القانون. .(وذلك لكون منصب المدعي العام الاشتراكي هو في ذاته من المناصب الاستثنائية التي تتعارض مع طبيعة النظام الديمقراطي التي يتطلع إليه شعب مصر ويمثل سلطة تتعارض مع السلطة القضائية التي نص عليها الدستور) .
10. تضاف مادة جديدة تنص على أن يتم تغيير الدستور في أعقاب الانتخابات الرئاسية من خلال جمعية تأسيسية منتخبة على لتأسيس جمهورية برلمانية.

خامساً: محاور خطة الانتقال السلمي إلى السلطة المدنية المنتخبة ديمقراطياً [وفق منهج تعديل مواد في دستور 1971]

1. إلغاء تعديل المواد الدستورية.
2. إجراء الاستفتاء الشعبي على التعديلات الدستورية.
3. إصدار قرارات المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالقوانين الجديدة لمباشرة الحقوق السياسية، قانون مجلس الشعب، قانون الأحزاب، قانون تشكيل اللجنة العليا للانتخابات.
4. إجراء الانتخابات التشريعية.
5. إجراء الانتخابات الرئاسيـــة.
6. انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد لجمهورية برلمانية ديمقراطية في دولة مدنية حديثة وعادلة.

ويؤكد حزب الوفد على ضرورة طرح التعديلات المقترحة لمواد الدستور والتشريعات المنظمة للانتخابات على الأحزاب والقوى السياسية وممثلي شباب 25 يناير ومنظمات المجتمع المدني لأبداء الرأي فيها للتوصل إلى توافق وطني حولها قبل طرحها في استفتاء شعبي عام. كما تجب تطوير كافة التشريعات المتعلقة بالانتخابات التشريعية والرئاسية وإصدار دستور جديد

بعد تعيين أ.د. عصام شرف رئيساً للوزراء في مارس 2011 أرسلت له الرسالة التالية:

رسائل من حكومة الظل الوفدية..... إلى حكومة الثورة

الأخ الفاضل دكتور عصام شرف رئيس الوزراء

لقد سعدنا باختيارك كرئاسة حكومة ثورة 25 يناير، وبقدر علمي بما تبذله من جهد وما تواجهه من تحديات فإننا لا نزال نتطلع إلى المزيد من عطائك وفكرك على طريق تحقيق أهداف الثورة.

واسمح لي في هذه الرسالة أن أعرض عليك بعض أمور لا أظنها تخفى عليك، ولكني أردت طرحها حتى تتاح لنا فرصة التعرف على رأيك بشأنها صراحة.

الأمر الأول

هو ضرورة التخلي عن مفهوم "حكومة تسيير الأعمال" والذي يفهمه كثير من الناس على أنه مجرد التعامل مع المشكلات اليومية بمنطق إطفاء الحرائق والانحصار في أزمات اللحظة الحاضرة من دون وجود برنامج عمل أو خطة واضحة الأهداف لما تريد حكومتك تحقيقه خلال الفترة الانتقالية. وإذا جاز لي الاقتراح، فإنني أرى لحكومتك دوراً محورياً في تهيئة البنية الأساسية للانتقال السلمي إلى مرحلة ما بعد فترة الانتقال، مرحلة الحكم الديمقراطي لدولة مدنية يسودها القانون والحرية والعدالة الاجتماعية.

الأمر الثاني

إن دور حكومتك في ظني أن تحدد وتنفذ التعديلات الرئيسة في النظم والقوانين والسياسات التي كرسها نظام الرئيس السابق حتى يتهيأ المصريون لممارسة حقهم الديمقراطي في صنع مستقبل الوطن. وأرى – مع كثيرين من المصريين – أنه بعد قرارك بتشكيل لجنة تشريعية يرأسها دكتور يحيى الجمل ولها أمانة فنية من متخصصين، يصبح من الممكن الإسراع بتعديل قوانين مباشرة الحقوق السياسية ومجلس الشعب ومجلس الشورى وما تتضمنه من المواد المنظمة للجنة العليا للانتخابات حتى يتحقق للمواطنين النظام الانتخابي بالقائمة النسبية غير المشروطة المبني على جداول انتخابية جديدة مستمدة من قاعدة بيانات الرقم القومي، وتشكيل هيئة وطنية مستقلة دائمة تختص بإدارة العمليات الانتخابية كلها، التشريعية والرئاسية والمحلية.

الأمر الثالث

كما اقترح عليكم إعادة النظر في التعديلات التي أدخلت على قانون الأحزاب السياسية نظراً لما جاءت به من شروط أفرغت فكرة تأسيس الأحزاب بمجرد الإخطار من مضمونها، كما جعلت عملية التأسيس أكثر صعوبة وأعلى تكلفة لا يطيقها أغلب الراغبين في خوض غمار العمل الحزبي خاصة من شباب الثورة.

وأتصور أن هناك قوانين مهمة في حاجة أن تبادر حكومة الثورة بتعديلها بما يتوافق مع تطلعات الشعب إلى الديمقراطية واعتماد نظام الانتخاب في اختيار القيادات بدلاً من التعيين. وأشير هنا إلى أهمية الإسراع بتعديل قانون تنظيم الجامعات ليصبح اختيار رؤساء الجامعات ونوابهم وعمداء الكليات ورؤساء الأقسام بالانتخاب خاصة مع اقتراب العام الجامعي على نهايته بحيث يمكن انتخاب القيادات الجديدة في وقت مناسب قبل العام الجامعي الجديد.

الأمر الرابع

تعديل قانون الإدارة المحلية ليكون اختيار المحافظين والقيادات المحلية بالانتخاب أيضاً. وكذلك القانون رقم 58 لسنة 1978 المعدل بالقانون رقم 26 لسنة 1994 بشأن العمد والمشايخ للعودة إلى نظام الانتخاب بدلاً من التعيين والذي كانت تتحكم فيه أجهزة الأمن وتصدر القرارات من وزير الداخلية. وكل تلك الاقتراحات تعبر عن مطالب شعبية نادت بها الأحزاب والقوى السياسية لسنوات طويلة دون أي استجابة من النظام السابق.

كذلك ننتظر قراراً حاسماً بحل المجالس المحلية الشعبية ومراجعة تشكيلة المحافظين الأخيرة التي ثار الناس ضدهم في أغلب المحافظات وليس في قنا فقط!

الأمر الخامس

ويأتي في قمة الموضوعات التي نقترح أن تهتم بها حكومة الثورة النهيئة لإعداد دستور جديد تحل محل دستور 1971 ويكون أساس التحول الديمقراطي المستهدف عن طريق الانتخابات التشريعية والانتخابات الرئاسية. ورغم إدراكنا لما قررة الإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس 2011 في المادة رقم 60 أن يتم إعداد الدستور بواسطة جمعية تأسيسية تختارها الأعضاء المنتخبون في مجلسي الشعب والشورى بعد انتخابهما، إلا أننا نرى أنه يمكن اختصار الوقت الذي سوف تستغرقه عملية إعداد ذلك الدستور والتي، على أقل تقدير، سوف تستغرق سنة كاملة بعد الانتخابات التشريعية المقدر إجراؤها في سبتمبر القادم، وذلك باعتماد لجنة الوفاق الوطني التي سيباشر إدارتها الدكتور يحي الجمل كجمعية تأسيسية لوضع مشروع الدستور الجديد مع التأكيد على أن يتم تشكيلها من خلال ترشيح الأحزاب والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني وشباب الثورة والمنظمات الحقوقية والناشطين في مجال حقوق الإنسان وأساتذة القانون الدستوري والشخصيات العامة، وبذلك يمكن أن يكون لدينا دستور جديد بنهاية سبتمبر على الأكثر تم على اساسه الانتخابات التشريعية والرئاسية.

الأمر السادس

وأخيراً أشكرك سيادة الدكتور رئيس الوزراء على اهتمامك بزيارة سيناء وإعلانك عن التفكير في إنشاء وزارة أو هيئة لشئون سيناء، وللعلم فقد كانت حكومة الظل الوفدية هي المبادرة بإنشاء وزارة شئون سيناء تم اختيار وزيرها من أبناء العريش.

وفي هذا الصدد أرجو النظر في عدة مقترحات أراها حيوية للتعجيل بتنمية سيناء بجهود وطاقات أبنائها والمصريين جميعا، وذلك في ضوء الصعوبات الاقتصادية التي تمر بها البلاد والتي لا تسمح بضخ استثمارات حكومية كافية لاستئناف المشروع القومي لتنمية سيناء والمتوقف منذ سنوات.

وتتلخص مقترحاتنا في إصدار مرسوم بقانون من المجلس الأعلى للقوات المسلحة باعتبار سيناء منطقة اقتصادية ذات طبيعة خاصة تقوم على إدارتها وتنميتها هيئة مستقلة على النمط الوارد في قانون رقم 83 لسنة 2002، والهدف هو تحويل سيناء إلى منطقة لوجستية حرة تتكامل مع منطقة قناة السويس لتكون مركزاً متميزاً لأنشطة صناعية وتجارية وخدمية تنقل قناة السويس من مجرد ممر مائي إلى شريان اقتصادي متكامل.

كذلك نقترح إنشاء محافظة ثالثة تسمى محافظة وسط سيناء على أن يتكون من محافظات سيناء الثلاث إقليم متكامل يرأسه أحد المحافظين الثلاثة دورياً وتكون لرئاسة الإقليم كل الاختصاصات والصلاحيات التي يمكن أن تكون لوزارة شئون سيناء المقترحة.

كما نشدد على أهمية إصدار مرسوم بقانون يمنح أهل سيناء حق تملك الأراضي التي يشيدون عليها منازلهم أو يباشرون فيها مشروعاتهم الزراعية وغيرها من أنشطة وذلك حسب المنطق الذي صدر بموجبه قرار رئيس الجمهورية السابق رقم 632 لسنة 1982 والذي افرغه من مضمونه قرار رئيس الوزراء أحمد نظيف رقم 2041 لسنة 2006 الذي اعتبر كل أراضي سيناء مملوكة للدولة تجري التعامل عليها وفق قانون المناقصات والمزايدات وبأسعار يوم التعامل!

ولن يكتمل انطلاق تنمية سيناء إلا بإلغاء اسلوب التعامل الأمني مع أبنائها والإفراج العاجل عن كل المعتقلين منهم من دون صدور أحكام قضائية ضدهم.

وثمة اقتراح أراه مهماً للمساهمة في إعادة بناء الاقتصاد الوطني عن غير طريق الاقتراض من البنك الدولي وغيره من المؤسسات المالية، وذلك بحشد طاقات المصريين العاملين بالخارج وكلهم مشوقون للمساهمة في تعزيز اقتصاد الوطن. لذا أدعوكم إلى عقد مؤتمر اقتصادي تحضره ممثلو المصريين بالخارج لمناقشة أوجه ومجالات مساهماتهم في دعم اقتصاد مصر، كما اقترح طرح سندات بالدولار بفائدة مجزية يكتتب فيها

المصريون فقط وتستخدم حصيلتها في تمويل مشروعات النهضة الاقتصادية الكبرى ذات الجدوى الحقيقية.

ونحن في حكومة الظل الوفدية على استعداد للمشاركة في الترتيبات الخاصة بهذا المؤتمر إن قبلتم الفكرة.

الأخ الكريم دكتور عصام شرف مع تمنياتي لمصر بالتقدم ولك بالتوفيق أرجو أن يتضمن خطابك الأسبوعي القادم ما يطمأن المصريين على مستقبل الأيام القادمة حتى تنتهي الفترة الانتقالية والوصول إلى شاطئ الديمقراطية والحرية والسيادة للشعب. ووفاء بالتزامنا نحو مصرنا الغالية وتأكيداً لوقوفنا صفاً واحداً سوف نوافيكم بخطة متكاملة أعددناها للتحول الديمقراطي وتحقيق أهداف الثورة.

لقراءة الخطة المقترحة اضغط الرابط التالي: -موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

مزيد من المقالات عن ثورة 25 يناير 2011

1. ثورة 25 يناير «المفترى عليها»[12]

الخميس 25-01-2018 19:05 | كتب: سحر الجعارة |

من أي زاوية يمكن- الآن- تقييم ثورة 25 يناير 2011، من زاوية يهيمن عليها «رجال مبارك» وينصدرون المشهد، أم من زاوية أنها «خطيئة سياسية» تجب التكفير عنها بإعادة «الأوضاع كما كانت عليه»؟!.

هل يعيد التاريخ نفسه ويعيد إنتاج قوى الفساد والاستبداد، وتكريس بقاء «النخبة الفاسدة» وشلل «الإعلام المضلل» وكتائب «النضال الإلكتروني» على تويتر وفيسبوك.. أم أن الشعب قرر أن يصحح أخطاءه، في مناخ مختلف تماما يؤمن بأن (من لا يملك قوت يومه لا يملك حريته)، وأن «الإرهاب» قد صادر المزايدات السياسية، وجعل «الشعب» هو أقوى «حزب سياسي» يتحكم في الشارع وفي صندوق الانتخابات.. وتحول معركة «الحرية» إلى معركة «تنمية»؟!.

كنت ومازلت ضد مشروع «التوريث»، لم أتصور- آنذاك- أن الوريث الشرعي لـ«مبارك» كان يتربص بمصر من تحت الأرض وخرجت جماعة «الإخوان» لترث الحكم.. لم نكن نعرف ساعتها «من يقود الثورة»، ولا حددت «قيادات التحرير» البدائل للنظام الذي أطاحت به.. لقد تحول التحرير إلى بئر ممتلئة بالتمويل من أوروبا وأمريكا وقطر.. ودنست الدولارات من كنا نراهم بعيون رومانسية: عنوان «النقاء الثوري»!.

---

[12] ثورة 25 يناير «المفترى عليها (almasryalyoum.com) »

معظم من شارك في 25 يناير لم يسأل: وماذا بعد «مبارك»؟.. ولم يعرف حتى الآن: من الذى قتل «الشهداء»؟.. من زور الانتخابات الرئاسية لصالح المعزول «مرسى».. ومَن الذى سلّم البلد للإخوان؟!.

كنا ولا نزال عاجزين عن حل ألغاز 25 يناير: هل كانت «ثورة» أم «مؤامرة» انزلقنا إليها دون حذر.. أم كانت «انقلاباً ناعماً» ضد مشروع «التوريث»؟.. هل كانت فعلا خطة اللواء «عمر سليمان»، نائب رئيس الجمهورية السابق، هي تسليم «الإخوان» للشعب.. أم أن الانفلات الأمني واقتحام السجون وتسلل التنظيمات الإرهابية لمصر أطاح بكل الخطط؟!.

لن نجد أي إجابات شافية عن تلك التساؤلات، خاصة بعدما تبدلت الأدوار والأقنعة.. وانفرد بالبطولة من أكل على موائد «مبارك والعسكر والإخوان» دون حياء.. اليقين الوحيد الذى نملكه الآن هو أن ثورة 30 يونيو وما أعقبها من سياسات، استطاعت تصحيح الأوضاع «الأمنية» تحديدا، والحفاظ على مؤسسات الدولة، رغم وجود خلايا إخوانية وشلل فساد فيها.. ورغم «الظرف الإقليمي» الذى يضع القوات المسلحة على حدود مفتوحة للحرب ضد الإرهاب!.

كنت في «ميدان التحرير»، وكان معي «أصدقاء» بدلوا قناعاتهم واعتبروا أن 30 يونيو تجب ما قبلها.. والحقيقة أنه لولا 25 يناير لما كانت 30 يونيو، وأن «الشعب» هو البطل الحقيقي في الثورتين.. يقيناً، مع انحياز القوات المسلحة لإرادته.

على المستوى الإنساني توقفت تماماً عن مناقشة ثورة 25 يناير: كلهم مذنبون: (من هتف يوماً «يسقط حكم العسكر»، ومن هلل للإخوان... إلخ قائمة المنكوبين بحب الوطن والغرق في شؤونه وشجونه).. إلا هؤلاء: كتيبة من الشباب الطاهر ذهبوا إلى «التحرير» مؤمنون بالحق في التغيير.. في التغيير.. راهنوا على رجال مثل «البرادعي»، حتى اكتشفوا أنها زعامات صُنعت في «هوليوود». كنت

داخل مستشفى «قصر العيني»، يدى في يد «جهاد» ابن شقيقتي الذى ترنى بين أحضاني، وهناك كان يرقد صديقه «طارق» مرشقاً برصاص الخرطوش.. هذان شاهداي على أن ثورة يناير لا علاقة لها بنشطاء السبوبة، ولم تتدلع بمؤامرة أجهزة المخابرات العالمية.. إنه جيل لم ينم يوماً لحزب، ولا تدرب في «صربيا».. وهم أول من سدد فاتورة «الديمقراطية» والاحتكام للصندوق.

هم أيضا صناع 30 يونيو، لكن أغلبيتهم انسحبوا بعدما أصبحت تصفية رموز يناير وتشويههم «واجبا وطني»!. «الورد اللي فتح في جناين مصر» لم يعد يبالى بالدستور المحطم ولا مجلس النواب ولا الانتخابات الرئاسية.. ذبلت رغبته في «المشاركة» وجلس في مقاعد المتفرجين ينابع «مؤتمرات الشباب».. وينتظر أن تتحقق أحلامه في الحرية والديمقراطية من أعلى قمة السلطة: «من القيادة السياسية».. فلننتظر.

2. في الذكرى السابعة: ثورة يناير.. حلم لم يكتمل[13]

الأربعاء 24-01-2018 | كتب: ريهام العراقي, آيات الحبال, خالد الشامي, مينا غالي, محمد البحراوي, محمود جاويش, ريهام جودة, هالة نور, حاتم سعيد, سعيد خالد, مي هشام |

[13] في الذكرى السابعة: ثورة يناير.. حلم لم يكتمل (almasryalyoum.com)

دعوةٌ عبر الفضاء الافتراضي لم يلتفت إليها الكثيرون، استجاب لها الآلاف عبر موقع التواصل الاجتماعي «فيس بوك»، وترجمها المئات على أرض الواقع يوم 25 يناير 2011؛ للمطالبة بـ«العيش والحرية والعدالة الاجتماعية».

7 سنوات مرَّت على الثورة التي صنعها خِيرةُ شباب الوطن، وبذلوا فيها دماءهم الذَّكية، رافعين شعار: «سلمية.. سلمية»، مُسلحين بحب الوطن، وتحدوهم آمالُ التغيير لمستقبل أفضل بعد أن جثَم حزبٌ واحدٌ على صَدر الوطن 30 عاماً، وكان آخر مسمار في نعشه تزوير انتخابات 2010 ليستأثر وحده بـ 420 مقعداً من أصل 518.

ورغم عدم تحقيق الثورة الكثير من أهدافها فإن مَن ينظر لنصف الكوب المملوء سيجدها نجحت في «تحديد مدة الرئاسة بـ 4 سنوات، ولفترتين فقط»، بعدما كانت مفتوحة، ناهيك عن خَلْق أكبر درجة تحوُّل اجتماعي وإعلامي وسياسي ظهر جلياً في المشاركة غير المسبوقة في الاستفتاء على الدستور في مارس 2011 وانتخابات البرلمان والرئاسة التي لحقته.

ولاتزال هناك أحلامٌ عديدة تراود المصريين بعد الثورة، كان من أبسطها: القضاء على البطالة، ومواجهة ارتفاع الأسعار، وإعادة الأمن والأمان إلى الشوارع، واستعادة مصر مكانتها أفريقياً وعالمياً.. فهل تحقَّقت تلك الأحلام أم شاخت وذبَلت، وكيف يرى المشاركون في أحداث الثورة الواقع السياسي والاجتماعي بعد «7 سنين ثورة»؟، وما أحلامهم في السنة الثامنة؟.

مواطنون: أسقطت نظاماً فاسداً و«حلمنا كل واحد يأخذ حقه»

«عيش- حرية- عدالة اجتماعية».. رغم مرور سبع سنوات على ثورة 25 يناير، إلا أنه ما زالت تتردد تلك الشعارات في أذن عم رجب، الرجل الخمسيني الذي حرص

على النزول إلى ميدان التحرير، ولم تمنعه الحواجز الحديدية التي أغلقت شوارع وسط القاهرة، لمنع المتظاهرين من التجمع في المدينة، خرج غاضبا وحاملا أحلامه البسيطة التي لم يستطع تحقيقها في شبابه.

داخل أحد المقاهي الشعبية بوسط القاهرة جلس رجب بملامحه الهادئة، مرتديا نظارته الطبية يتصفح إحدى الجرائد الخاصة، تحتسي كوب الشاي، ابتسم بهدوء عند سؤاله عن أمنياته في السنة الثامنة للثورة، قائلا: «نلاقي لقمة العيش.. والغلبان يلاقي مكان يتعالج فيه»، وهي نفس الأمنيات التي خرج من أجلها رجب إلى الميدان التي لم تتحقق حتى الآن على حد قوله.

طوال السبع سنوات الماضية حاول رجب أن تحكي لأحفاده عن 18 يوم اعتصام داخل ميدان التحرير، لم يندم يوما واحدا عن مشاركته في إسقاط مبارك، ويرى أن ثورة يناير من أعظم الثورات التي شارك فيها الملايين، وأنه إذا رجع الزمن إلى الخلف لشارك فيها من جديد. المزيد

[اضغط على كلمة المزيد لقراءة باقي الموضوع]

3. نواب: أهدافها لم تصل للشارع والمشروعات القومية "إنجاز"

تباينت ردود فعل عدد من أعضاء مجلس النواب على ما تحقق وما لم يتحقق من أهداف ثورة 25 يناير، ففي الوقت الذي ذكر فيه البعض أن أهدافها لم تصل إلى الشارع في ظل غياب الحريات التي نادت بها، لكنّ هناك آخرين رأوا أن المشروعات العملاقة والطرق والعاصمة الإدارية والمحطة النووية تعتبر من أهم الإنجازات التي تحسب في مجموعها للثورة.

قال النائب أسامة شرشر، إن ثورة 25 يناير قامت من أجل العيش والحرية والعدالة الاجتماعية، لكنها لم تتحقق، فالحكومات المتعاقبة أهملت المواطن الفقير، بل زادت من الأعباء، خاصة بعد تعويم الجنيه، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار بشكل غير مسبوق وتضاءلت معها قيمة دخول الأفراد.

وأضاف: «لا تزال الحريات غائبة رغم أهميتها، فهي عصب الحياة السياسية والديمقراطية التي خرج من أجلها الشباب في تظاهرات عارمة تنادى بالحرية المسؤولة حتى تكون مصر في صفوف الدول المتقدمة»، موضحا أن 25 يناير نجحت في إحداث التغيير لدى الشباب ورغبتهم في تحقيق آمالهم وأحلامهم حتى ولو طال انتظارها. المزيد

[اضغط على كلمة المزيد لقراءة باقي الموضوع]

4. قيادات نقابية: الثورة نجحت في إلغاء «الحراسات» وإسقاط نظام فاسد

أكد طارق النبراوي نقيب المهندسين أن ثورة 25 يناير تعتبر من الثورات المجيدة في تاريخ مصر، وأنها ساهمت في إسقاط «نظام فاسد» وإلغاء الحراسات المفروضة عليها، وأشاروا إلى أن سقف

الحريات مازال متراجعًا، مشددين على ضرورة تعديل قوانين النقابات لتتناسب مع الدستور، وتحسين الخدمات الصحية من خلال قانون عادل للتأمين الصحي.

وقال طارق النبراوي، ، إن ثورة يناير لها أفضالها على النقابة، لأنها ظلت 16 سنة تحت الحراسة، مضيفا: «نحن في حركة (مهندسون ضد الحراسة) حصلنا على أحكام قضائية نهائية بإلغاء الحراسة على النقابة حتى 2008، وكانت في مواجهة وزراء الري الموجودين ورئيس محكمة جنوب، المشرف على انتخابات النقابة وفقًا لقانون 100 القديم». وتابع «النبراوي» لـ«المصرى اليوم»: «كان هناك تعنت غير مبرر قانونيا بعد إجراء الانتخابات وعدم إلغاء الحراسة التي كانت تعطى للنظام أفضل وضع في النقابة، ولكن بعد ثورة يناير تم إلغاء هذه الحراسات وأجريت أول انتخابات في 25 نوفمبر 2011، والفضل يعود إلى ثورة يناير». المزيد

[اضغط على كلمة المزيد لقراءة باقي الموضوع]

5. المخرج الكبير داوود عبد السيد: «يناير» ثورة الحرية وليست «الجياع» ووصفها بالمؤامرة «كلام فارغ»

قال المخرج الكبير داوود عبد السيد، أحد الرموز الفنية والثقافية إن هذه الثورة العظيمة ليست مؤامرة كما يردد البعض، وأن مشكلتها الوحيدة أنها افتقدت وجود قيادة منذ البداية. وأضاف أن «ثورة يناير لن تتكرر مرة أخرى بسبب الخوف من الفوضى»، وأن الحل في رفع سقف الحريات خلال الفترة المقبلة هو العمل القانوني، مثل تقديم مرشحين وبدائل، لافتاً إلى أن الخوف القادم من جوع الناس.

■ ماذا تتذكر من يوميات ثورة 25 يناير؟

– ما رأيته في ميدان التحرير وفي ميادين مصر شيء عام، حيث بدأت الفترة من 25 إلى يوم 28 يناير بتجمع بسيطة تناضل من أجل الجلوس في ميدان التحرير لفترة أطول لاكتساب الوقت من أجل إحداث تغيير في السلطة يكون مصدره الميدان، ثم تلتها الفترة من 28 يناير إلى 11 فبراير التي أصرت فيها جموع الشعب المصري الغفيرة على رحيل نظام مبارك، رأيت ميدان التحرير مثل الموالد الشعبية، كان به استرخاء واطمئنان في نفوس الثوار تحت حراسة الجيش. المزيد

[اضغط على كلمة المزيد لقراءة باقي الموضوع]

6. طارق الخولي أمين لجنة العلاقات الخارجية بـ«النواب»: «الثورة في منتصف الطريق.. والقوى الرجعية نالت منها

قال النائب طارق الخولي، أمين سر لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب، عضو لجنة العفو الرئاسي، أحد مؤسسي حركة 6 إبريل، قبل ثورة 25 يناير، إن الثورة في منتصف الطريق ومن الصعب حاليا الحكم عليها بأنها نجحت أو فشلت، مشيرا في حواره لـ«المصري اليوم»، إلى أن الثورة تأكل أبناءها، كما أنها تعرضت للنيل من القوى الرجعية بسبب تصدر بعض المشاهير الذين ربطت لهم علاقات مع دول وتمويلات أجنبية وإلى نص الحوار:

■هل نجحت ثورة 25 يناير أم فشلت؟

-من الصعب أن نحكم حكما مطلقا على الثورة بالنجاح أو الفشل، لكن يكفي أن نقول إنها في مرحلة اختبار ولا تزال في منتصف الطريق، فالأهداف التي خرجت من أجلها الثورة وتم التعبير عنها تهدف لبناء مجتمع ديمقراطي حر، ونحن الآن بصدد الإصلاح الاقتصادي والتحول الديمقراطي، فلم يعد هناك رئيس يجلس إلى الأبد على كرسي الحكم، وذلك بعد التأسيس لوجود انتخابات حرة نزيهة، كما أن

عمليات القبض على الفاسدين وهم في مناصب عليا إما كانت موجودة في السابق ولم يتم الإعلان عنها وإما لم تكن موجودة بالفعل مقارنة بما نحن عليه الآن، فليس غريبا الآن أن نشاهد محافظين ووزراء ومسؤولين يتم القبض عليهم بمنتهى الشفافية، فضلا عن وجود برلمان حقيقي يعبر عن توجهات مختلفة، وهناك تحديات تتعلق ببناء الحياة الحزبية وصولا لتداول السلطة ولو تحقق ذلك سيكون هناك استقرار كامل المزيد

[اضغط على كلمة المزيد لقراءة باقي الموضوع]

7. تباين آراء الأحزاب حول تحقيق أهداف الثورة

تباينت آراء الأحزاب ما بين متفائل بنتائج الثورة ويرى أنها حققت ما لم يكن ليتحقق إلا بثورة، وبين متشائم يرى أن ما حققته الثورة في أيامها الأولى تم التراجع عنه وخسرته الثورة بسبب سياسات الحكم القائمة.

قال مدحت الزاهد، رئيس حزب التحالف الشعبي الاشتراكي: «يمكن تقسيم نتائج الثورة إلى 3 جوانب: الأول هو ما تحقق من الثورة، مثل تطوير الوعي الشعبي وخلق نموذج لمصر من جديد يتمثل في حشود الملايين في الميادين، والتي لم تكن مشهداً عبثياً، حيث تآخى فيه المسلم والمسيحي واختفت العنصرية الذكورية، وشاركت المرأة في الثورة، وكذلك ظهرت التيارات السياسية المختلفة على منصاتها في صورة حضارية، عبر فيها كل فصيل عن رأيه بحرية دون خلافات حقيقية، وتجلى الطابع السلمي لها بنزول الأطفال للمشاركة، وحتى المظاهر الدخيلة مثل التحرش كانت مقصودة لتفريغ الميادين، وهو ما يعني أن الشعب المصري قادر على بناء ديمقراطية عميقة يتآخى فيها كل الأطياف والمذاهب". المزيد

[اضغط على كلمة المزيد لقراءة باقي الموضوع]

8. أغاني الثورة: خرجت من رحم الميدان رصدت أحداثها وحُفرت في ذاكرة المصريين

في الذكرى السابعة لثورة 25 يناير قد تغيب عن أذهاننا الكثير من مشاهدها وتفاصيلها وأحداثها وصورها، لكن تظل الأغاني التي خرجت من رحم ميدان التحرير عالقة في ذاكرة المصريين، حيث حركت وجدانهم ومشاعرهم، وكان لها تأثير قوى ظل موجودا حتى الآن، وجاءت معبرة ومراصدة لمعظم أحداث الأيام الـ 18 لثورة يناير، وغنيت بلغة بسيطة وسهلة يفهمها الشباب، واعتبرها البعض من أهم إيجابيات الثورة.

ومن أهم أغاني الثورة «خلعك يا بلادي»، التي غناها عزيز الشافعي ورامي جمال، وهي من كلمات وألحان عزيز الشافعي، الذي يعتبرها الأفضل على مدار مشواره والمحببة إلى قلبه، ويقول إنها عنوان لمشواره في عالم الموسيقى، ويفتخر بقربها من قلوب الشعب المصري. المزيد

[اضغط على كلمة المزيد لقراءة باقي الموضوع]

أعمال فنية عن ثورة 25 يناير 2011

1. «عيش.. حرية.. سينما» «شريط» ممنوع من العرض.. وجوائز في المهرجانات

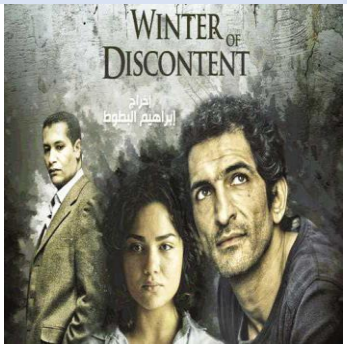

بين أعمال ترصد الانطباعات الأولى عن ثورة 25 يناير، وأخرى اعتمدت على قشور سطحية تنطلق من وهج الحدث الذي هز مصر قبل 7 أعوام، لمجرد أن يُحسب لها تناولها للثورة، وأعمال ثالثة حولت الثورة وما شهده المصريون من لجان شعبية وخلل أمني وسقوط شهداء إلى «نكتة»

وإفيهات لإضحاك الجمهور، جاءت الأفلام السينمائية التي قدمت عن أقرب ثورة في التاريخ الحديث أثرت في كل مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر خلال السنوات الأخيرة.

وتعثر طريق تلك الأفلام – خاصة غير الكوميدية منها – لعرضها بالسينمات للجمهور، وبعضها لم تحظ بموافقة الرقابة بحسب ما أعلن صناعه، ولتظل الأعمال الوثائقية الأنجح في رصد ثورة 25 يناير وما مر به المصريون، ولتبقى الأصدق تعبيرا والأكثر غزارة بعد 7 أعوام منها.

وخلال السنوات الماضية تم تقديم ما يربو على 30 فيلما وثائقيا منها «مولود في 25 يناير» للمخرج أحمد رشوان، و«جمعة الرحيل» للمخرجة منى العراقي، و«إيد واحدة» للزميش عبدالله، و«حظر تجول» لأحمد الطنبولي، و«اسمي ميدان التحرير» لعلي الجهيني، و«موقعة الجمل» أحمد عبد الحافظ، و«عيون الحرية» لأحمد صلاح الدين، و«برد يناير» لرومانى سعد، و«18 يوم في مصر» لأحمد صلاح، و«غنى حرية» لأحمد الهوارى، و«العودة إلى الميدان» للمخرج النشيكي بيتر لورم، و«أنا والأجندة» لنيفين شلبي، و«نصف ثورة» لكريم عبدالحكيم، و«رغيف عيش وحرية» لطارق الزرقاني، و«الشهيد والميدان» لعلي الغزالي. المزيد

[اضغط على كلمة المزيد لقراءة باقي الموضوع]

2. «أبو النجا»: 25 يناير سنبقى الحدث الأهم وعنوانها السلمية

أكد الفنان خالد أبو النجا، أن ثورة ٢٥ يناير كانت وراء تقدمنا خطوة تاريخية عظيمة للأمام وسنبقى الحدث الأهم عنوانه السلمية وما زلنا وسنعيش تداعياته لحقب مقبلة حتى نصل لأهدافها النبيلة والسامية

من عيش وحرية وعدالة اجتماعية، وخبرتنا الآن تؤكد بعد تجربة الإخوان على مبدأ المساواة وتوافق الجميع بلا إقصاء وترهيب أي فصيل من شركاء الوطن على حساب الآخر كما فعل الإخوان.

وأضاف: «الدرس كان مهما للجميع في أن نواجه أنفسنا بصدق وكدنا أن نصل إلى يقين بوجوب فصل الدين عن الدولة، والعودة لشخصية وروح مصر الأصيلة، فالوطن للجميع وبالتساوي والدين لله وبكامل حرية الاعتقاد، إلا أننا رجعنا خطوة للوراء أخرى بتحدي الإخوان العبثي الإقصائي لباقي الشعب، ثم خطوة للأمام متوقعة للتصحيح بثورة 30 يونيو لسحب الثقة من الإخوان والمطالبة بانتخابات مبكرة وهو مطلب وحق ديمقراطي أصيل للشعب لم يفهمه أو تحترمه الإخوان» وشدد على أن الثورات العربية هي الحدث الأهم والأعظم في التاريخ المعاصر. المزيد

[اضغط على كلمة المزيد لقراءة باقي الموضوع]

3. أفلام تنبأت بالثورة.. و«365 يوم سعادة» أكش المنضرين

تنبأت أفلام عديدة باقتراب موعد الثورة، وتعاملت الرقابة على المصنفات الفنية مع هذه الأعمال باعتبارها متنفسا لحالة الاحتقان التي كان الشعب يمر بها، دون أن تدرك أن الشعب حدد 25 يناير موعدا لثورته الخالدة، وفي مقدمة هذه الأفلام: «هي فوضى» للمخرج الكبير الراحل يوسف شاهين، وهو العمل الأول لـ«شاهين» الذي يكتب فيه- إلى جوار اسمه- اسما لمخرج آخر، هو خالد يوسف، الذي كان مساعدا لـ«شاهين» في أكش من فيلم.

ناقش «هي فوضى» قضية الفساد، وطرح قصة تدور بشكل أساسي حول شخصية واحدة، كما أبرز الفساد المتجسد في القمع المباشر والرشوة والمحسوبية وتزوير الانتخابات والسيطرة الغاشمة للسلطة

والكبت الجنسي، كما أبرز الفيلم نوعا من المقاومة، وصولا إلى ثورة جماعية في النهاية، واشتهر الفيلم بإفيه «دولة حاتم»، التي كان يقصدها أمناء الشرطة.

وفي فيلم آخر، هو «حين ميسرة»، قدم مخرجه خالد يوسف قصة من أواخر التسعينيات، تدور أحداثها حول شاب في مقتبل العمر تحاول جاهدا أن يعيش ويعول أسرته وأبناء إخوته في ظل ظروف قاسية جدا. يصل به الحال إلى التوجه إلى العمل في المخدرات والبلطجة من أجل لقمة العيش.

مقطع من فيلم "حين ميسرة"

https://youtu.be/AAfmcOpegp8

والفيلم كما قال المخرج يدعو إلى تصحيح الأوضاع وليس إلى نشر الشذوذ والبلطجة، فهو تحذير من القنبلة الموقوتة، التي أصبحت تعيش في الشارع المصري. المزيد

[اضغط على كلمة المزيد لقراءة باقي الموضوع]

https://youtu.be/eTTFimn6hps

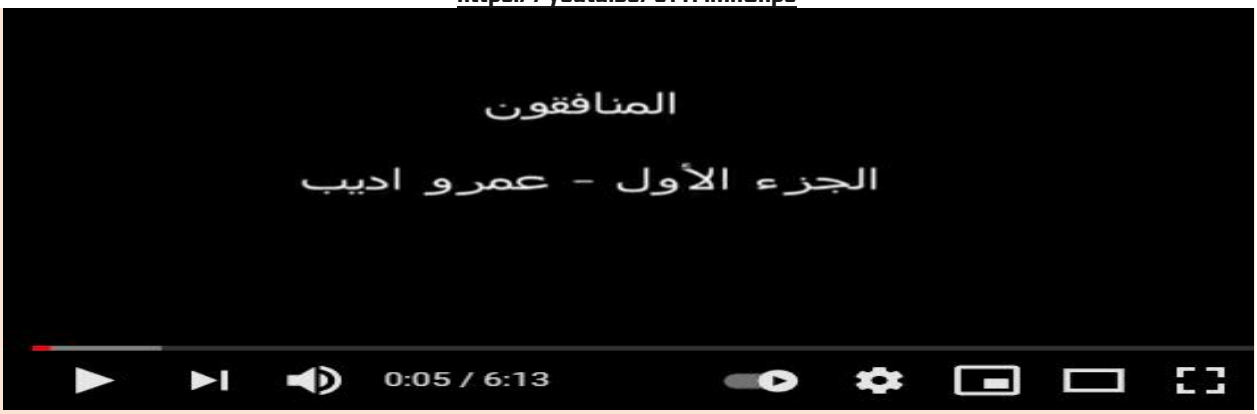

https://youtu.be/_cq3wg42yWk

https://youtu.be/mt9jil0v_ME

لاحول ولاقوة إلا بالله!!!

الفصل السادس

ثورة 30 يونيو 2013[14]

[14] الاحتجاجات المصرية 2013 – المعرفة (marefa.org)

الاحتجاجات المصرية 30 يونيو 2013

جرافيتي على جدار في القاهرة.

التاريخ	3يوليو 2013
المكان	ميدان التحرير وقصر الإتحادية في القاهرة، ومدن مصرية أخرى مثل الإسكندرية، بورسعيد، السويس، أسيوط، البحيرة و17 محافظة أخرى. في حين يقابلها مظاهرات مؤيدة في ميدان رابعة ، ميدان النهضة ومعظم محافظات مصر
الأهداف	انتخابات رئاسية مبكرة
أسفرت عن	عزل محمد مرسي إيقاف العمل بالدستور إعلان عدلي منصور رئيس مؤقت للجمهورية الدعوة لانتخابات رئاسية وبرلمانية جديدة ودستور جديد
الخسائر	
القتلى	24[1]
الجرحى	344+

الفريق عبد الفتاح السيسي أعلن مساء 3 يوليو على التلفزيون المصري عن عزل الرئيس مرسي تلبية لمطالب الاحتجاجات، وعن إيقاف العمل بالدستور[2].

الاحتجاجات المصرية 2013، بدأت في 29 يونيو 2013، حيث خرج آلاف المحتجين في ميدان التحرير بوسط القاهرة، مصر، للمطالبة بتنحي الرئيس محمد مرسي.[3] في 30 يوليو أطاح الجيش بالرئيس محمد مرسي بانقلاب، وأعلن رئيس المحكمة الدستورية العليا المستشار عدلي منصور رئيساً لمصر.

خلفية

صورة من مظاهرات المعارضة في ميدان التحرير، 28 يونيو 2013

كانت المظاهرات قد خرجت بدعوة من حركة تمرد، التي تزعم جمعها 22 مليون توقيع من الشعب المصري للإطاحة بمرسي.[4][5]، بينما أعلنت حركة تجرد عن جمعها 26 مليون توقيع حركة تجرد تجمع 26 مليون توقيع.

مظاهرة معارضة لمرسي في شارع الخليفة المأمون شمال شرق القاهرة تتجه نحو قصر الاتحادية بتاريخ الأول من فبراير عام 2013، جاءت كجزء من حملة احتجاجات في الذكرى الثانية لثورة 25 يناير.

تولى محمد مرسي رئاسة الجمهورية بعد فترة أدار فيها المجلس الأعلى للقوات المسلحة شؤون البلاد عقب سقوط حكم محمد حسني مبارك الذي أعلن تنحيه عن الحكم بعد 18 يومًا من التظاهرات. مع مرور عشرة أشهر على حكم محمد مرسي، تأسست حركة تمرد في 26 أبريل 2013، وهي حركة تجمع توقيعات المصريين لسحب الثقة من محمد مرسي وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة. أعلنت الحركة عن جمع 22 مليون توقيع لسحب الثقة من مرسي، ودعت هؤلاء الموقعين للتظاهر يوم 30 يونيو.[6] ورفضت المعارضة دعوة محمد مرسي للحوار وتشكيل لجنة لتعديل الدستور والمصالحة الوطنية، وذلك في خطاب امتد لساعتين ونصف. وتلا محمد البرادعي بيان جبهة الإنقاذ المعارضة، وقال إن خطاب محمد مرسي "عكس عجزًا واضحًا عن الإقرار بالواقع الصعب الذي تعيشه مصر بسبب فشله في إدارة شؤون البلاد منذ أن تولى منصبه قبل عام". وتمسكت الجبهة بالدعوة إلى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة.[7] دعا شيخ الأزهر أحمد الطيب في بيان كل مصري إلى تحمل مسؤوليته "أمام الله والتاريخ والعالم" وحذر من الانجراف إلى الحرب الأهلية "التي بدت ملامحها في الأفق والتي تنذر بعواقب لا تليق بتاريخ مصر ووحدة المصريين ولن تغفرها الأجيال لأحد". ودعا بابا الأقباط الأرثوذكس تواضروس الثاني المصريين إلى التفكير معًا والتحاور معًا، وطلب منهم الصلاة من أجل مصر.[6]

30 يونيو

في اليوم التالي 30 يونيو، ازدادت أعداد المتظاهرين لتصل إلى مليوني متظاهر معارض لمرسي وخرج المتظاهرون في شوارع المدن الرئيسية في المحافظات.[8] في القاهرة، تجمع آلاف المتظاهرين في ميدان التحرير وأمام قصر الاتحادية، بينما خرجت مظاهرات أخرى في الإسكندرية، بورسعيد والسويس.[9] سارت المظاهرات بسلمية، في اليوم نفسه، أحرقت مكاتب لجماعة الإخوان المسلمين، ومقرها في المقطم بالقاهرة.[10] الاشتباكات عند مقر الإخوان في المقطم أوقعت 10 قتلى.[11] في اليوم التالي، وقد جرت مظاهرات في الشهر نفسه للقوى المؤيدة للرئيس، وحملت شعارات "نبذ العنف" و"الدفاع عن الشرعية".

1 يوليو

في 1 يوليو، هاجم المتظاهرين المعارضين لمرسي المقرات الرئيسية لحزب الحرية والعدالة بالقاهرة. ألقى المتظاهرون بمحتويات المقرات من النوافذ وأضرموا المبنى وما به من أوراق وأجهزة. أعلنت وزارة الصحة المصرية عن وفاة ثمانية أشخاص في الاشتباكات التي وقعت بالمقر الرئيسي للحزب في المقطم.[12]

بعد ساعات، أصدرت القوات المسلحة المصرية بيان أمهل فيه الأحزاب السياسية والرئيس مرسي 48 ساعة، حتى 3 يوليو، لتحقيق مطالب الشعب. هدد الجيش المصري أيضاً بالتدخل إذا لم تحل الأزمة حتى انتهاء المهلة.[13]

2 يوليو

في 2 يوليو قدم وزير الخارجية محمد كامل عمرو استقالته دعماً للاحتجاجات المناهضة للحكومة.[14] رفضت الرئاسة المهمة التي أعلنها الجيش وأصدر الرئيس مبادرة للقوى السياسية لحل الأزمة منها مناقشة المواد المختلف عليها في الدستور.[15] .

حكمت محكمة النقض بعودة النائب العام السابق عبد المجيد محمود لمنصبه بعد اقصائه وتعيين طلعت عبد الله في أعقاب الإعلان الدستوري في 22 نوفمبر 2012.[16] أعلن المتحدث باسم الرئاسة عن استقالة عدد مجلس الوزراء.[17]

ألقى مرسي خطاب تلفزيوني مساء 2 يوليو، يعلن فيه "بأنه سيدافع عن شرعية انتخابه وعن ارادة الشعب حياته".[18] وأضاف "أنه ليس هناك بديل للشرعية" في إشارة لرفضه التخلي عن منصبه.[19] اتهم مرسي أنصار الرئيس السابق حسني مبارك بتدبير المظاهرات وتعطيل عمل الحكومة ومحاربة الديمقراطية.[20] أعلن المجلس الأعلى للقوات المسلحة بيان في "الساعات الأخيرة" يعلن فيه حماية الشعب من "الإرهابيين وأعمال العنف" بعد رفض مرسي التخلي عن منصبه.[21]

3 يوليو

مقالة مفصلة: الانقلاب المصري 2013

في 3 يوليو، فتح مجهولون النار على مظاهرة لمناصرة مرسي في القاهرة، قُتل فيها 16 شخص وجرح 200 آخرين.[22] في الساعة 16:35 انتهت مهلة الجيش، وعقد القادة العسكريون محادثات طارئة مع القوى السياسية والدينية وأعلن عن إذاعة بيان الجيش بعد انتهاء المحادثات. محمد البرادعي، الذي اختير ممثلاً عن جبهة الإنقاذ، صرح أيضاً بأنه التقى بالفريق السيسي.[23] في 3 يوليو، قبيل انتهاء المهلة، عرض مرسي تشكيل حكومة وفاق. في بيان للجيش: "القيادة العامة للقوات المسلحة تعقد حالياً لقاء مع عدد من الرموز الدينية، الوطنية، السياسية، والشباب.. وسوف يصدر إعلان عن القائد العام فور انتهاء اللقاء. في الوقت نفسه صرح زعيم حزب الحرية والعدالة، وليد الحداد: "لن نشارك في اجتماعات مع أي شخص. لدينا رئيس وهذا كل شيء."[24]

القائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع الفريق السيسي ألقى بياناً من القاهرة قال فيه أن الجيش لا رغبة له في المشاركة في العملية السياسية لكنه يلبي مطالب الشعب في المساعدة على تحقيق مطالبه. أعلن السيسي عن خلع مرسي، إيقاف العمل بالدستور، وإعلان المستشار عدلي منصور رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيساً مؤقتا لمصر. صرح البرادعي بأن هذا الانقلاب كان تصحيح لمسار الثورة. وألقى بابا الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، وشيخ الأزهر وزعيم حركة نور كلمة تدعم الانقلاب، بينما عقب ممثل عن حزب النور السلفي قائلًا بأن الأحداث التي وقعت لم تسمح بدعوتهم للحوار. وضع مرسي على قائمة الممنوعين من السفر، وكذلك المرشد العام للإخوان المسلمين، محمد بديع، ونائبه خيرت الشاطر، والمرشد السابق مهدي عاكف، وشخصيات أخرى من الجماعة، ومن حزب الحرية والعدالة، وزعيم حزب الوسط أبو العلا ماضي، ونائبه عصام سلطان.[25]

ردود الفعل

صدر بيان في 1 يوليو عن المكتب الإعلامي لأمين عام الأمم المتحدة بان كي مون جاء فيه "ينبغي توجيه إدانة قوية لما تردد عن سقوط عدد من القتلى والجرحى وكذلك الاعتداء الجنسي ضد المظاهرات إضافة إلى أعمال تدمير الممتلكات وذلك رغم ما يبدو من أن الغالبية العظمى من أولئك الذين يشاركون في الاحتجاجات يقومون بذلك سلميًا".[26]

تونس: استبعد رئيس الوزراء علي العريض انتقال ما تحدث في مصر إلى تونس قائلًا "أستبعد سيناريو مشابه لما تحدث في مصر لثقتي الكبيرة في وعي التونسيين وقدرتهم على قياس إمكانيات البلاد". وأضاف "منهجنا يتسم بالتوافق والشراكة ولا مبرر في اتجاه إهدار الوقت أو تعميق التجاذبات".[27]

الولايات المتحدة: قال الرئيس الأمريكي باراك أوباما "الرئيس مرسي رئيس منتخب لكن على حكومة مرسي الآن احترام المعارضة وجماعات الأقليات".[28] وتعقيبًا على بيان القوات المسلحة في 1

يوليو، قال المتحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية "نحن في عملية استعراض لذلك البيان، ولسنا متأكدين تمامًا عن ما سيحدث بشكل أو آخر في الـ 48 ساعة المقبلة".[29]

سوريا: قال وزير الإعلام عمران الزعبي إن نموذج جماعة الإخوان المسلمين في السلطة "سقط إلى غير رجعة" وقال إن "نموذج حكم الإخوان في مصر توفي، لكن شهادة وفاته لم تصدر بعد... والإخوان لديهم قدرة استثنائية على التخريب، واستطاعوا أن تخربوا في سنة ما بني منذ ثورة جمال عبد الناصر".[30] لاحقًا، وفي حديث لصحيفة الثورة السورية، قال بشار الأسد إن ما تحدث في مصر "هو سقوط لما يسمى الإسلام السياسي" وأضاف "من يأت بالدين ليستخدمه لصالح السياسة أو لصالح فئة دون أخرى سيسقط في أي مكان في العالم".[31]

https://youtu.be/P-nGw7SltSc?si=4SfKcTCUZooMGjer

خاتمة

نحو ثورة ثقافية علمية سياسية

لإعادة بناء مصر

ميدان التحرير بالقاهرة، رمز الثورة

ميدان التحرير يوم 3 فبراير 2011

مصر في حاجة إلى ثورة جديدة

1. ثورة ثقافية ، تخاطب العقول وتنمي الأفكار والرؤى للتنمية والإبداع،
2. ثورة علمية ، تستند إلى الأساليب العلمية والتقنية المتطورة التي يبدعها علماء مصر لمصر والعالم،
3. ثورة سياسية، تتبنى الفكر الديمقراطي الصحيح وتعتمد التعددية والانتخابات الحرة لاختيار القادة والمسؤولين في جميع قطاعات الوطن،
4. ثورة سلمية، تبني ولا تدمر ، تبني المصانع وتصلح المزارع، تنشئ المدارس والجامعات، تصون المستشفيات وتطور نظم توفير العلاج والدواء لكل المصريين بلا استثناء ولا تمييز،
5. ثورة مستقبلية، تبدع التغيير للأحسن دون تفريط في الموارد والتراث الذي أجاد المصريون بناءه وتطويره والحفاظ عليه ،
6. ثورة عولمية، تتابع الجديد والأفضل في كل العالم وتأخذ منه وتضيف إليه، لصالح البشرية في كل مكان،
7. ثورة تمجد الأعمال والإنجازات المجتمعية النافعة تطبيقاً للدراسات العلمية والخطط والاستراتيجيات المعتمدة من أجهزة الدولة المختصة والمقبولة مجتمعياً، ولا تمجد الأشخاص والمسؤولين إلا بقدر توفيقهم في أداء المهام التي اؤتمنوا عليها من دون أن يمتد تمجيدهم إلى درجات التأليه والعياذ بالله،
8. ثورة على الفساد، في كافة تجلياته ومجالاته، تبني وتباشر مكافحة الفساد ومصادره ومسبباته بكل القوى الوطنية المتاحة،
9. ثورة على الفقر، تعمل على تمكين المصريين من العيش في يسر وتتيح لكل مصري ومصرية ممارسة أعمالهم والحصول على دخل عادل لقاء جهدهم ،

10. ثورة على الإهمال، تبني نظم الجودة وتمكن القائمين عليها من تنفيذ معاييرها والتقيد بمواقيتها، وتحاسب على التفريط فيها،

11. ثورة على الإسراف، والمبالغة في الانفاق سواء من أجهزة الدولة أو من هيئات وأفراد المجتمع،

12. ثورة تؤكد تكافؤ الفرص، لكل المصريين في كل مجالات الحياة وتنظم عمليات التوظيف وإسناد الأعمال بأساليب واضحة ومعلومة للكافة، وتحاسب من تخالفها ويلجأ إلى أساليب التمييز بين المتقدمين أو الحصول على رشاوى أو منافع لقاء تيسير لغير المستحق الحصول على الوظيفة أو العمل أياً ما كان،

13. ثورة تؤمن بضرورة أن يغير المسئولين والقادة وأفراد المجتمع من أنفسهم حتى يغير الله سبحانه وتعالى أحوالهم إلى الأحسن عملاً بقول الحق في سورة الرعد آية 11 :

14. ثورة من أجل كل المصريين، تنظم القضاء، والتعليم، وأمور الصحة وبناء كافة مرافق الدولة والمجتمع على أسس علمية سديدة ومعايير مقبولة عالمياً ومجتمعياً، يكافئ من يفوقوا في تنفيذها ، وتحاسب من يهمل أو يفشل في التنفيذ والوصول إلى الأهداف المحددة،

15. ثورة قوية، تعتمد على قوى الجيش والشرطة النظامية بحسب القوانين والنظم المقبولة عالمياً ووفق ما ينص عليه الدستور والقانون،

16. ثورة تؤمن بسيادة الدستور والقانون،

17. ثورة لإعادة بناء مصر.

إعادة بناء الوطن . . واجب وطني

عناصر استراتيجية إعادة بناء الوطن!

1. في مصر الجديدة، يجب إعادة بناء الوطن على مبادئ الدستور وأسس الديمقراطية وسيادة القانون والمواطنة، من أجل تحقيق رفاهية الشعب بالتنمية الوطنية الشاملة، ورفع مستويات جودة الحياة للمصريين جميعاً، والالتزام بالعدالة الاجتماعية.
2. مصر في حاجة إلى إعادة صياغة شاملة وجريئة لهيكل المجتمع وعناصره السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، لتصبح أكثر اتساعاً ورحابة في استيعاب حركة المواطنين أفراداً وجماعات في سعيهم النشط لتحسين وجه الحياة في مجتمعهم، ومن المهم أن تُبنى عملية إعادة بناء الوطن على أساس تصميم استراتيجية جريئة بالمشاركة بين الحكومة ومجلس النواب، وأن تكون هذه الاستراتيجية المحور الأساسي لبرنامج أي حكومة الذي تتقدم به للمجلس لنيل ثقته.
3. إن المشاركة الفعالة والإيجابية في تصميم تلك الاستراتيجية وتنفيذها واجب وطني لكافة مؤسسات الدولة المختلفة والهيئات والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة وهيئات ومؤسسات التعليم والبحث العلمي على كافة المستويات، وهيئات ومؤسسات المجتمع المدني من الجمعيات الأهلية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية والمنظمات غير الحكومية العاملة في الحقول الثقافية والاجتماعية والعلمية على اختلافها، والمؤسسات الصحفية والإعلامية المسموعة والمقروءة والمرئية، والمواطنين جميعاً.

وتهدف عملية إعادة بناء الوطن إلى:

1. تحقيق العدالة في توزيع الدخول وعوائد التقدم والتنمية كي تعم المواطنين جميعاً، وتجنب تكرار مشكلات تاريخية حين تستحوذ فئة قليلة على النصيب الأكبر من الدخل الوطني والثروة في مصر،

2. تفعيل قوى الشباب وتمكينه من ممارسة دور فعال في حل قضايا المجتمع وبناء نهضته، وتمكين المرأة من المشاركة الفاعلة وإزالة ما يعوق مسيرتها ومشاركاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
3. إحداث نقلة نوعية شاملة في كافة مرافق الحياة ومجالاتها، تنتقل بالمواطنين إلى الأحسن والأفضل بالمعايير العالمية والنظرة الديمقراطية،
4. احترام وتفعيل مبدأ الرجوع إلى القاعدة الشعبية في جميع المسائل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المصيرية،
5. التنفيذ الصارم لمواد الحريات والحقوق التي جاءتها الدستور، وضرورة تفعيل المبادئ الأساسية التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وضرورة مراجعة قاعدة التشريعات المصرية وتنقيتها من جميع التشريعات المقيدة للحريات والمعاكسة لروح الديمقراطية وحقوق الإنسان، وكذلك تحرير النقابات المهنية والعمالية ومؤسسات المجتمع المدني، وتفعيل حرية تشكيل الأحزاب السياسية،
6. الاعتماد على مفاهيم وتقنيات التخطيط الاستراتيجي ومنهجية الإدارة العلمية، القائمة على البحث الموضوعي والتحليل العلمي للأوضاع، وتحديد مصادر القوة والضعف في المجتمع، والتقييم الموضوعي لتأثير المتغيرات المختلفة الداخلية والخارجية على مجمل الحالة المصرية، والمصارحة الوطنية والمكاشفة بالعيوب والأخطاء والممارسات غير الديمقراطية، كما تعمل على حشد الموارد والإمكانيات وتوظيفها لتحقيق الأهداف المجتمعية في التغيير الديمقراطي الشامل،
7. تغيير الهياكل والنظم والآليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعات المنظمة لكل مجالات الحياة، وإعادة هيكلة مؤسسات الإدارة العامة وأجهزة الحكم المركزية والمحلية، وتحديث الهياكل والمؤسسات والنظم والتقنيات في مجالات الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية في الزراعة،

الصناعة، السياحة، الخدمات المالية، خدمات النقل، التجارة ونظم التداول، وغيرها من أنشطة الإنتاج السلعي والخدمات، وتحديث نظم وعلاقات العمل، وتأكيد الحقوق المتوازنة لأصحاب العمل والعاملين والمجتمع بأسره،

8. تغيير الهياكل والنظم والآليات والمؤسسات العلمية والتعليمية والتقنية والثقافية، وتحديث تقنيات التعليم والتدريب ومنهجيات إعداد وتطوير وتنمية الموارد البشرية، والتحديث العمراني وتنمية المجتمعات الجديدة،

9. التوسع في استثمار مساحات متزايدة من الأرض المصرية المتاحة وزيادة المعمور منها، وإقامة التجمعات البشرية المتكاملة، واستثمار الصحراء والتوسع في تطبيق التقنيات الجديدة في زراعة الأراضي القاحلة، وتحديث الثقافة وأنماط الحياة الفنية والأدبية والارتقاء بالذوق العام في كافة المجالات،

10. الثورة التشريعية بدءاً من مواد الدستور التي تحتاج كل منها لتدخل تشريعي لإنفاذها على وجهها الصحيح ولتحقيق المقاصد التي قصد إليها المشرع الدستوري، الأمر الذي يمثل ثورة تشريعية حقيقية لا تكتفي بترميم التشريعات القائمة، إعداد التشريعات الجديدة التي ألزم الدستور مجلس النواب بإصدارها بنصوص صريحة ، واقتراح تشريعات تنظم ما جاء به الدستور من أحكام جديدة في أبوابه المختلفة أو حث الحكومة على التقدم باقتراحات مشروعات قوانين للاستجابة للمبادئ الدستورية ،

11. تعديل التشريعات القائمة بما يجعلها متوافقة مع نصوص الدستور مثل ما جاء في المادة 242 التي نصت على أن "يستمر العمل بنظام الإدارة المحلية القائم إلى أن يتم تطبيق النظام المنصوص عليه في الدستور

بالتدريج خلال خمس سنوات من تاريخ نفاذه، ودون إخلال بأحكام المادة (180) من هذا الدستور" والتي نصت على نظام انتخاب المجالس المحلية،

12. إلغاء قوانين بسبب عدم دستوريتها أو عدم الرضا الشعبي عنها أو للتعجل في إصدارها في غياب مجلس النواب دون عرضها على حوار مجتمعي حقيقي،
13. التفعيل الجاد للدستور وحمايته من الإهمال والتجميد ومن محاولات تشويه مقاصده والعمل على نشر ثقافة دستورية بين المواطنين حتى يدركوا أهمية الدستور وضرورته لتحديد حريات المواطنين وحقوقهم وواجباتهم، كذا تنظيم العلاقات بين سلطات الدولة وضمان قيام دولة تتوازن فيها السلطات ويسودها القانون. المشاركة الشعبية. . . خطوة على طريق الديموقراطية،
14. إعادة تأسيس الجهاز الإداري للدولة على أسس ونظم فعالة، من أجل تحقيق التنمية الشاملة المستديمة والعدالة الاجتماعية والتنسيق بين وحداته، وإيجاد رؤى مشتركة بين القيادات العليا لذلك الجهاز ممثلة في مجلس الوزراء والوزراء،
15. تكون إعادة بناء جهاز الدولة الإداري وتطوير مؤسساته ونظم الإدارة فيه وفق مبدأ رئيس هو إبعاد ذلك الجهاز عن أعمال التنفيذ وتقديم الخدمات للمواطنين، وقصر دوره على مهام التخطيط ورسم السياسات العامة لمجالات التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وتأدية الأعمال السيادية التي لا تجوز لغير الحكومة، ونقل كافة أنشطة تقديم الخدمات والتواصل مع جماهير المنتفعين بها إلى كيانات غير حكومية تعمل وفق منطق إداري وتسويقي متطور لا تملك الجهات الحكومية القدرة ولا الكفاءة للقيام به،
16. يأتي الهيكل الوزاري وتشكيلة الوزارات في مقدمة أولويات إعادة تأسيس الجهاز الإداري للدولة بسبب غياب الأسس والمعايير التي يتم في إطارها تحديد الوزارات وتعيين اختصاصاتها

وعلاقاتها ببعضها البعض. على أن تتم إعادة تنظيم هيكل الحكومة على أساس "قطاعات" تتوافق مع تطلعات ومجالات التنمية. يتشكل كل "قطاع تنموي" من عدد من الوزارات والأجهزة التنفيذية يتعامل كل منها مع الملفات الحيوية والاهتمامات الاستراتيجية والتنموية التنفيذية المتناسبة مع اختصاصات كل قطاع،

17. الأخذ بمفهوم "الشراكة المنتجة" في إدارة عمليات التنمية حيث تهتم الدولة بعمليات التخطيط الاستراتيجي لخطط التنمية والمتابعة والتقويم والمساندة والتوجيه وتوفير الظروف المساعدة على انطلاق مشروعات التنمية وتأمين البنية الأساسية التشريعية، والإدارية، والتقنية اللازمة لنهضة تنموية كبرى، بينما يتولى تنفيذ مشروعات التنمية مؤسسات القطاع الخاص والأفراد والجمعيات التعاونية وغيرها من التكوينات غير الحكومية، فضلاً عن المشاركة مع القطاع العام،
18. تحقيق تحول ديمقراطي على أرض الواقع يمثل ضماناً لمستقبل مشرق يتمتع فيه المصريون بالاستقرار السياسي وتداول السلطة والعدل الاجتماعي التي تتحقق بوجود معارضة قوية وأحزاب سياسية قادرة ومستقلة ومؤثرة في اتخاذ القرار والمشاركة بجدية في رسم سياسات الحاضر والمستقبل،
19. تأكيد حرية الإعلام بكل أشكاله وضمانها في إطار الدستور والقانون،
20. تطوير نظام الإدارة المحلية وفق ما جاء الدستور ومباشرة انتخابات المجالس المحلية، وإتاحة الحرية للأفراد والأحزاب السياسية للمشاركة فيها مع ضمان الإشراف القضائي التام في كل مراحلها .

وحديث عن مصطفي كامل باشا باعث الوطنية

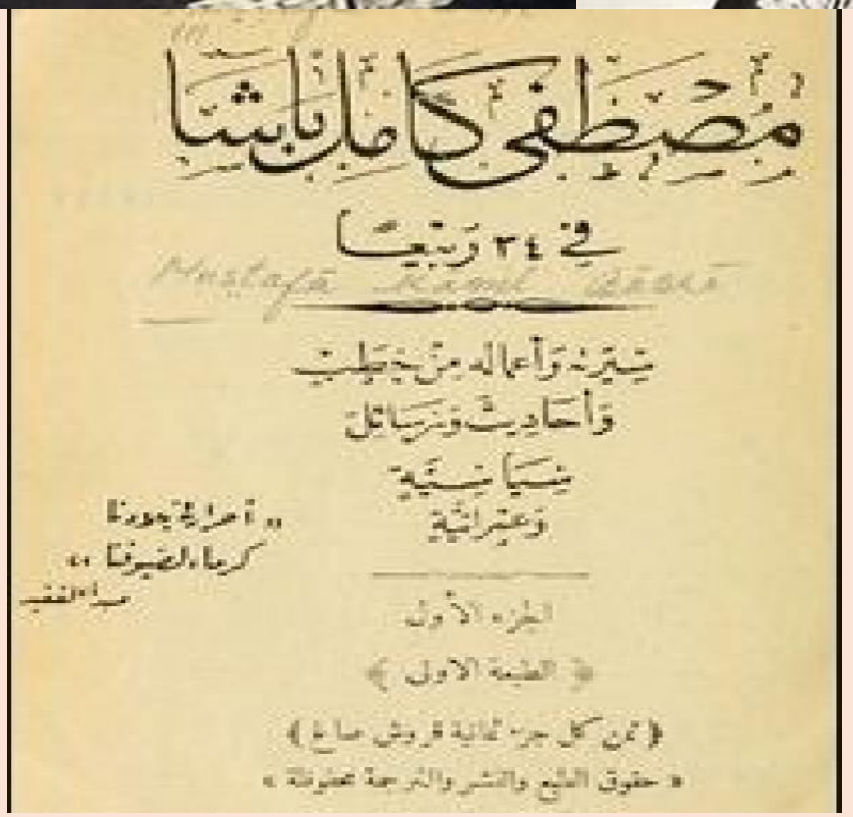

mustafakamilbash01mustuoft.pdf

لقراءة الكتاب اضغط علامة

لقراءة الكتاب وتحميله اضغط الرابط التالي:

مصطفى كامل – باعث الوطنية – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

https://youtu.be/3TXxMqmKKkA?si=ORkR5Yn-YUWQYKug

https://youtu.be/Byh8PhxHQDA?si=nl0ngekGK8vay3kW

https://youtu.be/YzTuz7HRz7Y?si=ja6s8ozHeRxYguh0

https://youtu.be/lLdd6uE60F8?si=atgfYvUioujTDSzl

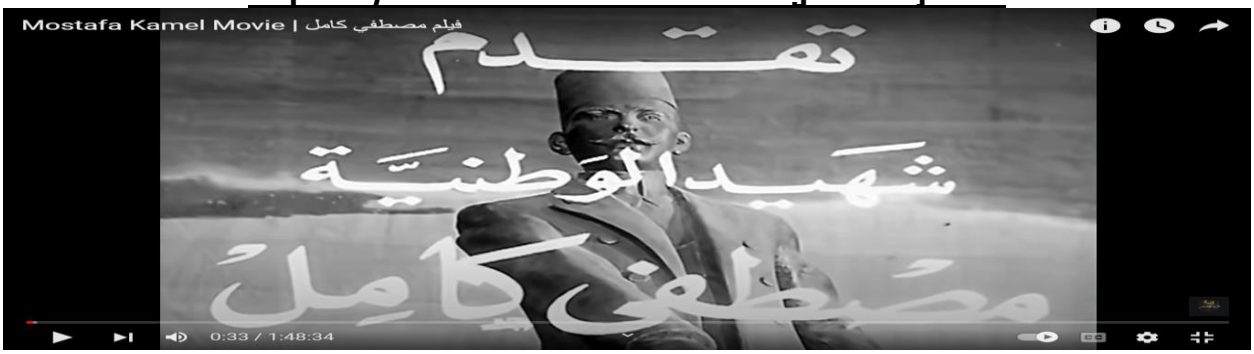

https://youtu.be/pJ_5_Zhy4Uc?si=TjPOzEFGPXXGJe4c

لقراءة الكتاب وتحميله اضغط الرابط التالي:

كتاب المسألة الشرقية – للزعيم مصطفى كامل – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

كتبي حول موضوعات إعادة بناء الوطن

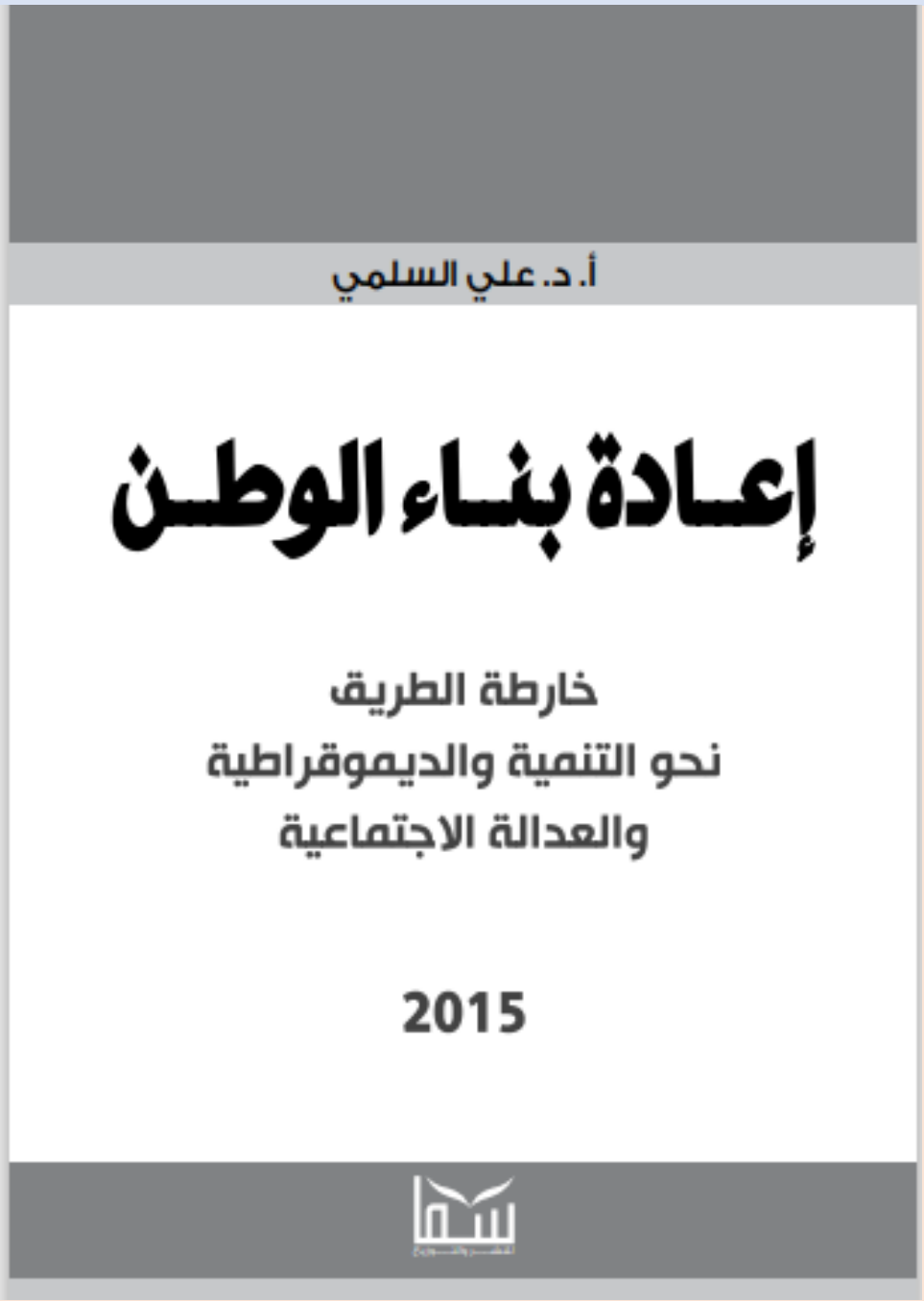

لقراءة الكتاب وتحميله اضغط الرابط التالي

اعادة بناء الوطن – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

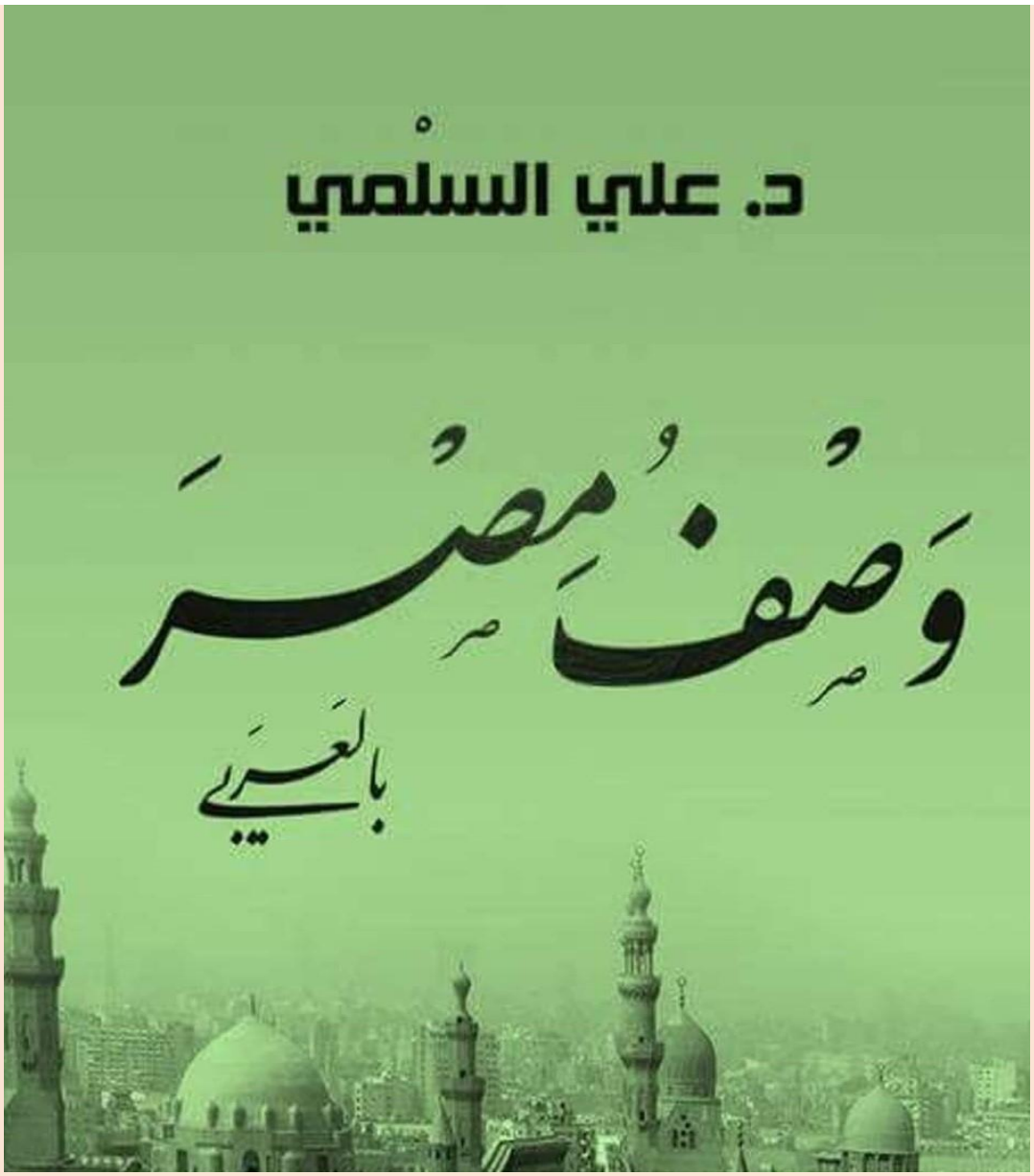

-وصف-مصر-بالعربي
طورة-17-أكتوبر-2022

لقراءة الكتاب وتحميله اضغط الرابط التالي:

ذكتور علي السلمي – وصف مص بالعربي – موقع الذكتور علي السلمي (alisalmi.com)

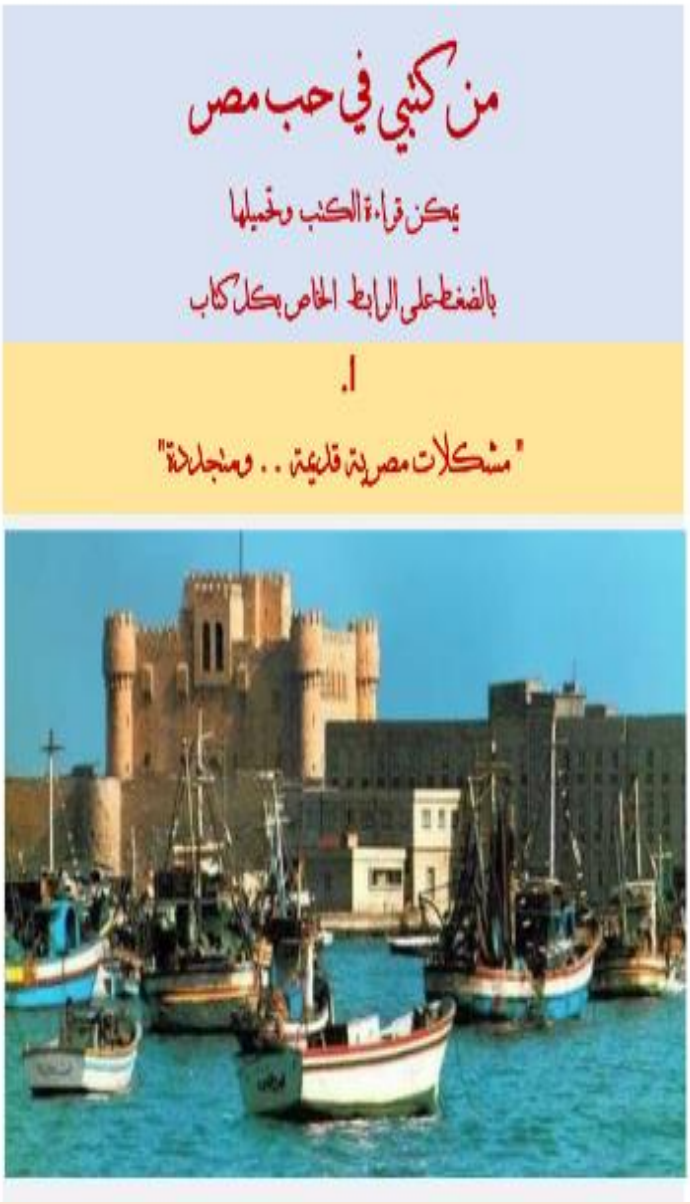

لقراءة الكتب وتحميلها اضغط الرابط التالي"

دكتور علي السلمي – يقدم "من كتبي في حب مصر - "موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

بفضل الله تم الكتاب

مع أجمل تحياتي لقرائي الأعزاء

24/4/2024

وإلى اللقاء بإذن الله